نقد المتن بين تأصيل المتقدمين وتقعيد المعاصرين

دراسة حديثية نقدية لقاعدة ذكرها المعلمي اليماني (ت١٣٨٦ هـ) في مقدمة تحقيقه لكتاب" الفوائد المجموعة للشوكاني " تتعلق بنكارة المتن

إعداد الدكتور

سـامي محمـد يوسـف

مدرس الحديث وعلومه، قسم أصول الدين

كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بالقاهرة

جامعة الأزهـــر

نقد المتن بين تأصيل المتقدمين وتقعيد المعاصرين دراسة حديثية نقدية لقاعدة ذكرها المعلمي اليماني (ت١٣٨٦ هـ) في مقدمة تحقيقه لكتاب" الفوائد المجموعة للشوكاني "تتعلق بنكارة المتن

سامي محمد يوسف إسماعيل
قسم أصول الدين، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بالقاهرة، جامعة الأزهر، القاهرة، مصر.
البريد الإلكتروني: samyismail2082.el@azhar.edu.eg

الملخـــص :

يتناول هذا البحث قاعدة ذكرها المعلمي اليماني تتعلق بنقد المتن، ويهدف البحث إلى: بيان مدى صحة القاعدة التي أصلها الشيخ المعلمي اليماني ومدى توافقها مع القواعد التي قررها أئمة الحديث ونقاده المتقدمون، وأيضا توضيح العلاقة بين نقد الإسناد ونقد المتن، وإظهار منهجية النقد عند المحدثين، وأنهم كانت لهم أصول وقواعد دقيقة يعتمدون عليها في نقد الأحاديث سندًا ومتناً، وقد اتبعت في هذا البحث المنهج الاستقرائي التحليلي، وتوصلت من خلال الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: أنه لابد من مراعاة الجانب النظري والتطبيقي للأئمة عند دراسة أي قاعدة، أن كثيرا من الأمثلة التي استدل بها المعلمي اليماني رحمه الله لا تتوافق مع ما ذكره على أنه قاعدة، أن الكلام في علل الحديث نقلا فقط بدون دراسة تطبيقية ضرره على الباحثين والدارسين أكثر من فائدته،أن المحدثين اهتموا بنقد المتن وكانت لهم أصول وقواعد في ذلك، وليس كما يزعم البعض من أنهم اهتموا بنقد الإسناد وأغفلوا المتن، أنه لا تلازم بين صحة الإسناد وصحة المتن؛ إذ قد يصح الإسناد ولا يصح المتن والعكس.

الكلمات المفتاحية: النقد - المتن – التأصيل – التقعيد- العلة.

Criticizing the Text in between the Rooting of the Predecessors and the Implementation of the Contemporaries: A Critical Hadith Study Of the Rule stated by Al- Muallami Al-Yamani (died in 1386 A.H.) in his Introduction to his Authentication of the Book "The Collective Benefits of Al- Shawkani"; Regarding the Denial of the Text

By: Sami Mohamed Youssef Ismail
Department of Osoul Al- Deen
Faculty of Islamic and Arabic Studies for Men in Cairo
Azhar University

Abstract

This research deals with a rule stated by Al-Muallami Al-Yamani regarding the criticism of the text. The research examines the rule originated by Sheikh Al-Muallami Al-Yamani to see to what extent it is valid and compatible with the rules verified by the *Imams* of Hadith and the preceding critics. In addition, the research sheds light on the relationship between the criticism of the chain of transmission and that of the text as well as the critical approach followed by the scholars of Hadith. Moreover, the scholars of Hadith had relied on precise principles and rules in their criticism of the text and the chain of transmission. The research follows the inductive- analytical approach. By the end of the research, the researcher has highlighted the most outstanding findings. For instance, it is necessary to consider the theoretical and practical aspects of the *Imams* while studying any rule. Another finding is that many examples which Al-Mualami Al-Yamani (may Allah have mercy on him) stated do not agree with what he mentioned as a rule. Speaking about the purposes of the Hadith by quoting only without conducting any applied study, has more disadvantages for the researchers and scholars than its advantages. In addition, the scholars of Hadith were interested in criticizing the text, they had their disciplines and rules not as some claimed that they were concerned only with criticizing the chain of transmission and neglected the text. Finally, there is no correlation between the authenticity of the transmission and that of the text since the transmission may be accredited whereas the text is not or vice versa.

Keywords: criticism, the text, originating, implementing, purpose.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً .

وبعد؛

فإن الله تعالى قد قيض للسنة أئمة أفذاذًا وجهابذة نقادًا أفنوا أعمارهم في جمعها وشغلوا أوقاتهم في حفظها، ولم يتركوا جانبًا من جوانب السنة إلا بحثوه، ولا وهما إلا نبهوا عليه وبينوه.

قال الإمام أبو المظفر: فإن قالوا: فقد كثرت الآثار في أيدي الناس واختلطت عليهم قلنا: ما اختلطت إلا على الجاهلين بها، فأما العلماء بها فإنهم ينتقدونها انتقاد الجهابذة الدراهم والدنانير، فيميزون زيوفها ويأخذون خيارها، ولئن دخل في أغمار الرواة من وسم بالغلط في الأحاديث فلا يروج ذلك على جهابذة أصحاب الحديث وورثة العلماء حتى أنهم عدوا أغاليط من غلط في الإسناد والمتون، بل تراهم يعدون على كل واحد منهم كم في حديث غلط، وفي كل حرف حرف، وماذا صحف، فإذا لم ترج عليهم أغاليط الرواة في الأسانيد والمتون والحروف فكيف يروج عليهم وضع الزنادقة وتوليدهم الأحاديث التي يرويها الناس حتى خفيت على أهلها؟ وهو قول بعض الملاحدة وما يقول هذا إلا جاهل ضال مبتدع كذاب يريد أن يهجن بهذه الدعوة الكاذبة صحاح أحاديث النبي ﷺ وآثاره الصادقة، فيغالط جهال الناس بهذه الدعوى وما احتج مبتدع في رد آثار رسول الله ﷺ بحجة أوهن ولا أشد استحالة من هذه الحجة، فصاحب هذه الدعوى يستحق أن يسف في فيه وينفى من بلد الإسلام(١).

وهؤلاء الأئمة كانت لهم مناهجهم وقواعدهم في نقد المرويات، وهذه القواعد لا يعرفها إلا من رزقه الله فهما ثاقبا، وحفظا واسعا، وأكثر من مذاكرة أهل الفهم والمعرفة.

(١) مختصر الصواعق المرسلة لابن الموصل، فصل الاستدلال بأحاديث الآحاد في العلم كالعمل (ص٥٨٩).

قال الدكتور/ مصطفى السباعي: لا يستطيع من يدرس موقف العلماء منذ عصر الصحابة إلى أن تم تدوين السنة من الوضع والوضاعين وجهودهم في سبيل السنة وتمييز صحيحها من فاســدها، إلا أن يحكم بأن الجهد الذي بذلوه في ذلك لا مزيد عليه، وأن الطرق التي سـلكوها هي أقوم الطرق العلمية للنقد والتمحيص، حتى لنسـتطيع أن نجزم بأن علماءنا رحمهم الله، هم أول من وضــعوا قواعد النقد العلمي الدقيق للأخبار والمرويات بين أمم الأرض كلها، وأن جهدهم في ذلك جهد تفاخر به الأجيال وتتيه به على الأمم، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله واسع عليم(١).

وقد أطال بعض العلماء المتأخرين والمعاصرين النظر في كلام الأئمة المتقدمين، فمنهم وفق إلى الحق، ومنهم من جانبه الصــواب فجاء كلامه نظريا بعيدا عن الواقع العلمي للأئمة في مصـنفاتهم، وكلاهما مأجور إن شـاء الله تعالى، إلا أنه ينبغي التنبيه على ذلك حتى لا يُتخذ مسلكا للطعن في أئمة الحديث ونقاده.

وقد ذكر الشــيخ المعلمي اليماني رحمه الله تعالى في مقدمة تحقيقه لكتاب " الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة للشوكاني " كلاما يتعلق بالعلة الواقعة في المتن: وهو أن المتن إذا كان منكرا ولا توجد علة قادحة في السند تكون سببا لهذه النكارة، فإن الأئمة قد يعلون السند بعلة غير قادحة ويرونها كافية لرد هذا الحديث.

وهذا نص كلامه.

قال المعلمي اليماني ¬ تعالى في " مقدمة تحقيق كتاب الفوائد المجموعة للشــوكاني " (ص١٤)(٢): إذا استنكر الأئمة المحققون المتن, وكان ظاهر الإسناد الصحةَ, فإنهم يتطلبون له علة, فإذا لم يجدوا علة قادحة مطلقاً, حيث وقعت, أعلوه بعلة ليســت بقادحة مطلقاً, ولكنهم يرونها كافية للقدح في ذاك المنكر، فمن ذلك : إعلالهم – أي الســند - بأن راويه لم

(١) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، الفصل الثالث: في جهود العلماء لمقاومة حركة الوضع (ص٩٠).

(٢) ينظر: الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة للشوكاني، تحقيق المعلمي اليماني، طبعة دار الكتب العلمية - بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م. مقدمة التحقيق (ص٨)، وآثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، الناشر: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، ١٤٣٤ ﻫ. (٢٥١/٢٥).

يصرح بالسماع, هذا مع أن الراوي غير مدلس، أعل البخاري بذلك خبرا رواه عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب عن عكرمة تراه في ترجمة عمرو من "التهذيب"[١]، ونحو ذلك: كلامه في حديث عمرو بن دينار في القضاء بالشاهد واليمين[٢]، ونحوه أيضا: كلام شيخه علي بن المديني في حديث: "خلق الله التربة يوم السبت...إلخ"[٣]، كما تراه في " الأسماء والصفات " للبيهقي[٤]، وكذلك أعل أبو حاتم خبرا رواه الليث بن سعد عن سعيد المقبري، كما تراه في علل ابن أبي حاتم (٣٥٣/٢)، ومن ذلك: إشارة البخاري إلى إعلال حديث الجمع بين الصلاتين بأن قتيبة لما كتبه عن الليث كان معه خالد المدائني, وكان خالد يدخل على الشيوخ[٥], ومن ذلك: الإعلال بالحمل على الخطأ, وإن لم يتبين وجهه, كإعلالهم حديث عبد الملك بن أبي سليمان في الشفعة[٦]، ومن ذلك: إعلالهم بظن أن الحديث أدخل على الشيخ, كما ترى في " لسان الميزان "[٧] في ترجمة الفضل بن الحباب وغيرها، وحجتهم في هذا: أن عدم القدح بتلك العلة مطلقا, إنما بني على أن دخول الخلل من جهتها نادر, فإذا اتفق أن يكون المتن منكراً يغلب على ظن الناقد بطلانه فقد تحقق وجود الخلل, وإذا لم يوجد سبب

(١) تهذيب الكمال (١٦٨/٢٢) رقم (٤٤١٨).

(٢) العلل الكبير للترمذي ترتيب أبي طالب القاضي (ص ٢٠٤) رقم (٣٦١).

(٣) أخرجه مسلم، كتاب صفة القيامة والجنة والنار، باب ابتداء الخلق وخلق آدم ' (٤/ ٢١٤٩) رقم (٢٧٨٩)، والنسائي في " السنن الكبرى " كتاب التفسير، سورة البقرة (٢٠/١٠) رقم (١٠٩٤٣)، وأحمد (٨٢/١٤) رقم (٨٣٤١)، والبزار (٣٥/١٥) رقم (٨٢٢٨)، و ابن خزيمة في " صحيحه " كتاب الجمعة، باب ذكر الساعة التي فيها خلق الله آدم من يوم الجمعة (١١٧/٣) رقم (١٧٣١) من طريق أيوب بن خالد، عن عبد الله بن رافع، مولى أم سلمة، عن أبي هريرة، بمثله.

(٤) الأسماء والصفات للبيهقي (٢٥٠/٢) رقم (٨١٣) ت: عبد الله بن محمد الحاشدي، ط . دار السوادي – السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٣ ١٩٩٣ - ٩م .

(٥) معرفة علوم الحديث للحاكم، ذكر النوع الثامن والعشرين (ص١١٩).

(٦) العلل للإمام أحمد رواية ابنه عبد الله (٣٣٣/١) رقم (٥٩٩)، والعلل الكبير للترمذي (ص٢١٦) رقم (٣٨٥).

(٧) لسان الميزان لابن حجر (٤٣٨/٤) رقم (١٣٤٠)، ت: دائرة المعرف النظامية – الهند، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت – لبنان، الطبعة الثانية، ١٣٩٠ ١٩٧١ - ٩م.

له إلا تلك العلة, فالظاهر أنها هي الســبب, وأن هذا من ذاك النادر الذي يجيء الخلل فيه من جهتها.

وبهذا يتبين أن ما يقع ممن دونهم من التعقب بأن تلك العلة غير قادحة, وأنهم قد صححوا ما لا يحصـى من الأحاديث مع وجودها فيها إنما هو غفلة عما تقدم من الفرق, اللهم إلا أن يثبت المتعقب أن الخبر غير منكر"[1].

وقد تلقى بعض أهل العلم كلام المعلمي اليماني رحمه الله تعالى بالقبول والتســليم ونقلوه في مصنفاتهم.

قال الشــيخ/ مقبل بن هادي الوادعي: هذه فائدة تســاوي الدنيا، وربما أعلوا الحديث ولم يســتطيعوا أن يعبروا عن العلة، والفائدة لن أجيب عليها، فلا مزيد عليها، فالأمر كما قال، بل أعظم من هذا: أنّهم ربما يعلون الحديث ولا يســتطيعون إبراز العلة، ويلزم المتأخر أن يأخذ بقولهم، لأنه ما بلغ مبلغهم في الحفظ ومعرفة الرجال، وحفظ كل طرق الحديث، وكل راو وما روى، يعنى كم له من تلاميذ، وكم روى كل تلميذ عنه، فهم يعتبرون آيةً من آيات الله[2].

قلت: ما ذكره الشيخ/ المعلمي اليماني رحمه الله يحتاج إلى تحرير دقيق، ودراسة متأنية للأمثلة التي استدل بها إذ قد يغتر به من لا يحسن هذا الشأن فيظن أن الأئمة المتقدمين لم يكن لهم منهج في إعلال الحديث أو نقد المرويات، وهذا يفتح الباب للطعن في أئمة الحديث ونقاده، وخاصة في هذا الزمان الذي تعالت فيه أصوات الطاعنين في السنة النبوية.

فأردت أن أتناول كلامه بشيء من التفصيل للوقوف على مدى صحة الأمثلة التي نقلها، وهل هي تتوافق مع القاعدة المذكورة أو لا؟.

---

(١) ينظر مقدمة الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة للشوكاني (ص٨)، ت: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، ط . دار الكتب العلمية - بيروت – لبنان ، تاريخ النشر ١٤١٦ ١٩٩٥ - م، بدون طبعة، بتصرف.

(٢) المنهج المقترح في أجوبة بعض أسئلة المصطلح، للشيخ/ مقبل بن هادي الوادعي، الناشر: دَارُالآثَارللنشر وَالتوزيع، صَنعاء – اليمن، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٥ ٢٠٠٤ - م، عدد الأجزاء: ١.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى:

١- إظهار منهجية النقد عند المحدثين، وأنهم كانت لهم أصـــول وقواعد دقيقة يعتمدون عليها في نقد الأحاديث سندًا ومتناً.

٢- توضيح العلاقة بين نقد الإسناد ونقد المتن.

٣- بيان مدى صحة القاعدة التي أصلها الشيخ المعلمي اليماني رحمه الله تعالى، ومدى توافقها مع القواعد التي قررها أئمة الحديث ونقاده المتقدمون.

إشكالية البحث:

أما إشكالية البحث فتكمن في: بيان الآثار المترتبة على فهم كلام الأئمة على غير المراد منه تقعيدًا وتطبيقًا في مجال نقد المتن.

خطة البحث:

هذا؛ وقد قسـمت البحث إلى مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث وخاتمة وفهارس علمية، وبيانها كالتالي:

المقدمة: ذكرت فيها أهداف البحث، وإشكاليته، وخطة البحث ومنهج الباحث.

التمهيد: ملامح منهجية في نقد المتن.

المبحث الأول: ذكرت فيه ترجمة موجزة للشيخ المعلمي اليماني رحمه الله تعالى.

المبحث الثاني: نقد المتن وعلاقته بالإسناد.

المبحث الثالث: دراسة الأمثلة التي استدل بها المعلمي اليماني على القاعدة التي ذكرها.

الخاتمة: أهم نتائج البحث.

الفهارس العلمية.

منهج الباحث:

لقد سلكت في هذا البحث المنهج الاستقرائي التحليلي، وسرت فيه على النحو التالي:

- نقلت كلام المعلمي اليماني بنصه، وصدرت به الدراسة.

- تحدثت بإيجاز عن نقد المتن وعلاقة ذلك بالإســناد، ونقلت طرفا من أقوال أهل العلم في هذه المسألة.

- قمت باستقراء الأمثلة التي استدل بها المعلمي اليماني على كلامه.

- قمت بدراسة كل مثال على حدة والحكم عليه وفق قواعد أئمة النقد.

- عقبت كل مثال بخلاصة الدراسة، وما توصلت إليه.

- التزمت الأمانة العلمية في نقل كلام الأئمة، بنســبة كل قول لصــاحبه، وتوثيق ذلك كله توثيقا علميا.

- ذيلت الدراسة بمجموعة من الفهارس العلمية.

هذا؛ وغاية عملي في هذا الشــأن كما قال الإمام البغوي (ت٥١٦هـ) رحمه الله تعالى: وإني في أكثر ما أوردته بل في عامته متبع، إلا القليل الذي لاح لي بنوع من الدليل، في تأويل كلام محتمل، أو إيضــاح مشــكل، أو ترجيح قول على آخر، إذ لعلماء الســلف رحمهم الله تعالى ســعي كامل في تأليف ما جمعوه، ونظر صادق للخلف في أداء ما سمعوه، والقصد بهذا الجمع، مع وقوع الكفاية بما عملوه، وحصــول الغنية فيما فعلوه، الاقتداء بأفعالهم، والانتظام في ســلكٍ أحد طرفيه متصل بصدر النبوة، والدخول في غمار قوم جدوا في إقامة الدين، واجتهدوا في إحياء السنة، شفعا بهم، وحبا لطريقتهم، وإن قصرت في العمل عن مبلغ سعيهم، طمعا في موعود الله سبحانه وتعالى على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم أن " المرء مع من أحب"[1].

ولا أدعي الصواب المطلق فيما كتبت ولا العصمة فيما نقلت، كما لم أقصد انتقاص أحد من العلماء، وحسبي من ذلك قول الخطيب البغدادي رحمه الله تعالي في مقدمة كتابه " موضح أوهام الجمع والتفريق" : ولعل بعض من ينظر فيما ســطرناه ويقف على ما لكتابنا هذا ضــمناه يُلحق ســيء الظن بنا ويرى أنا عمدنا للطعن على من تقدمنا وإظهار العيب لكبراء شيوخنا وعلماء سلفنا، وأنى يكون ذلك؟ وبهم ذكرنا، وبشعاع ضيائهم تبصرنا، وباقتفائنا واضح رسومهم تميزنا، وبسلوك سبيلهم عن الهمج تحيزنا، وما مثلهم ومثلنا إلا ما ذكر أبو

(١) شرح السنة لأبي محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي، ت: شعيب الأرنؤوط- محمد زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي - دمشق، بيروت الطبعة الثانية، ١٤٠٣ ١٩٨٣ - م. (٢/١).

عمرو بن العلاء ... " ما نحن فيمن مضى إلا كبقل في أصول نخل طوال"، ولما جعل الله تعالى في الخلق أعلاما ونصب لكل قوم إماما لزم المهتدين بمبين أنوارهم والقائمين بالحق في اقتفاء آثارهم ممن رزق البحث والفهم وإنعام النظر في العلم بيانُ ما أهملوا وتسديدُ ما أغفلوا؛ إذ لم يكونوا معصومين من الزلل، ولا آمنين من مقارفة الخطأ والخطل، وذلك حق العالم على المتعلم وواجب على التالي للمتقدم(١).

والله أسأل أن يرزقنا الإخلاص في القول والعمل، وأن يجنبنا التقصير والزلل، إنه ولي كل خير، والهادي إلى سبيل الرشاد، وهو حسبي ونعم الوكيل، عليه توكلت وإليه أنيب.

(١) موضح أوهام الجمع والتفريق، للخطيب البغدادي، ت: عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر: دار المعرفة – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ. (١/١٣).

التمهيد

ملامح منهجية في نقد المتن

يعتبر نقد المتن من المسـائل الدقيقة والخفية في علم العلل، الذي هو من أجل أنواع علوم الحديث وأغمضها، وأعزها وأصعبها، وقد اهتم الأئمة المتقدمون بنقد المتن اهتمامًا بالغًا، فلم يتركوا رواية إلا فحصـوها، ولا علة إلا بينوها ووضـحوها، وسـاعدهم على ذلك ما خصـهم الله به من الفطنة والذكاء والحفظ والإتقان، والمعرفة التامة وسـعة الاطلاع وغير ذلك.

وكان نقدهم للروايات بناء على قواعد أصلوها وضوابط وضعوها، وأصول حرروها، وليس كما شـاع عند كثير من الناس – ممن لم يمارس هذا الفن ولا يحسـن أصـوله وطرائقه - أن نقد المتن أو تعليل المرويات إنما هو شـيء من قبيل الكهانة أو معرفة نفسـية أو وجدانية أكثر منه معرفة علمية؛ مسـتدلين بقول إمام هذه الصـنعة عبد الرحمن بن مهدي: معرفة الحديث إلهام، فلو قلت للعالم بعلل الحديث: من أين قلت هذا؟ لم يكن له حجة[1]، وبقوله: إنكارنا الحديث عند الجهال كهانة[2].

ولو نظرنا نظرة متأنية في كلام ابن مهدي رحمه الله تعالى لوجدنا الأمر بخلاف ما فهمه كثير من الناس، فابن مهدي رحمه الله تعالى قيد كلامه بأن هذا العلم كهانة عند الجهال، وليس عند العلماء.

ويؤيد هذا ما أسـنده الخطيب عن علي بن المديني، قال: أخذ عبد الرحمن بن مهدي على رجل من أهل البصرة، لا أسميه، حديثا، قال: فغضب له جماعة، قال: فأتوه فقالوا: يا أبا سـعيد من أين قلت هذا في صـاحبنا؟ قال: فغضـب عبد الرحمن بن مهدي وقال: أرأيت لو

(١) معرفة علوم الحديث للحاكم، ت: السيد معظم حسين، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٧ ١٩٧٧ - ؏م. ذكر النوع السابع والعشرين من علوم الحديث هذا النوع منه معرفة علل الحديث (ص١١٢).

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم. المقدمة (٣٨٩/١).

أن رجلا أتى بدينار إلى صيرفي فقال: انتقد لي هذا فقال هو بهرج يقول له: من أين قلت لي إنه بهرج؟ الزم عملي هذا عشرين سنة حتى تعلم منه ما أعلم "[١].

فلو كان هذا العلم كهانة ما قال عبد الرحمن بن مهدي لهذا الرجل الزم عملي هذا عشرين سنة حتى تعلم ما أعلم.

وأوضح من هذا ما قاله أبو داود السجستاني في رسالته لأهل مكة: وربما كان في الحديث ما تثبت صحة الحديث منه إذا كان يخفى ذلك عليّ فربما تركت الحديث إذا لم أفقهه، وربما كتبته وبينته، وربما لم أقف عليه، وربما أتوقف عن مثل هذه؛ لأنه ضرر على العامة أن يُكشف لهم كل ما كان من هذا الباب فيما مضى من عيوب الحديث؛ لأن علم العامة يقصر عن مثل هذا[٢].

فأبو داود يصرح بأنه لم يبين كثيرا من علل الأحاديث في " سننه" نظرًا لأن العوام لا يفهمون مثل هذه الأمور ولا يحسنونها.

وقال ابن أبي حاتم: قال سمعت أبي رحمه الله يقول جاءني رجل من جلة أصحاب الرأي من أهل الفهم منهم ومعه دفتر فعرضه علي فقلت في بعضها: هذا حديث خطأ قد دخل لصاحبه حديث في حديث، وقلت في بعضه: هذا حديث باطل، وقلت في بعضه: هذا حديث منكر، وقلت في بعضه: هذا حديث كذب، وسائر ذلك أحاديث صحاح.

فقال لي: من أين علمت أن هذا خطأ، وإن هذا باطل، وإن هذا كذب؟ أخبرك راوي هذا الكتاب بأني غلطت، وأني كذبت في حديث كذا؟ فقلت: لا، ما أدري هذا الجزء من رواية من هو؟ غير أني أعلم أن هذا خطأ، وأن هذا الحديث باطل، وأن هذا الحديث كذب، فقال

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي، ت: محمود الطحان، الناشر: مكتبة المعارف – الرياض. (٢/٢٥٦) رقم (١٧٧٥).

(٢) رسالة أبي داود إلى أهل مكة وغيرهم في وصف سننه، ت: محمد الصباغ، الناشر: دار العربية – بيروت. الطبعة بدون. (ص٣١).

تدعي الغيب؟ قال قلت: ما هذا ادعاء الغيب: قال فما الدليل على ما تقول؟ قلت: سل عما قلت من يحسن مثل ما أحسن؟، فإن اتفقنا علمت أنا لم نجازف ولم نقله إلا بفهم...[1].

وكلام أبي حاتم صريح في أن هذا العلم ليس ادعاءً وأن الرجل لما سأله عن الدليل، قال: سل من يحسن هذا الفن، فالأمر يتوقف على من يحسن هذا الفن، وليس في أن هذا الفن كهانة، وهذا العلم لا يحسنه كثير من العلماء فضلا عن غيرهم.

قال ابن حجر: وهذا الفن أغمض أنواع الحديث وأدقها مسلكاً، ولا يقوم به إلا من منحه الله تعالى فهماً غايصاً، واطلاعاً حاوياً، وإدراكاً لمراتب الرواة ومعرفة ثاقبة ، ولهذا لم يتكلم فيه إلا أفراد أئمة هذا الشأن وحذاقهم ، وإليهم المرجع في ذلك، لما جعل الله فيهم من معرفة ذلك ، والاطلاع على غوامضه دون غيرهم ممن لم يمارس ذلك[2].

ومن طالع كتب العلل والسؤلات وغيرها وقف على كثير من القواعد التي اعتمد عليها الأئمة في نقد المتن وتعليل المرويات، ومن أمثلة ذلك:

١- استدراك يحيى ابن معين على شيخه أبي سلمة موسى بن إسماعيل التبوذكي حديثا وعلل ذلك بأنه لا يوجد في أصله الذي يحدث منه، و إنما هو موجود على ظهر النسخة فربما يكون أدخل عليه.

روى ابن عساكر بسنده عن محمد بن سليمان – المنقري- قال قدم علينا يحيى بن معين البصرة وكتب عن أبي سلمة أكثر من عشرين ألف حديث فلما أراد أن يخرج جاء إلى أبي سلمة، فقال: يا أبا سلمة إني أريد أن أذكر لك شيئا فلا تغضب، قال: هات، قال: حديث همام عن ثابت عن أنس عن أبي بكر الصديق حديث الغار، لم يروه أحد من أصحابك وإنما رواه بهز وحيان وعفان ولم أجده في صدر كتابك وإنما وجدته على ظهره، قال: فتقول ماذا؟ قال: تحلف لي أنك سمعته من هشام ، قال: ذكرت أنك كتبت عشرين ألفا، فإن

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدرآباد الدكن – الهند، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٢٧١ ١٩٥٢ ج م. المقدمة (١/٣٥٠).

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر العسقلاني، ت: ربيع بن هادي عمير المدخلي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ -ج ١٩٨٤م. النوع الثامن عشر: معرفة العلل (٢/٧١١).

كنت عندك صادقا فما ينبغي أن تكذبني في حديث، وإن كنت عندك كاذبا في حديث فما ينبغي أن تصدقني فيها ولا تكتب منها وترمي فيها ، برة بنت أبي عاصم طالق ثلاثا أن لم أكن سمعته من همام، والله لا كلمتك أبدا(١).

قال المعلمي اليماني: واعلم أن المتقدمين كان يعتمدون على الحفظ فكان النقاد يعتمدون في النقد عدالة الراوي واستقامة حديثه، فمن ظهرت عدالته وكان حديثه مستقيماً وثقوه، ثم صاروا يعتمدون الكتابة عند السماع فكان النقاد إذا استنكروا شيئاً من حديث الراوي طالبوه بالأصل، ثم بالغوا في الاعتماد على الكتابة وتقيد السماع فشدد النقاد فكان أكثرهم لا يسمعون من الشيخ حتى يشاهدوا أصله القديم الموثوق به المقيد سمعه فيه، فإذا لم يكن للشيخ أصلاً لم يعتمدوا عليه وربما صرح بعضهم بتضعيفه، فإذا ادعى السماع ممن يستبعدون سماعه منه كان الأمر أشد، ولا ريب أن في هذا الحالة الثالثة احتياطاً بالغا ...(٢).

٢- ومن ذلك نقد الإمام مسلم زيادة كلمة (شرائع) في حديث سؤال جبريل النبي ﷺ عن الإسلام والإيمان، بمخالفة الراوي من هو أوثق وأكثر عددا منه.

قال الإمام مسلم: فأما رواية أبي سنان، عن علقمة، في متن هذا الحديث إذ قال فيه : " إن جبريل عليه السلام قال جئت أسألك عن شرائع الإسلام " .

فهذه زيادة مختلقة ليست من الحروف بسبيل، وإنما أدخل هذا الحرف في رواية هذا الحديث شرذمة، زيادة في الحرف، مثل ضرب النعمان بن ثابت، وسعيد بن سنان، ومن نحى في الإرجاء نحوهما .

وإنما أرادوا بذلك تصويبا في قوله، في الإيمان وتعقيد الأرجاء ذلك ما لم يزد قولهم الا وهنا وعن الحق إلا بعدا إذ زادوا في رواية الأخبار ما كفى بأهل العلم .

والدليل على ما قلنا من إدخالهم الزيادة في هذا الخبر: أن عطاء بن السائب ، وسفيان ، روياه عن علقمة ، فقالا : قال يا رسول الله ما الإسلام ؟

(١) ينظر: تاريخ دمشق (٣٤٨/١٣) رقم (١٤٢٠) ترجمة الحسن بن القاسم دحيم، بتصرف.

(٢) ينظر: التنكيل (٤٠٧/١) ترجمة أحمد بن محمد بن يوسف بن دوست.

وعلى ذلك رواية الناس بعدُ، مثل: سليمان، ومطر، وكهمس، ومحارب، وعثمان، وحسين بن حسن، وغيرهم من الحفاظ كلهم يحكي في روايته أن جبريل عليه السلام قال يا محمد ما الإسلام ؟ ولم يقل ما شرائع الإسلام ، كما روت المرجئة .

٣- ومن ذلك أيضا رد الإمام ابن الجوزي رحمه الله تعالى حديثا رواه بشر بن حرب، بسبب تفرده به، وهو ضعيف.

قال ابن الجوزي: روى حماد بن زيد عن بشر بن حرب قال سمعت ابن عمر يقول:" رأيتكم ورفعكم أيديكم في الصلاة، هكذا رفع حماد يديه حتى حاذى بهما أذنيه والله إنها لبدعة ما زاد رسول الله ﷺ على هذا شيء قط وأومأ حماد إلى ثدييه.

قال ابن الجوزي: هذا حديث منكر، تفرد به بشر، وقد ضعفه ابن المديني ويحيى والنسائي وغيرهم، وكان ينفرد عن الثقات بما ليس من حديثهم.

ففي هذه الأمثلة - وغيرها مما لا يحصى - بين النقاد بعبارات صريحة واضحة لا لبس فيها، وجه العلة، وقد يعل الإمام حديثا أو ينقد متنا ولا يذكر سبب ذلك، وليس معنى هذا أنه لا يدري وجه العله أو لا يعرف سبب النقد؛ وإنما لأن مسالك العلة كثيرة وأسباب النقد خفية ودقيقة، وهذا لا يمكن تصوره أو التعبير عنه بعبارة تحصره.

قال الحافظ ابن رجب رحمه الله: حذاق النقاد من الحفاظ لكثرة ممارستهم للحديث، ومعرفتهم بالرجال وأحاديث كل واحد منهم، لهم فهم خاص يفهمون به أن هذا الحديث يشبه حديث فلان ولا يشبه حديث فلان فيعللون الأحاديث بذلك، وهذا مما لا يعبر عنه بعبارة تحصره، وإنما يرجع فيه أهله إلى مجرد الفهم، والمعرفة، التي خصوا بها عن سائر أهل العلم(١).

وقال الذهبي وهو يتحدث عن العنعنة والتدليس: وهذا في زماننا يعسر نقده على المحدث، فإن أولئك الأئمة كالبخاري وأبي حاتم وأبي داود عاينوا الأصول، وعرفوا عللها، وأما نحن فطالت علينا الأسانيد، وفقدت العبارات المتيقنة، وبمثل هذا ونحوه، دخل الدخل على الحاكم في تصرفه في "المستدرك"(٢).

(١) شرح علل الترمذي لابن رجب (١٦٣/١).

(٢) ينظر: الموقظة، المعنعن (ص٤٦).

وإضافة إلى ما سبق فقد كان لهؤلاء الأئمة مجالس يتذاكرون فيها الأحاديث، ويتكلمون فيها على عللها.

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، قال: سمعت أبي رحمه الله يقول: قلت على باب أبي الوليد الطيالسي: من أغرب على حديثا غريبا مسندا صحيحا لم أسمع به فله على درهم يتصدق به، وقد حضر على باب أبي الوليد خلق، من الخلق أبو زرعة فمن دونه، وإنما كان مرادي أن يلقي علي ما لم أسمع به فيقولون هو عند فلان فأذهب فأسمع، وكان مرادي أن أستخرج منهم ما ليس عندي، فما تهيأ لأحد منهم أن يغرب على حديثا.

وقال: سمعتُ أبي يقول: جرى بيني وبين أبِي زرعة يوماً تمييز الحديث ومعرفته، فجعل يذكر أحاديثَ ويذكر عللها، وكذلك كنت أذكر أحاديث خطأ وعللها وخطأ الشيوخ، فقال لي: يا أبا حاتم قلَّ من يفهم هذا! ما أعز هذا! إذا رفعت هذا من واحد واثنين فما أقلَّ من تجد من يحسنُ هذا! وربما أشك في شيء أو يتخالجنِي شيء في حديث، فإلى أن ألتقي معكَ لا أجد من يشفيني منه، قَالَ أبي: وكذالكَ كان أمري[1].

وقد أشار إلى ذلك الإمام الحاكم رحمه الله، فقال: إن الصحيح لا يعرف بروايته فقط، وإنما يعرف بالفهم والحفظ وكثرة السماع، وليس لهذا النوع من العلم عون أكثر من مذاكرة أهل الفهم والمعرفة ليظهر ما يخفى من علة الحديث، فإذا وجد مثل هذه الأحاديث بالأسانيد الصحيحة غير مخرجة في كتابي الإمامين البخاري ومسلم لزم صاحب الحديث التنقير، عن علته، ومذاكرة أهل المعرفة به لتظهر علته[2].

مما سبق يتبين أن الأئمة المتقدمين كانت لهم أصول وقواعد في نقد المتن وتعليل الروايات، وأنهم لقرب عهدهم بالرواية ومعاصرتهم للرواة غالبا، ومعرفتهم التامة بأحوالهم، واستحضارهم لأحاديثهم، واطلاعهم على أصولهم والنظر فيها وغير ذلك، مع الذكاء

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدرآباد الدكن – الهند، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٢٧١ ١٩٥٢ ﻫم. المقدمة (٣٥٥/١).

(٢) علوم الحديث،ذكر النوع التاسع عشر من علوم الحديث وهو معرفة الصحيح والسقيم (ص٥٩).

والفطنة وطول الممارسة صارت لهم ملكة يعرفون بها أن هذا الحديث يشبه حديث فلان أو أن هذا الكلام ليس من كلام فلان.

وقد بين المعلمي اليماني رحمه الله تعالى أسباب تحصيل تلك الملكة، فقال: وهذه الملكة لم يؤتوها من فراغ، وإنما هى حصاد رحلة طويلة من الطلب، والسماع، والكتابة، وإحصاء أحاديث الشيوخ، وحفظ أسماء الرجال، وكناهم، وألقابهم، وأنسابهم، وبلدانهم، وتواريخ ولادة الرواة ووفياتهم، وابتدائهم في الطلب والسماع، وارتحالهم من بلد إلى آخر، وسماعهم من الشيوخ في البلدان، من سمع في كل بلد؟ ومتى سمع؟ وكيف سمع؟ ومع من سمع؟ وكيف كتابه، ثم معرفة أحوال الشيوخ الذين يحدث الراوي عنهم، وبلدانهم، ووفياتهم، وأوقات تحديثهم، وعادتهم في التحديث، ومعرفة مرويات الناس عن هؤلا الشيوخ، وعرض مرويات هذا الراوي عليها، واعتبارها بها، إلى غير ذلك مما يطول شرحه.

هذا مع سعة الاطلاع على الأخبار المروية، ومعرفة سائر أحوال الرواة التفصيلية، والخبرة بعوائد الرواة ومقاصدهم وأغراضهم، وبالأسباب الداعية إلى التساهل والكذب، وبمظنات الخطأ والغلط، ومداخل الخلل.

هذا مع اليقظة التامة، والفهم الثاقب، ودقيق الفطنة، وامتلاك النفس عند الغضب، وعدم الميل مع الهوى، والإنصاف مع الموافق والمخالف، وغير ذلك.

وهذه المرتبة بعيدة المرام، عزيزة المنال، لم يبلغها إلا الأفذاذ، وقد كانوا من القلة بحيث صاروا رؤوس أصحاب الحديث فضلا عن غيرهم، وأضحت الكلمة إليهم دون من سواهم[1].

ومع عظم مكانة هؤلاء الأئمة، وعلو شأنهم، إلا أنهم غير معصومين، فقد يقع من أحدهم الوهم إلا أنه قليل، ومع ذلك، فينبغي علينا إذا وجدنا الأئمة المتقدمين قد نقضوا رواية أو ردوا حديثا ولم يتبين لنا وجه التعليل أو سبب الرد أن لا نتسرع في تخطئتهم ورد أقوالهم أو

(١) النكت الجياد المنتخبة من كلام شيخ النقاد ذهبي العصر العلامة عبد الرحمن بن يحي المعلمي اليماني، المؤلف: أبو أنس إبراهيم بن سعيد الصبيحي، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٣١ ٢٠١٠ - م. (١/١٢٧).

تحميلها ما لم تحتمل، بل لابد من الدراسة والنظر الدقيق في أقوالهم حتى يظهر لنا وجه التعليل.

قال الإمام الذهبي رحمه الله: ونحن لا ندعي العصمة في أئمة الجرح والتعديل، لكن هم أكثر الناس صواباً، وأندرهم خطأً، وأشدهم إنصافاً، وأبعدهم عن التحامل، وإذا اتفقوا على تعديل أو جرح فتمسك به واعضض عليه بناجذيك، ولا تتجاوزه فتندم، ومن شذ منهم فلا عبرة به، فخل عنك العناء وأعط القوس باريها، فوالله لولا الحفاظ الكبار؛ لخطبت الزنادقة على المنابر، ولئن خطب خاطب من أهل البدع، فإنما هو بسيف الإسلام، وبلسان الشريعة، وبجاه السنة، وبإظهار متابعة ما جاء به رسول الله ﷺ، فنعوذ بالله من الخذلان[1].

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى: وقد تقصر عبارة المعلِّل منهم، فلا يفصح بما استقر في نفسه من ترجيح إحدى الروايتين على الأخرى كما في نقد الصيرفي سواء، فمتى وجدنا حديثا قد حكم إمام من الأئمة المرجوع إليهم - بتعليله - فالأولى اتباعه في ذلك كما نتبعه في تصحيح الحديث إذا صححه، وهذا الشافعي مع إمامته يحيل القول على أئمة الحديث في كتبه فيقول: وفيه حديث لا يثبته أهل العلم بالحديث[2].

هذا؛ وقد اهتم كثير من العلماء المعاصرين بمسألة نقد المتن فألفوا مؤلفات عدة تناولت نقد المتن وتاريخ نشأته ومناهج الأئمة في نقد المتن، ومعايير نقد المتن، وشروط الناقد وغير ذلك، حتى أضحت معظم قواعد هذا العلم وأصوله واضحة بينة، فلله الحمد والمنة[3].

(١) سير أعلام النبلاء، ترجمة يحيى بن معين (٨٢/١١) رقم (٢٨).

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر، النوع الثامن عشر: معرفة العلل (٧١١/٢).

(٣) ينظر: منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي، للدكتور/ صلاح الدين الأدلبي، ونقد المتن عند المحدثين دراسة نظرية تطبيقية للدكتور/ إبراهيم بن محمد السعوي، ومقاييس نقد متون السنة للدكتور/ مسفر الدميني، وغيرها.

المبحث الأول

ترجمة الشيخ المعلمي اليماني رحمه الله

اسمه ونسبه[1].

هو: عبد الرحمن بن يحيى بن علي بن مُحَمَّد بن أبي بكر بن مُحَمَّد بن حسن المعلمي العُتْمي اليماني.

والمُعَلِّمِي: بفتح العين وتشديد اللام المكسورة وكسر الميم، آخره ياء، نِسبةً إلي أحد أجداده.

والعُتْمِي: نسبة إلى "عُتْمة" بضم العين وسكون المثناة من فوق ثم ميم مفتوحة، وهو حصن في جبل وُصاب من أعمال زبيد.

ولادته.

ولد الشـــيخ رحمه الله في أواخر ســـنة اثنتي عشـــرة وثلاثمائة وألف، بقرية المحاقرة من عُزلةِ الطُّفَن من مخلاف رازح من ناحية عُتْمة من قضاء آنِس التابع لولاية صنعاء في اليمن.

نشأته.

نشـأ الشـيخ نشـأة صـالحة في بيت صـلاح وعلم، وبيئة صـالحة، وقد نصَّ الشـيخ على هذه النشـأة وهذه البيئة فقال: ربّيتُ في كفالة والديَّ، وكانا من خيار تلك البيئة، وهي بيئة يغلب عليها التديُّن والصلاح.

---

(١) ينظر في ترجمته: الأعلام للزركلي (٣٤٢/٣)، أعلام المكيين من القرن التاسع إلى القرن الرابع عشر الهجري، لعبد الله بن بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم المعلمي (ص٩٠٠) ترجمة (١٣٤٩)، آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، لمجموعة من الباحثين بإشراف الشيخ/ علي العمران، الناشر: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٣٤ ج، الإمام عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني حياته وآثاره لأحمد غانم الأسدي، طبعة دار الرضوان – مصر، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م، المعلمي اليماني (ت١٣٨٦هـ) وجهوده في الحديث وعلومه، تأليف: إبراهيم سعيد الصبيحي، رسالة ماجستير، جامعة أم درمان بالسودان، عام ١٤٣٧هـ – ٢٠١٦م، الشيخ عبد الرحمن المعلمي وجهوده في السنة ورجالها، تأليف: منصور بن عبد العزيز السماري، رسالة ماجستير بالجامعة الإسلامية، السعودية عام ١٤١٢هـ، الناشر: دار ابن عفان - السعودية، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م..

رحلاتــه.

للشــيخ رحمه الله تعالى أربع رحلات رئيســة، الأولى رحلته إلي منطقة عســير بجيزان، والثانية: رحلته إلى إندونسيا، والثالثة إلي الهند، والرابعة إلي مكة المكرمة.

١- رحلته إلى جيزان (١٣٣٧هـ - ١٣٤١هـ).

توجّه الشــيخ إلى جيزان في أول ســنة ١٣٣٧هـ[١]، والتقى بالإدريســي محمد بن علي بن محمد بن أحمد بن إدريس الحســني، أمير عســير آنذاك، والإدريســيُّ وإن كان حاكمًا فهو أيضًا معدود في العلماء، وكان الشيخ المعلمي يعظمه ويجلّه ويخلع عليه لقب الإمام المجتهد، وكانت مدة بقاء الشيخ لدى الإدريسي خمس سنوات من سنة ١٣٣٧هـ إلى سنة ١٣٤١هـ، وهذه المدة مع قِصَــرها كانت حافلةً بالعلم والعمل والأحداث، فقد تولي الشــيخ خلالها أعمالًا علمية من تدريس ومذاكرة وتأليف وغيرها.

٢- رحلته إلى إندونيسيا (١٣٤٤هـ).

انتقل الشيخ إليها في عام ١٣٤٤ هـ وبقي بها مدة من الزمن يسيرة لا تزيد على عام واحد.

٣- رحلته إلى الهند (١٣٤٥هـ – ١٣٧١هـ).

انتقل الشيخ إليها أواخر سنة ١٣٤٤هـ أو أوائل التي تليها، وبدأ في هذه السنة عمله في دائرة المعارف العثمانية في حيدر اباد الدكن، ومكث الشــيخ في الهند موظفًا في دائرة المعارف العثمانية خمســة وعشــرين عامًا من ســنة ١٣٤٥هـ إلى ســنة ١٣٧١هـ، وهي أطول محطة في رحلات الشيخ وتنقلاته، فإنه مكث في اليمن أربعة وعشــرين عامًا وعند الإدريســي خمســة أعوام، وفي مكة ستة عشر عامًا، فبقاؤه في الهند هو الأطول مدة، ولا شك أن هذه الرحلة نفعت الشــيخ في أمرين مهمين، الأول: التفرّغ التامّ للعلم والانقطاع له قراءة وطلبًا، وتأليفًا وتحقيقًا، الثاني: العناية بعلم الحديث رواية ودراية.

٤- رحلته إلى مكة المكرمة (١٣٧١هـ – ١٣٨٦هـ).

حينما تهيّأت الظروف للتحول من حيدر اباد إلى مكة حزم الشــيخ أمتعة الســفر، فنزل في جدة أول الأمر في ذي القعدة من ســنة ١٣٧١هـ، وعيّن مدرّسًــا في مدرســة الأنجال لبعض

(١) في " الأعلام " للزركلي (٣٤٢/٣) أن الزيارة بدأت في سنة ١٤٣٩هـ.

الوقت براتب مجزئ، لكنه لم يستمر طويلا وطلب وظيفة أخرى أقرب إلى نفسه التواقة إلى العلم والتحقيق والبحث والمطالعة، فعيّن أمينًا لمكتبة الحرم المكي الشـــريف براتب أقل بكثير من سابقه.

وقضى الشـيخ في مكة خمسـة عشـر عامًا متفرّغًا للبحث والتأليف والتحقيق والتدريس، قائمًا بوظيفته في مكتبة الحرم خير قيام من مساعدة الباحثين وتدبير شؤون المكتبة.

شيوخـه.

لم تذكر الكتب التي ترجمت للمعلمي اليماني إلا القليل من شيوخه، ومن أشهرهم:

١- والده الفقيه العلامة العماد يحيى بن علي المعلمي (ت ١٣٦١هـ).

٢- الفقيه العلامة الجليل أحمد بن محمد بن ســليمان المعلمي (ت ١٣٤١هـ) درس عليه الفقه والفرائض والنحو وغيرها من الفنون، وقد أثنى عليه الشـــيخ كثيرًا، وأجازه إجازةً عامة بكل مروياته سنة (١٣٣٥هـ) وعمره ثلاث وعشرون سنة.

٣- الإمام السيد محمد بن علي الإدريسي (ت ١٣٤١هـ)، درس عليه بعض الفنون، ولا سيما النحو والحديث.

تلاميذه.

تصدَّر الشيخ لتدريس الطلاب وإقراء العلم مبكرًا، فقد كان له عدة دروس أيام مقامه عند الإدريسي، وهو في سن الخامسة والعشرين، واستمر الشيخ في التعليم ونشر العلم في كل بلد ينزل فيه، فأخذ عنه العلم كثير من الطلاب من أشهرهم:

١- أحمد بن محمد المعلمي، قرأ عليه في النحو "الآجرومية"، وتدرّب عليه بإعراب جزءٍ من القرآن من سورة الناس إلى فصلت.

٢- أبو تراب الظاهري عبد الجميل بن عبد الحق الهاشـــمي (ت ١٤٢٣هـ)، وقد درس على الشيخ علم الفرائض، وقرأ عليه كتاب "السراجية" للسجاوندي الحنفي.

٣ - عبد الرحمن بن أحمد بن محمد بن عبد الكريم المعلمي، لازمه ثلاث ســنين، فقرأ عليه في النحو " الآجرومية " ثم " الألفية "، وقرأ عليه في الفقه الشافعي.

آثاره ومصنفاته.

لقد ترك المعلمي اليماني للمكتبة الإسلامية تراثا علميا كبيرا تنوع ما بين التحقيق والتأليف سواء أكان كتبا مطولة أم رسائل مختصرة، ومن أهم كتبه المطولة:

- " التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل".
- "طليعة التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل".
- " الأنوار الكاشفة على ما في كتاب أضواء على السنة من الخلل والتضليل والمجازفة".

ومن أشهر رسائله:

" صَدْع الدُّجُنَّة في فَصْل البِدعة عن السُّنَّة "، " تفسير سورة الفاتحة "، " رسالة في الكلام على أحكام خبر الواحد وشرائطه"، إلى غير ذلك من الرسائل التي تزيد عن المائة.

- **وفي مجال التحقيق قام المعلمي بتحقيق العديد من كتب التراث، بعضها استقلالاً، وبعضها مشاركة، من أهمها:**

" التاريخ الكبير" للإمام البخاري، " الجرح والتعديل " لابن أبي حاتم، " الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة " للشوكاني، إلى غير ذلك من الكتب التي لا يتسع المقام لذكرها.

وفاته.

توفي الشيخ رحمه الله يوم الخميس السادس من شهر صفر عام ألف وثلاثمائة وستة وثمانين، وذلك بعد أن أدى صلاة الفجر في المسجد الحرام، وعاد إلى مكتبة الحرم حيث كان يقيم، فتوفي على سريره، وشيعت جنازته من الحرم المكي ودفن بالمعلاة .

المبحث الثاني

نقد المتن وعلاقته بالإسناد

ذكرنا فيما سبق أن أئمة الحديث ونقاده كانت لهم أصول وضوابط ساروا عليها في نقد المتن، وأن المنهج الذي سار عليه المحدثون في نقد المتن يتسم بالدقة والموضوعية، والمعرفة والفهم.

ومن هذه الأصول والقواعد التي قررها أئمة الحديث ونقاده أن صحة السند لا تستلزم صحة الحديث، وذلك لاحتمال وجود علة أو شذوذ في متنه، وكذلك ضعف السند لا يلزم منه ضعف الحديث؛ لاحتمال أن يكون المتن قد صح من طرق أخرى.

قال الحافظ ابن حجر: فائدة مهمة عزيزة النقل كثيرة الجدوى والنفع ، وهي : من المقرر عندهم أنه لا تلازم بين الإسناد والمتن، إذ قد يصح السند، أو يحسن لاجتماعِ شروطه من الاتصال، والعدالة، والضبط، دون المتن، لشذوذ أو علة، وقد لا يَصِحّ السند ويصح المتنُ من طريقٍ أخرى، فلا تنافيَ بين قولهم : " هذا حديث صحيح " ؛ لأنّ مرادهم به : اتصال سنده ، مع سائر الأوصاف في الظاهر لا قطعًا ؛ لعدم استلزام الصحة لكلّ فردٍ من أسانيد ذلك الحديث، فعُلِمَ أن التقييد بصحة السند ليس صريحًا في صحة المتن ولا ضعفه ، بل هو على الاحتمال، فهو دون الحكم بالصحة أو الحسن للمتن ؛ إذ لا احتمال حينئذ[1].

وقال الإمام الزيلعي: وصحة الإسناد يتوقف على ثقة الرجال، ولو فرض ثقة الرجال لم يلزم منه صحة الحديث، حتى ينتفي منه الشذوذ والعلة[2].

قال ابن القيم في كتاب " الفروسية " عقب حديث صححه الحاكم: والحاكم نفسه يصحح أحاديث جماعة وقد أخبر في كتاب " المدخل " له أن لا يحتج بهم، وأطلق الكذب على بعضهم، هذا؛ مع أن مستند تصحيحه ظاهر سنده وأن رواته ثقات، ولهذا قال: صحيح الإسناد،وقد علم أن صحة الإسناد شرط من شروط صحة الحديث وليست موجبة

(١) ينظر: توضيح الأفكار، للصنعاني (١/ ١٩٥، ١٩٦).

(٢) ينظر: نصب الراية (١/٣٤٧).

لصحته؛ فإن الحديث إنما يصح بمجموع أمور، منها: صحة سنده، وانتفاء علته، وعدم شذوذه ونكارته، وأن لا يكون رواية قد خالف الثقات أو شذ عنهم(١).

وقال الإمام السيوطي وهو يعلق على كلام الحاكم في مستدركه: والأحوط في مثل ذلك أن يعبر عنه بصحيح الإسناد ولا يطلق التصحيح؛ لاحتمال علة للحديث خفيت عليه، وقد رأيت من يعبر خشية من ذلك بقوله: صحيح إن شاء الله، وكثيرا ما يكون الحديث ضعيفا أو واهيا والإسناد صحيح مركب عليه، فقد روى ابن عساكر في "تاريخه" من طريق علي بن فارس، ثنا مكي بن بندار، ثنا الحسن بن عبد الواحد القزويني، ثنا هشام بن عمار، ثنا مالك، عن الزهري، عن أنس مرفوعا: خلق الله الورد الأحمر من عرق جبريل ليلة المعراج، وخلق الورد الأبيض من عرقي، وخلق الورد الأصفر من عرق البراق.

قال ابن عساكر: هذا حديث موضوع، وضعه من لا علم له وركبه على هذا الإسناد الصحيح(٢).

وقال ابن الصلاح: قولهم: " هذا حديث صحيح الإسناد، أو حسن الإسناد " دون قولهم: " هذا حديث صحيح أو حديث حسن "؛ لأنه قد يقال: " هذا حديث صحيح الإسناد "، ولا يصح، لكونه شاذا أو معللا، غير أن المصنف المعتمد منهم إذا اقتصر على قوله: إنه صحيح الإسناد، ولم يذكر له علة، ولم يقدح فيه، فالظاهر منه الحكم له بأنه صحيح في نفسه؛ لأن عدم العلة والقادح هو الأصل والظاهر، والله أعلم(٣).

قال التاج التبريزي: هكذا قال الشيخ تقي الدين(٤)، وتابعه الشيخ محيي الدين(٥)، وفيه بحث؛ لأنا لا نسلم إذا قيل: هذا حديث صحيح الإسناد أو حسنه يحتمل كونه شاذًا أو معلًا مردودًا؛

(١) الفروسية لابن القيم (ص٢٤٥).

(٢) تدريب الراوي، النوع الأول، الفائدة السادسة (١٤٨/١). وينظر: تاريخ دمشق لابن عساكر (١٣١/١٣) ترجمة رقم (١٣٦٢).

(٣) مقدمة ابن الصلاح، النوع الثاني: معرفة الحسن من الحديث (ص٣٨).

(٤) ابن الصلاح.

(٥) النووي. ينظر: التقريب، النوع الثاني: الحسن (ص٢٩)، والإرشاد، النوع الثاني: الحسن (١٤٣/١).

فإن صحة الإسناد من المبدأ إلى المنتهى مستلزمة لصحة المتن، والحكم بصحة الإسناد مع احتمال عدم صحته بعيد جدا[1].

وتعقبه الزركشي فقال: وهذا فيه نظر، وقد تقدم في كلام المصنف أنهم إذا قالوا: هذا حديث صحيح فمرادهم اتصال سنده لا أنه مقطوع به في نفس الأمر، وقد تكرر في كلام المزي والذهبي[2] وغيرهما من المتأخرين إسناده صالح والمتن منكر[3].

قلت: أخرج الحاكم في " مستدركه " من طريق المطلب بن عبد الله، عن أبي هريرة ﷺ، قال: دخلت على رقية بنت رسول الله ﷺ امرأة عثمان وبيدها مشط فقالت: خرج رسول الله ﷺ من عندي آنفا رجلت رأسه، فقال لي: " كيف تجدين أبا عبد الله؟ " قلت: بخير قال: " أكرميه فإنه من أشبه أصحابي بي خلقا".

قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد واهي المتن، فإن رقية ماتت سنة ثلاث من الهجرة عند فتح بدر، وأبو هريرة إنما أسلم بعد فتح خيبر، والله أعلم وقد كتبناه بإسناد آخر.

وقال الذهبي: صحيح منكر المتن[4].

وأخرج الحاكم أيضا من طريق مسروق، عن عبد الله بن مسعود ﷺ، أن رسول الله ﷺ، قال: " يجمع الله الناس يوم القيامة فينادي مناد: يا أيها الناس ألم ترضوا من ربكم الذي خلقكم وصوركم ورزقكم أن يوالي كل إنسان ما كان يعبد في الدنيا ويتولى ...".

وقال: رواة هذا الحديث عن آخرهم ثقات غير أنهما لم يخرجا أبا خالد الدالاني في " الصحيحين " لما ذكر من انحرافه عن السنة في ذكر الصحابة، فأما الأئمة المتقدمون فكلهم شهدوا لأبي خالد بالصدق والإتقان، والحديث صحيح ولم يخرجاه، وأبو خالد الدالاني ممن يجمع حديثه في أئمة أهل الكوفة.

---

(١) الكافي في علوم الحديث للتبريزي (ص١٧٩).

(٢) ينظر: المستدرك للحاكم مع تلخيص الذهبي، كتاب التفسير، سورة بني إسرائيل (٣٩٨/٢) رقم (٣٣٨٨).

(٣) النكت على مقدمة ابن الصلاح (٣٦٧/١).

(٤) المستدرك، كتاب معرفة الصحابة ﷺ (٥٢/٤) رقم (٦٨٥٤).

وقال الذهبي: ما أنكره حديثا على جودة إسناده(١).

وأخرج البيهقي في " شعب الإيمان" بسنده عن مسروق، عن عبد الله، عن النبي ﷺ قال: " الربا ثلاثة وسبعون بابا، أيسرها مثل أن ينكح الرجل أمه، وإن أربى الربا عرض الرجل المسلم ".

قال البيهقي: هذا إسناد صحيح، والمتن منكر بهذا الإسناد، ولا أعلمه إلا وهما وكأنه دخل لبعض رواة الإسناد في إسناده(٢).

وأخرج الخطيب في " تاريخ بغداد " بسنده عن قتادة، عن أنس، قال: قال النبي ﷺ: " إذا مات مبتدع فإنه قد فتح على الإسلام فتح ".

قال الخطيب: الإسناد صحيح والمتن منكر(٣).

وقد أقر المعلمي اليماني نفسه بهذا الأصل فقال: فإذا قام البرهان على بطلان المتن، لم يتوقف الحكم ببطلانه على وجود مُتَّهِمٍ بالوضع في سنده(٤).

وكذلك الحكم بضعف الإسناد لا يستلزم ضعف المتن، فقد يروى المتن بإسنادين أو أكثر، ويكون أحدهما ضعيفا والآخر صحيحا.

قال ابن الصلاح: إذا رأيت حديثا بإسناد ضعيف، فلك أن تقول: هذا ضعيف، وتعني أنه بذلك الإسناد ضعيف، وليس لك أن تقول: هذا ضعيف، وتعني به ضعف متن الحديث، بناء على مجرد ضعف ذلك الإسناد؛ فقد يكون مرويا بإسناد آخر صحيح يثبت بمثله الحديث، بل يتوقف جواز ذلك على حكم إمام من أئمة الحديث بأنه لم يرو بإسناد يثبت به، أو بأنه حديث ضعيف، أو نحو هذا، مفسرا وجه القدح فيه، فإن أطلق ولم يفسر، ففيه كلام يأتي إن شاء الله تعالى، فاعلم ذلك فإنه مما يغلط فيه، والله أعلم(٥).

(١) المستدرك، كتاب العلم (٦٣٢/٤) رقم (٨٧٥١).

(٢) شعب الإيمان (٣٦٣/٧) رقم (٥١٣١).

(٣) تاريخ بغداد (٢٥٦/٥) ترجمة (٢١٠١).

(٤) ينظر: الفوائد المجموعة للشوكاني، تحقيق المعلمي اليماني (ص٢٨١) حاشية رقم (١).

(٥) معرفة أنواع علم الحديث، النوع الثاني والعشرون، معرفة المقلوب (ص٢١٠).

ومن ذلك ما أخرجه الإمام الترمذي في " جامعه " قال: حدثنا بذلك القاسم بن دينار الكوفي،

قال: حدثنا إسحاق بن منصور الكوفي، عن إسرائيل، بهذا. حدثنا أحمد بن منيع، قال: حدثنا أبو النضر، قال: حدثنا بكر بن خنيس، عن محمد القرشي، عن ربيعة بن يزيد، عن أبي إدريس الخولاني، عن بلال، أن رسول الله ﷺ قال: " عليكم بقيام الليل فإنه دأب الصالحين قبلكم، وإن قيام الليل قربة إلى الله، ومنهاة عن الإثم، وتكفير للسيئات، ومطردة للداء عن الجسد ".

قال الترمذي: هذا حديث غريب، لا نعرفه من حديث بلال إلا من هذا الوجه، ولا يصح من قبل إسناده، وسمعت محمدا بن إسماعيل يقول: محمد القرشي هو محمد بن سعيد الشامي، وهو ابن أبي قيس، وهو محمد بن حسان، وقد ترك حديثه.

وقد روى هذا الحديث معاوية بن صالح، عن ربيعة بن يزيد، عن أبي إدريس الخولاني، عن أبي أمامة، عن رسول الله ﷺ أنه قال: " عليكم بقيام الليل فإنه دأب الصالحين قبلكم، وهو قربة إلى ربكم، ومكفرة للسيئات، ومنهاة للإثم".وهذا أصح من حديث أبي إدريس عن بلال[1].

فالإمام الترمذي ضعف الحديث بإسناد وصححه بإسناد آخر، والأمثلة على ذلك كثيرة لا نطيل بذكرها.

وقال الإمام تاج الدين السبكي: وإذا ضعف الرجل في السند ضعف الحديث من أجله، ولم يكن في ذلك دلالة على بطلانه بل قد يصح من طريق أخرى وقد يكون هذا الضعيف صادقا ثبتا في هذه الرواية، فلا يدل مجرد تضعيفه والحمل عليه على بطلان ما جاء به[2].

(١) جامع الترمذي، أبواب الدعوات (٤٤٤/٥) رقم (٣٥٤٩).

(٢) طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين السبكي، ت: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ. (١٩٤/١).

الخلاصـــة.

مما سـبق يتبين أن الحكم بضـعف الحديث يسـتلزم النظر في جميع طرقه وأسـانيده، والتأكد من عدم تو افر شروط الصحة في أي منها، وأن إطلاق الحكم بضعف الحديث بناء على ضـعف إسـناد من أسـانيده أو طريق من طرقه خلاف الصـواب؛ فقد يروى الحديث من طريقين أو أكثر ويكون أحدها ضـعيفا والآخر صـحيحا، وفي كتب السـنة أمثلة من ذلك كثيرة.

وكذا تصحيح الحديث بناء على ثقة رو اته فقط غير مسـتقيم؛ حيث إن أئمة الحديث قد شـرطوا لصحة الحديث خمسـة شـروط ، ثلاثة منها تتعلق بالإسـناد، وهي: اتصـال الإسـناد، وعدالة الرواة، وضـبط الرواة، و اثنان يتعلقان بالإسـناد والمتن، وهما عدم الشـذوذ وعدم العلة، وزاد بعضـهم شـرطا سـادسـا، وهو: وجود العاضـد عند الاحتياج إليه[1]، فلابد من تو افرها جميعا عند الحكم بصحة الحديث.

(١) ينظر: النكت الوفية بما في شرح الألفية لبرهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي، المحقق: ماهر ياسين الفحل، الناشر: مكتبة الرشد ناشرون، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ ٢٠٠٧ / ج م. (٣٠٧/١).

المبحث الثالث

دراسة الأمثلة التي استدل بها المعلمي اليماني على القاعدة التي ذكرها

أما من الناحية التفصيلية، فقد أكد الشيخ المعلمي اليماني رحمه الله تعالى هذه القاعدة من وجوه عدة، واستدل على كل منها بأمثلة:

الوجه الأول

إعلالهم - أي السند - بأن راويه لم يصرح بالسماع، هذا مع أن الراوي غير مدلس.

<u>ومن أمثلة ذلك:</u>

المثال الأول: أن البخاري أعل بذلك خبرا رواه عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب عن عكرمة، وهو حديث: "من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط، فاقتلوا الفاعل والمفعول به".

قلت: الحديث أخرجه أبو داود والترمذي وأحمد وغيرهم.

- أخرجه أبو داود، كتاب الحدود، باب فيمن عمل عمل قوم لوط (٥١٠/٦) رقم (٤٤٦٢) قال: حدثنا عبد الله بن محمد بن علي النفيلي، حدثنا عبد العزيز بن محمد، عن عمرو بن أبي عمرو، عن عكرمة، عن ابن عباس، رضي الله عنهما، مثله.

- وأخرجه الترمذي في " جامعه" أبواب الحدود، باب ما جاء في حد اللوطي (١٩٠/٣) رقم (١٤٥٦) قال: حدثنا محمد بن عمرو السواق، قال: حدثنا عبد العزيز بن محمد، عن عمرو بن أبي

عمرو، عن عكرمة، عن ابن عباس مثله.

وقال: وفي الباب عن جابر، وأبي هريرة، وإنما يعرف هذا الحديث، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ من هذا الوجه وروى محمد بن إسحاق هذا الحديث، عن عمرو بن أبي عمرو، فقال: ملعون من عمل عمل قوم لوط، ولم يذكر فيه القتل، وذكر فيه ملعون من أتى بهيمة.

وقال الترمذي في " العلل الكبير": سألت محمدا – يعني البخاري- عن حديث عمرو بن أبي عمرو، عن عكرمة؟ , عن ابن عباس فقال: عمرو بن أبي عمرو صدوق , ولكن روى عن

عكرمة مناكير, ولم يذكر في شيء من ذلك أنه سمع عن عكرمة [١].

- وأخرجه أحمد (٤/٤٦٤) رقم (٢٧٣٢) قال: حدثنا أبو سلمة الخزاعي، قال: أخبرنا عبد العزيز بن محمد، عن عمرو بن أبي عمرو، عن عكرمة، عن ابن عباس، مثله.

- **ترجمة عمرو بن أبي عمرو**

أما بالنسبة لحال عمرو بن أبي عمرو[٢]، فقد اختلف فيه أهل العلم.

قال ابن سعد: صاحب مراسيل[٣]. وقال ابن الجنيد: سألت يحيى عن عمرو بن أبي عمرو؟ فقال: ليس بذاك القوي[٤]. وقال الدوري عن ابن معين: ليس به بأس وليس هو بالقوي[٥]. وقال في موضع آخر: سمعت يحيى يقول: عمرو بن أبى عمرو في حديثه ضعف، وعلقمة بن أبى علقمة أوثق منه، سمعت يحيى يقول: وقد روى مالك عن عمرو بن أبى عمرو، وكان يستضعفه[٦]. وقال في موضع ثالث عنه: ليس بحجة[٧]. وقال ابن أبي مريم: سمعت يحيى بن معين يقول عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب ثقة ينكر عليه حديث عكرمة، عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: " اقتلوا الفاعل والمفعول به "[٨]. وقال أحمد: ليس به بأس[٩]. وقال الجوزجاني : مضطرب الحديث[١٠]. وقال ابن أبي حاتم: سألت أبى عن عمرو بن أبي عمرو؟

---

(١) العلل الكبير للترمذي ترتيب أبي طالب القاضي (ص٢٣٦) رقم (٤٢٨).

(٢) هو: عمرو بن أبي عمرو، واسمه ميسرة، مولى المطلب بن عبد الله بن حنطب، القرشي المخزومي، أبو عثمان المدني. روى عن: أنس بن مالك ، وحبيب بن هند الأسلمي، وسعيد بن جبير، وسعيد بن أبي سعيد المقبري، وغيرهم. روى عنه: إبراهيم بن سويد بن حيان المدني ، وإسماعيل بن جعفر بن أبي كثير، وسليمان بن بلال، وغيرهم.

(٣) الطبقات (٥/٤٢٦) رقم (١٢٤٥).

(٤) سؤالات ابن الجنيد لابن معين (ص٣٠٥) رقم (١٢٨).

(٥) تاريخ ابن معين رواية الدوري (٣/١٩٣) رقم (٨٨٣).

(٦) تاريخ ابن معين رواية الدوري (٣/٢٠٣) رقم (٩٣٥).

(٧) تاريخ ابن معين رواية الدوري (٣/٢٢٥) رقم (١٠٥١).

(٨) الكامل (٦/٢٠٧) رقم (١٢٨٢).

(٩) العلل لأحمد رواية ابنه عبد الله (٢/٥٢) رقم (١٥٢٥).

(١٠) أحوال الرجال (ص٢١٢) رقم (٢٠٦).

فقال: لا بأس به روى عنه مالك، وسـئل أبو زرعة عن عمرو بن أبى عمرو؟ فقال: مدينى ثقة[١]. وقال العجلي: ثقة ينكر عليه حديث البهيمة[٢]. وقال أبو عبيد الآجري: سـألت أبا داود عن عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب، قال: ليس هو بذاك، حدث عنه مالك بحديثين، روى عن عكرمة، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ: " من أتى بهيمة فاقتلوه واقتلوا البهيمة "، وروى عاصـم عن أبي رزين، عن ابن عباس " ليس على من أتى بهيمة حد "، قلت: من عاصـم؟ قال: ابن بهدلة[٣]. وقال النسـائي: ليس بالقوي[٤]. وذكره ابن حبان في " الثقات"، وقال: ربما أخطأ يعتبر حديثه من رواية الثقات عنه[٥]. وقال ابن عدي: وعمرو بن أبي عمرو له أحاديث، عن أنس غير ما ذكرت وروى عنه مالك، وهو عندي لا بأس به لأن مالكا لا يروي إلا عن ثقة أوصـدوق [٦]. وقال مغلطاي: وفي كتاب " الجرح والتعديل " للسـاجي: صدوق إلا أنه يهم، قال أبو يحيى: وزعم يحيى بن معين أنه لم يرو حديثًا منكرًا يعلمه، قال: وشـريك بن عبد الله وعمرو بن أبي عمرو ليسـا بالقويين عنده ... ولما ذكره ابن خلفون في كتاب " الثقات " قال: قال أبو الفتح الموصلي: صدوق إلا أنه يهم[٧]. وقال الذهبي: صدوق[٨]. وقال في موضـع آخر: وثق[٩]. وقال ابن حجر: ثقة ربما وهم، من الخامسـة، مات بعد الخمسين – ومائة[١٠].

قلت: وخلاصة حاله أنه صدوق له أوهام، صاحب مراسيل، ضعيف في عكرمة.

(١) الجرح والتعديل (٦/٢٥٣) رقم (١٣٩٨).
(٢) الثقات (٢/١٨١) رقم (١٣٩٨).
(٣) تهذيب الكمال (٢٢/١٧٠) رقم (٤٤١٨).
(٤) الكامل (٦/٢٠٧) رقم (١٢٨٢).
(٥) الثقات (٥/١٨٥) رقم (٤٤٨٦).
(٦) الكامل (٦/٢٠٧) رقم (١٢٨٢).
(٧) إكمال تهذيب الكمال (١٠/٢٣٦) رقم (٤١٤٨) بتصرف.
(٨) الكاشف (٢/٨٤) رقم (٤٢٠٢).
(٩) من تكلم فيه وهو موثق (ص٤١٢) رقم (٢٧١).
(١٠) التقريب (ص٤٢٥) رقم (٥٠٨٣) بتصرف.

قال الحافظ ابن حجر: لم يخرج له البخاري من روايته عن عكرمة شيئا، بل أخرج له من روايته عن أنس أربعة أحاديث، ومن روايته عن سعيد بن جبير عن ابن عباس حديثا واحدا، ومن روايته عن سعيد المقبري عن أبي هريرة حديثا، واحدا واحتج به الباقون[1].

قلت: وكذلك لم يخرج له مسلم من روايته عن عكرمة شيئا، وخرج له من رواياته عن غير عكرمه.

مما سبق يتبين أن الأئمة اختلفوا في حال عمرو بن أبي عمرو فمنهم من ضعفه، ومنهم من وثقه، ومنهم من توسط في أمره، إلا أنهم اتفقوا على أنه ضعيف في عكرمة.

ولخص الإمام البخاري ذلك، فقال: صدوق، روى عن عكرمة مناكير, ولم يذكر في شيء من ذلك أنه سمع عن عكرمة.

فالإمام البخاري ذكر السبب الذي من أجله جرح الأئمة عمرو بن أبي عمرو في عكرمة، وهو أنه لم يسمع من عكرمة، وذلك لأن عمرو بن أبي عمرو صاحب مراسيل ولم يصرح في روايته عن عكرمة بالسماع في شيء مما أنكر عليه؛ والإرسال هنا محمول على الإرسال الخفي، وهو رواية الراوي عمن عاصره أو التقى به ولم يسمع منه، كما حرره الحافظ ابن حجر وغيره.

مما سبق يتبين أن إعلال الإمام البخاري السند هنا بأن راويه لم يسمع من شيخه إنما هو بسبب علة قادحة، وهي الإرسال الخفي، وليس كما ذكر المعلمي اليماني والشيخ مقبل ومن تابعهما، رحمهم الله أجمعين.

المثال الثاني: كلام البخاري في حديث عمرو بن دينار في القضاء بالشاهد واليمين:

تخريج الحديث:

الحديث المذكور: أخرجه الترمذي في " العلل الكبير ترتيب أبي طالب القاضي " (ص٢٠٤) رقم (٣٦١) قال: حدثنا حسين بن مهدي, حدثنا عبد الرزاق, أخبرنا محمد بن مسلم, قال: أخبرني عمرو بن دينار, عن ابن عباس, أن النبي ﷺ قضى باليمين مع الشاهد.

(١) هدي الساري، الفصل التاسع في سياق أسماء من طعن فيه من رجال هذا الكتاب (٤٣٢/١).

قال الترمذي: سـألت محمدا عن هذا الحديث؟ فقال: عمرو بن دينار لم يسـمع عندي من ابن عباس هذا الحديث.

- وأخرجه ابن أبي شيبة في " مصنفه " كتاب أقضية رسول الله ﷺ (٨/٦) رقم (٢٩٠٥٣) ، وأحمد (٩٨/٤) رقم (٢٢٢٤) قالا: حدثنا زيد بن الحباب، قال: حدثنا سـيف بن سـليمان المكي، قال: أخبرني قيس بن سعد، عن عمرو بن دينار، عن ابن عباس: " أن رسول الله ﷺ قضى بيمين وشاهد ". واللفظ لابن أبي شيبة.

- وأخرجه مسلم، كتاب الأقضية، باب القضاء باليمين والشاهد (١٣٣٧/٣) رقم (١٧١٢) قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، ومحمد بن عبد الله بن نمير، قالا: حدثنا زيد، به بمثله.

- وأخرجه أبو داود، كتاب الأقضية، باب القضاء باليمين والشاهد (٤٦٠/٥) رقم (٣٦٠٨) قال: حدثنا عثمان بن أبي شـيبة والحسـن بن علي، أن زيد بن حباب حدثهم، قال: حدثنا سيف المكي، قال عثمان: سيف بن سليمان المكي، به بمثله.

- **وتابع زيدَ بن الحباب عبدُ الله بن الحارث.**

- أخرجه أحمد (١٢٠/٥) رقم (٢٩٦٨) قال: حدثنا عبد الله بن الحارث، عن سـيف بن سـليمان، عن قيس بن سـعد، عن عمرو بن دينار، عن ابن عباس: أن النبي ﷺ: " قضى باليمين مع الشاهد". قال عمرو: " إنما ذاك في الأموال".

- وأخرجه النسائي في " الكبرى " كتاب القضاء، الحكم باليمين مع الشاهد الواحد (٤٣٥/٥) رقم (٥٩٦٧) قال: أخبرنا عبيد الله بن سـعيد، قال: حدثنا عبد الله بن الحارث، عن سيف بن سليمان، عن قيس بن سعد، به بمثله.

قال النسـائي: هذا إسـناد جيد، وسـيف ثقة، وقيس ثقة. وقال يحيى بن سـعيد القطان: سـيف ثقة، وروى هذا الحديث محمد بن مسـلم الطائفي، عن عمرو بن دينار، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ قضى باليمين مع الشـاهد "، ومحمد بن مسـلم ليس بذلك القوي، ورواه إنسـان ضـعيف، فقال: عن عمرو بن دينار، عن محمد بن علي مرسـل، وهو متروك الحديث، ولا يحكم بالضعفاء على الثقات.

- وأخرجه ابن ماجه، أبواب الأحكام، باب القضاء بالشاهد واليمين (٤٥٤/٣) رقم (٢٣٧٠) قال: حدثنا أبو إسحاق الهروي إبراهيم بن عبد الله بن حاتم، حدثنا عبد الله بن الحارث المخزومي، حدثنا سيف بن سليمان المكي، أخبرني قيس بن سعد، عن عمرو بن دينار به بمثله.

- **وتابع قيسَ بن سعد، محمدُ بن مسلم الطائفي، واختلف عنه.**

- أخرجه أبو عوانة في " مستخرجه " أبواب الأيمان، باب الخبر الموجب اليمين على المدعي مع الشاهد الواحد (٥٧/٤) رقم (٦٠٢٠) قال: حدثنا محمد بن علي النجار، وأبو الأزهر، قالا: ثنا عبد الرزاق، قال: أنبا محمد بن مسلم الطائفي، عن عمرو بن دينار، عن ابن عباس: " أن النبي ﷺ قضى بشاهد ويمين ".

- وأخرجه الطبراني في " الكبير" (١٠٥/١١) رقم (١١١٨٥) قال: حدثنا علي بن عبد العزيز، ثنا أبو حذيفة، ثنا محمد بن مسلم، عن عمرو بن دينار، عن ابن عباس، مثله.

- وأخرجه الدارقطني في " السنن " كتاب في الأقضية والأحكام وغير ذلك، كتاب عمر رضي الله عنه إلى أبي موسى الأشعري (٣٨٣/٥) رقم (٤٤٩٤) قال: نا محمد بن مخلد، نا محمد بن عبد الرحمن بن يونس, نا عبد الله بن محمد بن ربيعة, نا محمد بن مسلم, عن عمرو بن دينار, عن طاوس, عن ابن عباس, قال: " قضى رسول الله ﷺ باليمين مع الشاهد الواحد ".

قال الدارقطني: خالفه عبد الرزاق ولم يذكر طاوسا , وكذلك قال: سيف, عن قيس بن سعد, عن عمرو بن دينار, عن ابن عباس.

قلت: عبد الله بن محمد بن ربيعة ضعيف.

قال ابن عدي: عامة حديثه غير محفوظة، وهو ضعيف على ما تبين لي من رواياته واضطرابه فيها، ولم أر للمتقدمين فيه كلاما فأذكره[1].

وقال البيهقي في " معرفة السنن والآثار " كتاب الشهادات، القضاء باليمين مع الشاهد (٢٨٦/١٤) رقم (١٩٩٦٦) قال: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، أخبرنا أبو تراب أحمد بن محمد الطوسي، حدثنا محمد بن المنذر بن سعيد الهروي، حدثنا محمد بن عبد الله بن

(١) الكامل (٤٢٤/٥) رقم (١٠٩٣).

عبد الحكم قال: سمعت الشافعي، يقول: قال لي محمد بن الحسن: لو علمت أن سيف بن سـليمان، يروي حديث اليمين مع الشـاهد لأفسـدته عند الناس، قلت: يا أبا عبد الله إذا أفسدته فسد.

● **ترجمة عمرو بن دينار.**

أما بالنسبة لحال عمرو بن دينار فإنه ثقة متفق عليه إلا أنه صاحب مراسيل، وذكره ابن حجر في المرتبة الأولى من المدلسين(١)، وقد اختلف الأئمة في سماعه من ابن عباس.

قال عبد الله بن أحمد: سـئل – أبي - عما روى عمرو بن دينار عن ابن عباس وابن الزبير في القراءات سماع؟ قال: قال ابن عيينة: كان عمرو لا يقول فيها سمعت ابن عباس(٢).

وقال في موضع آخر: سمعت أبي يقول: سمع عمرو بن دينار من ابن عباس ستة أشياء: هي حل وبل، يعني زمزم هذا سـماع، ورأيت ابن عباس يطوف بعد العصـر، وسـمع ابن عباس يكبر يوم الصـدر، وسـمع ابن عباس، وقيل له: إن معاوية ينهي عن المتعة، هذه رواها ابن عيينة، وروى حماد بن زيد عن عمرو رأيت ابن عباس يتزاحم على الركن بعد العصـر، قال: وروى أبو هلال، قال: حدثنا عمرو أو عتبة عن عمرو بن دينار، قال: ما رأيت مجلسـا أجمع لكل خير من مجلس ابن عباس لحلال وحرام وتفسـير القرآن، قال أبي: حدثناه حسـن الأشيب عن أبي هلال، وسمعت أبي يقول: حل وبل حلال محلل(٣).

وقال الميموني: سـألته – يعني أحمد - عن عمرو بن دينار في ابن عباس وابن عمر؟ فقال: من الثقات، يحكي عن شـعبة أنه قال: ما رأيت أثبت من عمرو بن دينار، قلت: له أشـياء يرسلها؟ قال: إذا قال: سمعت أو حدثنا، وقد كان يحدث بأشياء عن رجل عن ابن عباس(٤).

وقال الحاكم: عامة حديث عمرو بن دينار عن الصحابة غير مسموعة(٥).

(١) طبقات المدلسين (ص٢٢) رقم (٢٠).

(٢) العلل لأحمد رواية ابنه عبد الله (٢٨٥/٣) رقم (٥٢٦٧).

(٣) العلل لأحمد رواية ابنه عبد الله (٢٨٥/٣) رقم (٥٢٦٧).

(٤) العلل لأحمد رواية المروزي وغيره (ص٢٣٠) رقم (٤٥٢).

(٥) معرفة علوم الحديث، ذكر النوع السادس والعشرين : معرفة المدلسين (ص١١١).

وتعقبه العلائي، فقال: وهذا مجازفة منه واهية جدا؛ فقد صح عنه في أحاديث كثيرة التصريح بالسماع من ابن عمر ومن جابر وغيرهما، ومن ذلك في الصحيحين عنه، قال: سألنا ابن عمر يقع الرجل على امرأته قبل أن يطوف بالبيت وذكر الحديث، وفيه قال: وسألت جابر بن عبد الله فقال لا تقرب المرأة حتى تطوف بالصفا والمروة، وروى الرامهرمزي في" كتابه الفاصل " عن ابن عيينة في حكاية، أن عمرو بن دينار قال له: حدثني ابن عباس وحدثني جابر وذكر أحاديث، وفي " صحيح ابن حبان " عنه بسند جيد، قال سمعت ابن عمر، وذلك كثير جدا، وإنما نبهت عليه لئلا يغتر بكلام الحاكم، وبالله التوفيق[1].

قلت: ما ذكره العلائي وإن كان أقرب إلى الصواب إلا أنه لا ينفي عن عمرو بن دينار حالات الإرسال؛ حيث إنه روى عن ابن عباس وجابر وغيرهما بعض الأحاديث ولم يسمعها منهم، وإنما رواها عنهم بواسطة.

قال البرقاني: سئل الدارقطني عن حديث ابن عباس، عن عمر، عن النبي ﷺ في التغليظ في البكاء على الميت؟.

فقال: هو حديث رواه عمرو بن دينار، واختلف عنه؛ فرواه محمد بن مسلم الطائفي، وورقاء بن عمر، عن عمرو بن دينار، عن ابن عباس، عن عمر.

قصرا بإسناده، لأن عمرو بن دينار لم يسمعه من ابن عباس، وإنما سمعه من ابن أبي مليكة، عنه، كذلك رواه سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن ابن أبي مليكة، عن ابن عباس، عن عمر[2].

وقال ابن حبان: أخبرنا محمد بن عمر بن يوسف، قال: حدثنا نصر بن علي، قال: حدثنا سفيان، عن عمرو بن دينار، عن جابر، قال: " أطعمنا رسول الله ﷺ لحوم الخيل، ونهانا عن لحوم الحمر".

قال أبو حاتم – ابن حبان -: يشبه أن يكون عمرو بن دينار، لم يسمع هذا الخبر عن جابر؛

(١) جامع التحصيل (ص٢٤٣) رقم (٥٦٣).

(٢) علل الدارقطني السؤال رقم (١٢٢- ٣٤٣٩ – ٣٨٠٠).

لأن حماد بن زيد، رواه عن عمرو، عن محمد بن علي، عن جابر، ويحتمل أن يكون عمرو سمع جابرا وسمع محمد بن علي، عن جابر[١].

وقال الدوري: سمعت يحيى يقول: عمرو بن دينار لم يسمع من البراء بن عازب[٢].

وقال ابن أبي حاتم: سئل أبو زرعة هل سمع عمرو بن دينار من أبي هريرة؟ قال: لا؛لم يسمع منه[٣].

قلت: فما ذكره الحاكم له وجه في الصحة، وإن كان ليس بهذا التوسع الذي ذكره.

الخلاصـــة.

مما سبق يتبين أن عمرو بن دينار سمع ابن عباس، وروى عنه بالواسطة، وأنه أحيانا كان يصرح بالسماع، وأحيانا كان يسقط الواسطة بينه وبين ابن عباس، ويروي الحديث بالعنعنة، وهذه هي حقيقة التدليس، وإن لم يوصف الراوي بالتدليس، ولذا فإن الحافظ ابن حجر لما نقل قول الإمام الحاكم السابق، قال: وهذا يقتضي أنه مدلس، وذكره في المرتبة الأولى من المدلسين، كما تقدم.

أما ما يتعلق بتعليل الإمام البخاري هذا الحديث بأن عمرو بن دينار لم يسمعه من ابن عباس، فهذا احتمال قوي، وخاصة أن عمرو بن دينار لم يصرح بالسماع من ابن عباس فيما وقفت عليه من طرق هذا الحديث، وتقدم أنه أحيانا يروي عن ابن عباس بالواسطة، ويسقط الواسطة ويروي الحديث بالعنعنة.

- وأيضا لم يتفرد البخاري بتضعيف هذا الحديث من هذا الطريق؛ بل سبقه إلى ذلك يحيى بن معين، وإن كان لم يذكر سبب الضعف.

قال الدوري: قال يحيى: حديث ابن عباس:" إن النبي ﷺ قضى بشاهد ويمين" ليس هو بمحفوظ[٤].

(١) صحيح ابن حبان، الإحسان، كتاب الأطعمة، باب ما يجوز أكله وما لا يجوز (١٢/٧٥) رقم (٥٢٦٨).

(٢) تاريخ ابن معين رواية الدوري (٣/١٢٠) رقم (٥٠٣).

(٣) الجرح والتعديل (٦/٢٣١) رقم (١٢٨٠).

(٤) تاريخ ابن معين رواية الدوري (٣/٢٢٩) رقم (١٠٧٦).

فكيف يقال إن البخاري أعل هذا الحديث بعلة غير قادحة؟.

ويجاب عن إخراج الإمام مسلم لهذا الحديث بأن ذلك جار على منهجه في " العنعنة " وهو أن الروايين إذا تعاصرا وأمكن لقاؤهما، ولم يكن الراوي مدلسا حملت عنعنته عن هذا الشيخ على الاتصال، أو أن الإمام مسلما أخرج الحديث لما ثبت عنده أنه صحيح بمجموع طرقه، أو لأمر آخر عنده، والله أعلم.

المثال الثالث: كلام علي ابن المديني في حديث "خلق الله التربة يوم السبت .. إلخ" كما تراه في "الأسماء والصفات" للبيهقي.

تخريج الحديث:

قلت: الحديث المذكور أخرجه البيهقي في الأسماء والصفات، باب بدء الخلق (٢/٢٥٠) رقم (٨١٣) قال: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، أخبرني أبو يحيى أحمد بن محمد السمرقندي ببخارى، ثنا أبو عبد الله محمد بن نصر، حدثني محمد بن يحيى، قال: سألت علي بن المديني عن حديث أبي هريرة ﷺ: " خلق الله التربة يوم السبت "؟ . فقال علي: هذا حديث مدني؛ رواه هشام بن يوسف، عن ابن جريج، عن إسماعيل بن أمية، عن أيوب بن خالد، عن أبي رافع مولى أم سلمة، عن أبي هريرة ﷺ، قال: أخذ رسول الله ﷺ بيدي. قال علي: وشبك بيدي إبراهيم بن أبي يحيى وقال لي: شبك بيدي أيوب بن خالد وقال لي: شبك بيدي عبد الله بن رافع، وقال لي شبك بيدي أبو هريرة ﷺ وقال لي: شبك بيدي أبو القاسم ﷺ وقال لي: " خلق الله الأرض يوم السبت ..." فذكر الحديث بنحوه. قال علي بن المديني: وما أرى إسماعيل بن أمية أخذ هذا إلا من إبراهيم بن أبي يحيى.

وذكر الإمام الطحاوي علة أخرى لهذا الحديث، وهي أن قيس بن سعد لم يسمع من عمرو بن دينار شيئا، فقال: وأما حديث ابن عباس فمنكر لأن قيس بن سعد لا نعلمه يحدث عن عمرو بن دينار بشيء فكيف يحتجون به في مثل هذا؟. ينظر: شرح معاني الآثار، كتاب القضاء والشهادات، باب القضاء باليمين مع الشاهد (٤/١٤٤) رقم (٦١٠٩).

قال البيهقي: وقد تابعه على ذلك موسى بن عبيدة الربذي، عن أيوب بن خالد، إلا أن موسى بن عبيدة ضعيف، وروي عن بكر بن الشرود، عن إبراهيم بن أبي يحيى، عن صفوان بن سليم، عن أيوب بن خالد، وإسناده ضعيف، والله أعلم.

- وأخرجه أحمد (٨٢/١٤) رقم (٨٣٤١) قال: حدثنا حجاج، قال حدثني ابن جريج: قال: أخبرني إسماعيل بن أمية، عن أيوب بن خالد، عن عبد الله بن رافع، مولى أم سلمة، عن أبي هريرة، قال: أخذ رسول الله ﷺ بيدي، فقال: " خلق الله التربة يوم السبت، وخلق الجبال فيها يوم الأحد، وخلق الشجر فيها يوم الإثنين، وخلق المكروه يوم الثلاثاء، وخلق النور يوم الأربعاء، وبث فيها الدواب يوم الخميس، وخلق آدم بعد العصر يوم الجمعة آخر الخلق، في آخر ساعة من ساعات الجمعة، فيما بين العصر إلى الليل ".

- وأخرجه مسلم، كتاب صفة القيامة والجنة والنار، باب ابتداء الخلق وخلق آدم عليه السلام (٤٢١٤٩) رقم (٢٧٨٩) قال: حدثني سريج بن يونس، وهارون بن عبد الله، قالا: حدثنا حجاج بن محمد، قال: قال ابن جريج، أخبرني إسماعيل بن أمية، عن أيوب بن خالد، به بمثله.

- وأخرجه النسائي في " الكبرى " كتاب التفسير، سورة البقرة (٢٠/١٠) رقم (١٠٩٤٣) قال: أخبرنا هارون بن عبد الله، ويوسف بن سعيد واللفظ له، حدثنا حجاج، عن ابن جريج، قال: أخبرني إسماعيل بن أمية، عن أيوب بن خالد، به بمثله.

- وأخرجه ابن خزيمة في " صحيحه " كتاب الجمعة، باب ذكر الساعة التي فيها خلق الله آدم من يوم الجمعة (١١٧/٣) رقم (١٧٣١) قال: نا عبد الرحمن بن بشر بن الحكم، ثنا الحجاج قال: قال ابن جريج، ح، وحدثنا أبو علي الحسن بن محمد الزعفراني، وجماعة قالوا: ثنا الحجاج، عن ابن جريج، به بمثله.

- أخرجه البيهقي في " القضاء والقدر" باب: ذكر البيان أن أفعال الخلق مكتوبة لله تعالى مقدورة له (ص١٧١) رقم (١٣٦) قال: أخبرنا أبو الحسين بن بشران، أخبرنا أبو بكر أحمد بن سلمان الفقيه قال: قرئ على يحيى بن حفص بن الزبرقان وأنا أسمع، قال: حدثنا

حجاج بن محمد الأعور، قال: قال ابن جريج: أخبرني إسماعيل بن أمية، عن أيوب بن خالد، به بمثله.

- وأخرجه أبو طاهر السلفي في " الطيوريات " (٣٤٥/٢) رقم (٢٩٦) قال: أخبرنا أحمد، حدثنا عمر بن أحمد بن شاهين، حدثنا علوان بن الحسين ابن سلمان، حدثنا عبيد بن محمد الكشوري، حدثنا أيوب بن سالم قال: شبك بيدي بكر بن عبد الله بن الشرود، وقال بكر: شبك بيدي إبراهيم بن أبي يحيى، قال: شبك بيدي صفوان بن سليم قال: شبك بيدي أيوب بن خالد، قال: شبك بيدي عبد الله ابن رافع قال: شبك بيدي أبو هريرة، قال أبو هريرة: شبك بيدي أبو القاسم ﷺ، وقال أبو هريرة: سمعت رسول الله ﷺ يقول: " خلقت الأرض يوم السبت، والجبال يوم الأحد، والشجر يوم الاثنين، والمكروه يوم الثلاثاء، والنور يوم الأربعاء، والدواب يوم الخميس، وآدم عليه السلام يوم الجمعة" .

- وأخرجه أبو طاهر السلفي في " الطيوريات " (٣٨٧/٢) رقم (٣٣٧) قال: شبك بأيدينا أبو الحسين وقال: شبك بيدي أبو الحسن العتيقي، قال: شبك بيدي أبو عبد الله نافع بن علي بن يحيى السروي قدم علينا، قال: شبك بيدي أبو داود سليمان بن يزيد القزويني قال: شبك بيدي أبو عمر عبد العزيز بن الحسن بن بكر بن عبد الله بن الشرود الصنعاني قال: شبك بيدي أبي، قال: شبك بيدي أبي، قال: شبك بيدي إبراهيم بن أبي يحيى قال: شبك بيدي صفوان بن سليم قال: شبك بيدي أيوب بن خالد قال: شبك بيدي عبد الله بن رافع قال: به بمثله.(٦٤٤٣) قال أبو صالح عن أبي .

- وأخرجه أبو بكر الطريثيثي في " أحاديث مسلسلات" (ص٤) رقم (٣) قال: ثنا أبو الحسن علي بن محمد رضي الله عنه، وشبك بيدي، ثنا محمد بن جابر بن هاشم، وشبك بيدي، ثنا عبد الرزاق الصنعاني، وشبك بيدي، قثنا بكر بن الشريد، وشبك بيدي، وقال ابن يحيى وشبك بيدي صفوان بن سليم، وقال صفوان بن سليم: شبك بيدي أيوب بن مالك الأنصاري، وقال أيوب: وشبك بيدي عبد الله بن رافع، وقال عبد الله بن رافع: وشبك بيدي أبو هريرة، وقال أبو هريرة: شبك النبي ﷺ بيدي، مثله.

- وأخرجه ابن الجوزي في " كتاب المسلسلات" الحديث الرابع عشر(ص١٥) قال: شبك بيدي أبو الفضل بن ناصر، قال: شبك بيدي أبو الغنائم بن النرسي، قال: شبك بيدي أبو عبد الله محمد بن علي العلوي، قال: شبك بيدي أبو الفضل محمد بن جعفر الخزاعي، قال: شبك بيدي أبوالحسين أحمد بن محمد بن إدريس، قال: شبك بيدي محمد بن سعد، قال: شبك بيدي محمد بن همام، قال: شبك بيدي عبد الكريم بن هشام، قال شبك بيدي إبراهيم بن أبي يحيى قال شبك بيدي صفوان بن سليم قال شبك بيدي أيوب بن خالد قال شبك بيدي أبو هريرة قال أبو هريرة شبك بيدي رسُول اللهِ ﷺ مثله.

- **ترجمة إسماعيل بن أمية.**

أما بالنسبة لحال إسماعيل بن أمية فهو ثقة متفق عليه ولم يوصف بتدليس أو إرسال. قلت: والذي أراه، والله أعلم، أن في نسبة هذا التعليل لابن المديني نظرا، ففي إسناد الإمام البيهقي أبو يحيى أحمد بن محمد السمرقندي.

- وهو: أحمد بن محمد بن إبراهيم بن حازم، أبو يحيى السمرقندي الكرابيسي، روى عن: محمد بن نصر المروزي وابن خزيمة. روى عنه: الحاكم والإدريسي، وقال: اتهم في إكثاره عن ابن نصر، ورأيت خط محمد بن نصر له بالإجازة بما صح عنده عنه[١]. وأخرج الحاكم عنه حديثا مقرونا، وقال: هذا حديث رواته كلهم ثقات وهو مرسل [٢]. وذكره ابن حجر في المرتبة الأولى من المدلسين، وقال: محدث مشهور سمع محمد بن نصر المروزي ومحمد بن إسحاق بن خزيمة، قال الإدريسي أكثر عن محمد بن نصر فاتهم في ذلك، يعني أنه دلس عنه الإجازة [٣].

(١) ميزان الاعتدال (١/١٢٩) رقم (٥٢٥).

(٢) قال الحاكم: أخبرنا أبو عبد الله إسحاق بن يعقوب الحافظ، و أبو يحيى السمرقندي، قالا: ثنا محمد بن نصر الإمام، ثنا يحيى بن يحيى، أنبأ عباد بن العوام، عن عمر بن عامر، عن حماد، عن إبراهيم، عن ابن مسعود، ¢ قال في ميراث ابن الملاعنة: " ميراثه كله لأمه ". هذا حديث رواته كلهم ثقات وهو مرسل وله شاهد ". المستدرك، كتاب الفرائض (٤/٣٧٩) رقم (٧٩٨٧).

(٣) طبقات المدلسين (ص١٨) رقم (٢).

وقد أعل الإمام البخاري هذا الحديث بعلة أخرى وهي أن أبا هريرة ﷺ إنما أخذه عن كعب الأحبار.قال الإمام البخاري: وروى إسماعيل بن أمية، عن أيوب بن خالد الأنصاري، عن عبد الله بن رافع، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: خلق الله التربة يوم السبت"، وقال بعضهم: عن أبي هريرة، عن كعب، وهو أصح(١).

المثال الرابع: وكذلك أعل أبو حاتم خبرا رواه الليث بن سعد عن سعيد المقبري، كما تراه في "علل ابن أبي حاتم" (٢/ ٣٥٣).

تخريج الحديث:

قلت: الحديث المذكور أورده ابن أبي حاتم في " علله " علل أخبار رويت في الفضائل (٣٤٨/٦) رقم (٢٥٧٩) قال: سألت أبي عن حديث رواه أبو بكر بن أبي عتاب الأعين، عن أبي صالح ، عن الليث، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: "يدخل الجنة بشفاعة رجل من أمتي أكثر من مضر وبني تميم"، فقيل: من هو يا رسول الله؟ قال:" أويس القرني".

قال أبي: هذا الحديث ليس هو في كتاب أبي صالح، عن الليث؛ نظرت في أصل الليث، وليس فيه هذا الحديث، ولم يذكر أيضا الليث في هذا الحديث خبر، ويحتمل أن يكون سمعه من غير ثقة، ودلسه، ولم يروه غير أبي صالح.

قلت: في الاستدلال بهذا المثال على القاعدة التي ذكرها الشيخ المعلمي اليماني رحمه الله نظر من وجوه.

- الوجه الأول: أن الأصل الذي بنى عليه الإمام المعلمي أن الإسناد ليس فيه علة قادحة، وهذا الإسناد فيه أكثر من علة قادحة، منها:

١ - أن أبا صالح كاتب الليث حدث بهذا الحديث عن الإمام الليث، وهذا الحديث ليس في أصل الليث، كما ذكر أبو حاتم، فأغلب الظن أن هذا الحديث مما أدخل على أبي صالح،

(١) التاريخ الكبير (٤١٣/١) رقم (١٣١٧).

أو أنه سـمعه من غير الليث، وعليه فالضـمير في قوله: " ويحتمل أن يكون سـمعه من غير ثقة ودلسه ...". يعود إلى أبي صالح وليس إلى الليث كما هو ظاهر العبارة.

٢ - أن أبا صالح تفرد بهذا الحديث عن الليث، وأبو صالح متكلم في روايته عن الليث.

قال عبد الله بن أحمد سـألت أبي عن عبد الله بن صـالح كاتب الليث فقال: كان أول أمره متماسك[١] ثم فسد بآخرة، وليس هو بشيء[٢]. وقال في موضع آخر سمعت أبي ذكر كاتب الليث بن سـعد فذمه وكرهه ، وقال: إنه روى عن ليث عن ابن أبي ذئب كتابا أو أحاديث، وأنكر أن يكون الليث روى عن ابن أبي ذئب[٣]. وقال ابن أبي حاتم: سـمعت أبي يقول سمعت عبد الملك بن شعيب بن الليث يقول: أبو صالح كاتب الليث ثقة مأمون، قد سمع من جدي حديثه، وكان يحدث بحضـرة أبي وأبي يحضـه على التحديث، حدثني أبي نا محمد بن عبد الله ابن عبد الحكم، قال سـمعت أبي: وسـأله رجل عن أبي صـالح كاتب الليث؟ فقال: تسألني عن أقرب رجل إلي الليث؟ رجل معه في ليله ونهاره وفي سفره وحضره ويخرج معه إلي الريف وإلي السفر ويخلو معه في أوقات لا يخلو معه أحد غيره وكان صاحب الرجل، لا ينكر لمثل هذا أن يكون قد سـمع منه كثرة ما أخرج عن الليث، وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: سمعت أبا الأسود النضر بن عبد الجبار وسعيد بن عفير يثنيان على كاتب الليث، سـمعت أبي يقول سـمعت يحيى بن معين يقول: أقل أحوال أبي صـالح كاتب الليث أنه قرأ هذه الكتب على الليث وأجازها له، ويمكن أن يكون ابن أبي ذئب كتب إليه بهذا الدَّرج، ونا أبي قال: سـمعت أحمد بن صـالح يقول: لا أعلم أحدا روى عن الليث عن ابن أبي ذئب إلا أبو صـالح كاتب الليث، وذكر أبي أن أبا صـالح أخرج دَرْجًا قد ذهب أعلاه ولم يدر حديث من هو؟ فقيل له: حديث ابن أبي ذئب، فروى عن الليث عن ابن أبي ذئب، سمعت أبي يقول: الأحاديث التي أخرجها أبو صالح في آخر عمره التي أنكروا عليه نرى أن هذه مما افتعل خالد بن نجيح، وكان أبو صـالح يصـحبه، وكان سـليم الناحية، وكان خالد ابن نجيح يفتعل الحديث ويضـعه في كتب الناس، ولم يكن وزن أبي صـالح وزن

(١) كذا جاء مرفوعا، وفي تهذيب الكمال (٩٨/١٥) رقم (٣٣٣٦) متماسكا بالنصب.

(٢) العلل لأحمد رواية ابنه عبد الله (٢١٢/٣) رقم (٤٩١٩).

(٣) العلل لأحمد رواية ابنه عبد الله (٢٤٢/٣) رقم (٥٠٦٧).

الكذب، كان رجلا صالحا، وسألت أبا زرعة عن أبي صالح كاتب الليث؟ فقال: لم يكن عندي ممن يتعمد الكذب، وكان حسن الحديث، وسئل أبي عن أبي صالح كاتب الليث؟ فقال: مصري صدوق أمين ما علمته[١]. وقال البرذعي: قال أبو زرعة سمعت سعيد بن منصور يقول: قلت لأبي صالح كاتب الليث سمعت من الليث؟ قال: لم أسمع من الليث إلا كتاب يحيى بن سعيد[٢]. وقال في موضع آخر: قلت – يعني لأبي زرعة : أبو صالح كاتب الليث؟ قال: ذاك رجل حسن الحديث[٣]. وقال عبد الله بن علي ابن المديني: سمعت أبي، يقول: ضربت على حديث عبد الله بن صالح، وما أروي عنه شيئا. وقال أبو يعلى عبد المؤمن بن خلف النسفي: سألت أبا علي صالح بن محمد، عن أبي صالح كاتب الليث، فقال: كان يحيى بن معين يوثقه، وعندي كان يكذب في الحديث، وقال عبد الكريم بن أحمد بن شعيب النسائي: حدثنا أبي، قال: عبد الله بن صالح صاحب الليث ليس بثقة[٤]. وقال ابن حبان: منكر الحديث جدا، يروي عن الأثبات مالا يشبه حديث الثقات، وعنده المناكير الكثيرة عن أقوام مشاهير أئمة، وكان في نفسه صدوقا يكتب لليث بن سعد الحساب، وكان كاتبه على الغلات، وإنما وقع المناكير في حديثة من قبل جار له رجل سوء، سمعت ابن خزيمة يقول: كان له جار بينه وبينه عداوة فكان يضع الحديث على شيخ عبد الله بن صالح ويكتب في قرطاس بخط يشبه خط عبد الله بن صالح ويطرح في داره في وسط كتبه فيجده عبد الله فيحدث به، فيتوهم أنه خطه وسماعه، فمن ناحيته وقع المناكير في أخباره[٥]. وقال ابن عدي: ولعبد الله بن صالح روايات كثيرة عن صاحبه الليث بن سعد وعنده عن معاوية بن صالح نسخة كبيرة ويروي، عن يحيى بن أيوب صدرا صالحا ويروي عن ابن لهيعة أخبارا كثيرة ومن نزول رجاله عبد الله بن وهب، وهو عندي مستقيم الحديث إلا أنه يقع في حديثه في أسانيده ومتونه غلط، ولا يتعمد الكذب وقد روى عنه يحيى بن معين كما

(١) الجرح والتعديل (٨٧/٥) رقم (٣٩٨) بتصرف.
(٢) الضعفاء لأبي زرعة الرازي (٤٦٦/٢).
(٣) الضعفاء لأبي زرعة الرازي (٤٩٢/٢) بتصرف.
(٤) تاريخ بغداد (١٥٥/١١) رقم (٥٠٦٣).
(٥) المجروحين (٤٠/٢) رقم (٥٧٣).

ذكرت[١]. وقال الخليلي: كبير غير مخرج في صحيح البخاري, يقول: تابعه أبو صالح, ولا يخرجه في الرواية عنه, مع أن ابن معين قد روى عنه, لكنهم لم يتفقوا عليه؛ لأحاديث رواها يخالف فيها[٢]. وقال مغلطاي: وقال أبو أحمد الحاكم: كاتب الليث ذاهب الحديث، وقال مسلمة بن قاسم: لا بأس به، وذكره ابن شاهين في جملة الضعفاء، وكذلك أبو القاسم البلخي والعقيلي، والساجي[٣]. وقال الذهبي: كان صاحب حديث فيه لين[٤]. وقال في موضع آخر: هو صاحب حديث وعلم، مكثر، وله مناكير[٥]. وقال في موضع ثالث: كان صدوقا في نفسه، من أوعية العلم، أصابه داء شيخه ابن لهيعة، وتهاون بنفسه حتى ضعف حديثه، ولم يترك بحمد الله، والأحاديث التي نقموها عليه معدودة في سعة ما روى[٦]. وقال ابن حجر: صدوق كثير الغلط، ثبت في كتابه، وكانت فيه غفلة، من العاشرة، مات سنة اثنتين وعشرين – ومائتين- وله خمس وثمانون سنة[٧].

قلت: وخلاصة حاله أنه صدوق له مناكير، فلا يحتج بحديثه إلا من رواية الثقات عنه، ولم ينكر عليه، أو تبين أنه ليس مما أخطأ فيه.

قال ابن حجر: ظاهر كلام هؤلاء الأئمة أن حديثه في الأول كان مستقيما ثم طرأ عليه فيه تخليط، فمقتضى ذلك أن ما يجيء من روايته عن أهل الحذق كيحيى بن معين والبخاري وأبي زرعة وأبي حاتم فهو من صحيح حديثه، وما يجيء من رواية الشيوخ عنه فيتوقف فيه، والأحاديث التي رواها البخاري عنه في الصحيح بصيغة " حدثنا " أو " قال لي" أو " قال " المجردة قليلة[٨].

(١) الكامل (٣٤٢/٥) رقم (١٠١٥).
(٢) الإرشاد (٤٠٠/١).
(٣) إكمال تهذيب الكمال (٤٠٥/٧) رقم (٢٩٩٠).
(٤) الكاشف (٥٦٢/١) رقم (٢٧٨٠).
(٥) ميزان الاعتدال (٤٤٠/٢) رقم (٤٣٨٣).
(٦) سير أعلام النبلاء (٤٠٥/١٠) رقم (١١٥).
(٧) التقريب (ص٣٠٨) رقم (٣٣٨٨) بتصرف.
(٨) هدي الساري، الفصل التاسع في سياق أسماء من طعن فيه من رجال هذا الكتاب (٤١٤/١).

الوجه الثاني: أن المتن إذا كانت فيه علة، وإسناده فيه راو متكلم فيه وباقي رجاله ثقات، فنسبة الخطأ إلى المتكلم فيه أولى من نسبته إلى أحد الثقات.

وقد أفرد ابن القطان في كتابه " بيان الوهم والإيهام " بابا للأحاديث التي أعلها أبو محمد عبد الحق الإشبيلي برجال وفيها من هو مثلهم، أو أضعف منهم فقال: باب ذكر أحاديث أعلها برجال وفيها من هو مثلهم، أو أضعف، أو مجهول لا يعرف.

ثم قال: اعلم أنه يجب النظر في هذا الباب، خوفا مما يوهمه إعراضه عما يجب إعلال الحديث به: من كونه ثقة عنده، ولا سيما إذا كان من يرى ذلك من لا علم عنده بهذا الشأن، فهذا يسرع إلى اعتقاد انحصار علة الخبر فيمن نبه عليه من رواته دون من سواه، ولعل علته إنما هي فيما ترك التنبيه عليه، وقد تكون الجناية منه، لا ممن نبه عليه[1].

الوجه الثالث: أن الإمام أبا حاتم لا يخفى عليه أن الليث ثقة متقن من أثبت الناس في سعيد المقبري، وليس مدلسا، فحمل كلامه على أنه يتعلق بأبي صالح أولى من حمله على الإمام الليث.

قلت: وقد أخرج اللالكائي هذا الحديث، وصرح بسماع أبي صالح من الليث، وسماع الليث من سعيد المقبري.

- أخرجه اللالكائي في " كرامات الأولياء " سياق ما روي عن النبي ﷺ في صفة أولياء الله الذين يكونون من بعده (١١١/٩) رقم (٥٦) قال: أخبرنا محمد بن عبيد الله بن القاسم، قال: ثنا محمد بن أحمد بن يعقوب، قال: ثنا جرير، قال: حدثني محمد بن أبي عتاب، قال: ثنا عبد الله بن صالح، قال: حدثني الليث، قال: حدثني سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: ليشفعن رجل من أمتي في أكثر من مضر قالها الثانية، فقال أبو بكر: يا رسول الله، إن تميما من مضر قال رسول الله ﷺ: " ليشفعن رجل من أمتي لأكثر من بني تميم ومن مضر، وإنه أويس القرني".

(١) القسم الثاني (٨٩/٣).

دراسة الإسناد.

- **محمد بن عبيد الله بن القاسم:** هكذا جاء هنا، وأغلب الظن أنه تصحف عن محمد بن عبد الله

بن القاسم؛ فقد أكثر اللالكائي عنه، أما الأول فلم يرو عنه إلا في هذا الموضع، وموضع آخر في " شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة"[1]، وكلاهما لم أقف عليه.

- **محمد بن أحمد بن يعقوب:** هو محمد بن أحمد بن يعقوب بن شيبة بن الصلت بن عصفور بن شداد، أبو بكر السدوسي مولاهم. سمع جده يعقوب بن شيبة، وعبيد الله بن جرير بن جبلة، وأحمد بن منصور الرمادي، وعباس بن محمد الدوري وغيرهم. روى عنه: أبو طاهر بن أبي هاشم المقرئ، والقاضي أبو الحسن الجراحي، وطلحة بن محمد بن جعفر الشاهد، وغيرهم. قال الخطيب البغدادي: كان ثقة. وتوفي في ربيع الأول سنة اثنتين وستين ومائتين[2].

- **جرير:** أغلب الظن أنه تصحف أيضا عن جدي؛ وذلك أن محمد بن أحمد بن يعقوب أكثر روايته عن جده يعقوب بن شية، ولم أقف على أحد في شيوخه يسمى جريرا، وكذلك لم أجد في الرواة عن محمد بن أبي عتاب من يسمى جريرا، ولا راويا في هذه الطبقة يسمى جريرا. والله أعلم.

- **يعقوب بن شيبة بن الصلت بن عصفور** أبو يوسف السدوسي من أهل البصرة، سمع: علي بن عاصم، ويزيد بن هارون، وروح بن عبادة، وعفان بن مسلم، ويعلى بن عبيد، وغيرهم. روى عنه: حفيده محمد بن أحمد بن يعقوب، ويوسف بن يعقوب بن إسحاق بن البهلول. قال الخطيب: كان ثقة. وقال الذهبي: صاحب " المسند الكبير " ، العديم النظير المعلل، الذي تم من مسانيده نحو من ثلاثين مجلدا، ولو كمل لجاء في مائة مجلد، مولده: في حدود الثمانين ومائة، وسماعاته على رأس المائتين. توفي سنة اثنتين وستين ومائتين[3].

---

(١) ينظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، باب: جماع توحيد الله ﷻ وصفاته وأسمائه (٦٤١/٤) رقم (١٠٣٢).

(٢) تاريخ بغداد (٢٤٨/٢) رقم (٢٨٠) بتصرف.

(٣) ينظر: تاريخ بغداد (٤١٠/١٦) رقم (٧٥٢٧)، وسير أعلام النبلاء (٤٧٦/١٢) رقم (١٧٤) بتصرف.

- **محمد بن أبي عتاب، أبو بكر الأعين**، واسم أبي عتاب الحسن وقيل: طريف. روى عن: الأسود بن عامر وزيد بن حباب ومؤمل بن إسماعيل وأبى إسحاق الطالقاني، وغيرهم. روى عنه: أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان، وعباس الدوري وغيرهم. قال الخطيب: كان ثقة، قال: عبد الخالق بن منصور: وسئل يحيى بن معين، عن أبي بكر الأعين؟ فقال: ليس هو من أصحاب الحديث، قلت – الخطيب -: عنى يحيى بذلك أنه لم يكن من الحفاظ لعلله، والنقاد لطرقه، مثل علي ابن المديني ونحوه، وأما الصدق والضبط لما سمعه فلم يكن مدفوعا عنه(١). وذكره ابن حبان في " الثقات "(٢). وقال الذهبي: وثقوه(٣). وقال ابن حجر: صدوق من الحادية عشرة مات سنة أربعين - ومائتين(٤).

قلت: وخلاصة حاله أنه ثقة.

- وأخرجه هناد في" الزهد" باب الشفاعة (١٤١/١) رقم (١٨٥) قال: حدثنا عبدة, عن محمد بن إسحاق, عن موسى بن يسار , عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: " إن من أمتي من يدخل الجنة بشفاعته أكثر من مضر".

الخلاصة:

مما سبق يتبين أن هذا المثال لا يؤيد ما ذهب إليه المعلمي اليماني رحمه الله تعالى حيث إنه بنى القاعدة على أن ظاهر الإسناد الصحة، ولا توجد فيه علة قادحة، وهذان الشرطان لا يوجدان هنا.

(١) تاريخ بغداد (٥٧٤/٢) رقم (٥٤٤) بتصرف.

(٢) (٩٥/٩) رقم (١٥٣٧٧).

(٣) الكاشف (١٩٩/٢) رقم (٥٠٣٨).

(٤) التقريب (ص٤٩٥) رقم (٦١٢٦) بتصرف.

الوجه الثاني

ومن ذلك: إشارة البخاري إلى إعلال حديث الجمع بين الصلاتين بأن قتيبة لما كتبه عن الليث كان معه خالد المدائني، وكان خالد يدخل على الشيوخ. يراجع "معرفة علوم الحديث" للحاكم ص(١٢٠).

تخريج الحديث:

المثال المذكور: أخرجه الحاكم في " علوم الحديث " ذكر النوع الثامن والعشـــرين: معرفة الشـــاذ من الروايات (ص١٢٠) قال: حدثنا أبو بكر محمد بن أحمد بن بالويه قال: ثنا موسى بن هارون قال: ثنا قتيبة بن سعيد قال: ثنا الليث بن سعد , عن يزيد بن أبي حبيب , عن أبي الطفيل , عن معاذ بن جبل أن النبي ﷺ كان في غزوة تبوك " إذا ارتحل قبل زيغ الشمس أخر الظهر حتى يجمعها إلى العصر فيصليهما جميعا، وإذا ارتحل بعد زيغ الشمس صلى الظهر والعصر جميعا ثم سار، وكان إذا ارتحل قبل المغرب أخر المغرب حتى يصليها مع العشاء، وإذا ارتحل بعد المغرب عجل العشاء، فصلاها مع المغرب ".

قال أبو عبد الله: هذا حديث رواته أئمة ثقات، وهو شـــاذ الإســـناد والمتن لا نعرف له علة نعلله

بها، ولو كان الحديث عند الليث, عن أبي الزبير, عن أبي الطفيل لعللنا به الحديث، ولو كان عند يزيد بن أبي حبيب, عن أبي الزبير لعللنا به، فلما لم نجد له العلتين، خرج عن أن يكون معلولا، ثم نظرنا، فلم نجد ليزيد بن أبي حبيب, عن أبي الطفيل رواية، ولا وجدنا هذا المتن بهذه السياقة عند أحد من أصحاب أبي الطفيل، ولا عند أحد ممن رواه عن معاذ بن جبل, عن أبي الطفيل، فقلنا الحديث شـــاذ، وقد حدثونا عن أبي العباس الثقفي، قال: كان قتيبة بن ســـعيد يقول لنا: على هذا الحديث علامة أحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، ويحيى بن معين، وأبي بكر بن أبي شيبة، وأبي خيثمة حتى عد قتيبة أسامي سبعة من أئمة الحديث، كتبوا عنه هذا الحديث وقد أخبرناه أحمد بن جعفر القطيعي، قال: ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، قال: حدثني أبي، قال: ثنا قتيبة فذكره قال أبو عبد الله: فأئمة الحديث إنما ســـمعوه من قتيبة تعجبا من إســـناده ومتنه، ثم لم يبلغنا عن واحد منهم أنه

ذكر للحديث علة، وقد قرأ علينا أبو علي الحافظ هذا الباب، وحدثنا به عن أبي عبد الرحمن النسائي، وهو إمام عصره، عن قتيبة بن سعيد، ولم يذكر أبو عبد الرحمن، ولا أبو علي للحديث علة، فنظرنا، فإذا الحديث موضوع، وقتيبة بن سعيد ثقة مأمون، حدثني أبو الحسن محمد بن موسى بن عمران الفقيه قال: ثنا محمد بن إسحاق بن خزيمة، قال: سمعت صالح بن حفصويه النيسابوري، قال: أبو بكر: وهو صاحب حديث، يقول: سمعت محمد بن إسماعيل البخاري يقول: قلت لقتيبة بن سعيد: مع من كتبت عن الليث بن سعد حديث يزيد بن أبي حبيب, عن أبي الطفيل؟، فقال: كتبته مع خالد المدايني، قال: البخاري، وكان خالد المدايني يدخل الأحاديث على الشيوخ.

- **دراسة إسناد ما رواه الإمام الحاكم بسنده عن البخاري رحمهما الله تعالى.**

قلت: في صحة هذا القول عن الإمام البخاري نظر؛ من أجل شيخ الحاكم محمد بن موسى بن عمران، وشيخ ابن خزيمة صالح بن حفصويه.

- أما شيخ الحاكم فهو: أبو الحسن محمد بن موسى بن عمران الفقيه. سمع: إبراهيم بن أبي طالب

والحسن بن سفيان، ومحمد بن إسحاق بن خزيمة، وغيرهم. روى عنه: أبو عبد الله الحاكم، وقال:

كان له فهم، ولكنه كان مغفلا . مات سنة اثنتين وخمسين وثلاث مائة[1].

واختلف في اسمه فسماه الحاكم هنا وفي " المستدرك " محمد بن موسى بن عمران، وروى البيهقي والخطيب هذا القول عن الحاكم، كما جاء في " علوم الحديث "، و" المستدرك "[2].

وخالف ابن عساكر والمزي والذهبي فنقلوا رواية الحاكم إلا أنه جاء عندهم علي بن محمد بن موسى بن عمران.

(١) ينظر: لسان الميزان (٥/٤٠٢) رقم (١٣٠٩).

(٢) ينظر: المستدرك للحاكم، كتاب الطهارة (١/٣٩٦) رقم (٩٧٣)، وكتاب فضائل القرآن (١/٧٥٢) رقم (٢٠٧٣)، والسنن الكبرى للبيهقي، كتاب الصلاة، باب الجمع بين الصلاتين في السفر (٣/٢٣٢) رقم (٥٥٢٩)، وتاريخ بغداد (١٤/٤٨١) رقم (٦٨٩٤).

قال ابن عساكر في ترجمة الليث بن سعد: وقد انفرد الغرباء عن الليث بأحاديث ليست عند المصريين عنه، فمنها: حديث مروان بن محمد عن الليث عن يزيد بن عمرو المعافري عن أبي ثور الفهمي، ليس بمصر عند المصريين، ومنها: حديث قتيبة بن سعيد، عن الليث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الطفيل، عن معاذ بن جبل، حديث الصلاة، ليس بمصر أيضا ... ثم قال: قال الحاكم: حدثني علي بن محمد بن موسى بن عمران الفقيه، حدثنا محمد بن إسحاق بن خزيمة ... به بمثله(١).

قلت: والصواب ما ذكره الحاكم؛ فقد روى عنه الحاكم في أكثر من موضع من " المستدرك " بنفس الاسم.

- **محمد بن إسحاق بن خزيمة:** هو محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح السلمي، أبو بكر النيسابوري، إمام الأئمة الحافظ الثقة الثبت. ولد في صفر سنة ثلاث وعشرين ومائتين، سمع: إسحاق بن راهويه، وعلي بن حجر، وأحمد بن منيع، ويونس بن عبد الأعلى، وخلقا كثيرا. روى عنه: البخاري، ومسلم في غير " الصحيح "، ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم شيخه، وأبو عمرو أحمد بن المبارك، وإبراهيم بن أبي طالب وهم أكبر منه. وأبو علي النيسابوري، وأبو حامد أحمد بن محمد بن بالويه، وحفيده محمد بن الفضل بن محمد بن إسحاق، وخلق كثير، توفي سنة إحدى عشر وثلاثمائة(٢).

- **صالح بن حفصويه النيسابوري**.لم أقف له على ترجمة، غير ما ذكره الحاكم هنا، من أنه روى عن الإمام البخاري. وروى عنه: ابن خزيمة، كما تقدم.

(١) ينظر: تاريخ دمشق (٣٤٤/٥٠) رقم (٥٨٦٣)، وتهذيب الكمال (٥٣٤/٢٣) رقم (٤٨٥٢)، وسير أعلام النبلاء (٢٣/١١) رقم (٨) بتصرف.

(٢) ينظر في ترجمته: الجرح والتعديل (١٩٦/٧) رقم (١١٠٣)، والثقات لابن حبان (١٥٦/٩) رقم (١٥٧٤٨)، وتاريخ الإسلام، الطبقة الثانية والثلاثون - حرف الميم (٢٤٣/٧) رقم (٣٩).

- **أوجه الخلاف على قتيبة بن سعيد في هذا الحديث.**

أما بالنسبة للحديث فقد رواه قتيبة بن سعيد واختلف عنه على أربعة أوجه.

الوجه الأول: قتيبة بن سعيد، عن الليث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الطفيل عامر بن و اثلة، عن معاذ بن جبل: أن النبي ﷺ.

- أخرجه أبو داود، كتاب الصلاة، باب الجمع بين الصلاتين (٤١٣/٢) رقم (١٢٢٠)، والترمذي، أبواب السفر، باب: ما جاء في الجمع بين الصلاتين (٦٩٠/١) رقم (٥٥٣)، وأحمد (٤١٣/٣٦) رقم (٢٢٠٩٤) قالوا: حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا الليث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الطفيل عامر بن واثلة، عن معاذ بن جبل: أن النبي ﷺ كان في غزوة تبوك إذا ارتحل قبل أن تزيغ الشمس، أخر الظهر حتى يجمعها إلى العصر، فيصليهما جميعا، وإذا ارتحل بعد زيغ الشمس، صلى الظهر والعصر جميعا ثم سار، وكان إذا ارتحل قبل المغرب، أخر المغرب حتى يصليها مع العشاء، وإذا ارتحل بعد المغرب، عجل العشاء، فصلاها مع المغرب. واللفظ لأبي داود.

قال أبو داود: لم يرو هذا الحديث إلا قتيبة وحده.

قال الترمذي: وفي الباب عن علي، وابن عمر، وأنس، وعبد الله بن عمرو، وعائشة، وابن عباس، وأسامة بن زيد، وجابر، وروى علي بن المديني، عن أحمد بن حنبل، عن قتيبة، هذا الحديث.

حدثنا عبد الصمد بن سليمان، قال: حدثنا زكريا اللؤلؤي، قال: حدثنا أبو بكر الأعين، قال: حدثنا علي بن المديني، قال: حدثنا أحمد بن حنبل، قال: حدثنا قتيبة بهذا.

وحديث معاذ حديث حسن غريب، تفرد به قتيبة لا نعرف أحدا رواه عن الليث غيره.

وحديث الليث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الطفيل، عن معاذ حديث غريب.

والمعروف عند أهل العلم حديث معاذ، من حديث أبي الزبير، عن أبي الطفيل، عن معاذ، أن النبي ﷺ جمع في غزوة تبوك بين الظهر والعصر، وبين المغرب والعشاء.

رواه قرة بن خالد، وسفيان الثوري، ومالك، وغير واحد، عن أبي الزبير المكي.

- وأخرجه ابن حبان في " صحيحه " الإحسان، كتاب الصلاة، باب الوعيد على ترك الصلاة (٣١٣/٤) رقم (١٤٥٨) قال: أخبرنا الحسن بن سفيان، حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا الليث بن سعد، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الطفيل، به بمثله.

- وأخرجه ابن حبان في " صحيحه " الإحسان، كتاب الصلاة، باب الجمع بين الصلاتين (٤٦٥/٤) رقم (١٥٩٣) قال: أخبرنا محمد بن إسحاق بن إبراهيم، مولى ثقيف، قال: حدثنا قتيبة بن سعيد، قال: حدثنا الليث بن سعد، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الطفيل، به بمثله.

قال ابن حبان: سمعت محمد بن إسحاق الثقفي يقول: سمعت قتيبة بن سعيد يقول: عليه علامة سبعة من الحفاظ، كتبوا عني هذا الحديث: أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، والحميدي، وأبو بكر بن أبي شيبة، وأبو خيثمة حتى عد سبعة.

- وأخرجه الطوسي في " مستخرج الأحكام " باب ما جاء في الجمع بين الصلاتين (٩٧/٣) رقم (٣٨٨) قال: نا محمد بن إسماعيل الترمذي ومحمد بن علي ابن طرخان قالا: نا قتيبة بن سعيد، قال: نا الليث بن سعد، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الطفيل به بمثله.

قال أبو إسماعيل وسمعت أحمد بن حنبل وسئل عن هذا؟ فقال: نا به قتيبة بن سعيد وإن عمل بهذا أجزأه.

- وأخرجه الطبراني في " الأوسط " (١٢/٥) رقم (٤٥٣٣) قال: حدثنا عبدان بن محمد المروزي قال: نا قتيبة بن سعيد قال: نا الليث بن سعد، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الطفيل، به بمثله.

وقال: لا يروى هذا الحديث عن معاذ بن جبل إلا بهذا الإسناد، تفرد به الليث بن سعد.

- وأخرجه الدارقطني في " السنن " كتاب الصلاة، باب الجمع بين الصلاتين في السفر (٢٤١/٢) رقم (١٤٦٤) قال: أخبرنا عبد الباقي بن قانع , ثنا عبد الله بن محمد بن علي البلخي, ثنا قتيبة, ثنا الليث, عن يزيد بن أبي حبيب, عن أبي الطفيل عامر بن واثلة, به بمثله.

- وأخرجه البيهقي في " الكبرى " كتاب الصلاة، باب الجمع بين الصلاتين في السفر (٢٣٢/٣) رقم (٥٥٢٨): قال: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، ثنا أبو بكر محمد بن أحمد بن بالويه، ثنا

موسى بن هارون، ثنا قتيبة، ح وأخبرنا أبو عبد الله قال: ثنا عبد الله بن محمد بن موسى الكعبي، ثنا محمد بن أيوب، أنبأ قتيبة بن سعيد الثقفي بالري، ثنا الليث بن سعد، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الطفيل، به بمثله.

وقال: تفرد به قتيبة بن سعيد، عن ليث، عن يزيد.

الوجه الثاني: قتيبة، عن الليث، عن أبي الزبير، عن أبي الطفيل، عن معاذ بن جبل، عن النبي ﷺ.

- أخرجه الخطيب في " الجامع لأخلاق الراوي " رسم الحافظ العلامة على ما ينتخبه (١٥٨/٢) رقم (١٤٨٠) قال: أنا أبو رشيد، نا أبو سهل الصعلوكي، نا محمد بن إسحاق السراج، نا قتيبة، نا الليث، عن أبي الزبير، عن أبي الطفيل، عن معاذ بن جبل، عن النبي ﷺ بمثله.

قال أبو العباس السراج: رأيت على هذا الحديث في كتاب قتيبة ست علامات منها علامة أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المديني وأبي بكر بن أبي شيبة وغيرهم.

قلت: وإسناده ثقات، إلا أن شيخ الخطيب أبا رشيد محمد بن أحمد بن محمد الأدمي الزاهد، لم أقف عليه.

- وأخرجه الطبراني في " المعجم الكبير " (٥٨/٢٠) رقم (١٠٣) قال: حدثنا بكر بن سهل، ثنا عبد الله بن صالح، حدثني الليث، حدثني هشام بن سعد، عن أبي الزبير، مولى حكيم، عن عامر بن واثلة أبي الطفيل، قال: سمعت معاذ بن جبل، يقول: " خرجنا مع رسول الله ﷺ في غزوة تبوك، وكان لا يروح حتى يبرد، ثم يجمع بين الظهر والعصر، ثم ينزل إذا أمسى فيجمع بين المغرب والعشاء".

- وأخرجه أبو داود، كتاب الصلاة، باب الجمع بين الصلاتين (٤٠٦/٢) رقم (١٢٠٨) قال: حدثنا يزيد بن خالد بن يزيد بن عبد الله بن موهب الرملي الهمداني، حدثنا المفضل بن فضالة والليث بن سعد، عن هشام بن سعد، عن أبي الزبير، عن أبي الطفيل عن معاذ بن جبل: أن رسول الله ﷺكان في غزوة تبوك إذا زاغت الشمس قبل أن يرتحل جمع بين الظهر والعصر، وإن يرتحل قبل أن تزيغ الشمس، أخر الظهر حتى ينزل للعصر، وفي المغرب مثل

ذلك: إن غابت الشمس قبل أن يرتحل جمع بين المغرب والعشاء، وإن يرتحل قبل أن تغيب الشمس أخر المغرب حتى ينزل للعشاء، ثم جمع بينهما.

قال أبو داود: رواه هشام بن عروة، عن حسين بن عبد الله، عن كريب، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ، نحو حديث المفضل والليث.

- وأخرجه الدارقطني في " السنن " كتاب الصلاة، باب الجمع بين الصلاتين في السفر (٢٤١/٢) رقم (١٤٦٢) قال: حدثنا محمد بن يحيى بن مرداس السلمي , ثنا أبو داود السجستاني , ثنا يزيد بن خالد بن يزيد بن عبد الله بن موهب الرملي , ثنا المفضل بن فضالة , وعن الليث بن سعد , عن هشام بن سعد , عن أبي الزبير , عن أبي الطفيل به بمثله.

- وأخرجه البيهقي في " السنن الصغير" كتاب الصلاة، باب الجمع بين الصلاتين في السفر (٢٢٦/١) رقم (٥٨٤) قال: وأخبرنا أبو علي الروذباري، أنا أبو بكر بن داسة، نا أبو داود، نا يزيد بن خالد بن عبد الله الرملي، نا المفضل بن فضالة، والليث بن سعد، عن هشام بن سعد، عن أبي الزبير، عن أبي الطفيل، به بمثله.

- وأخرجه أبو الشيخ الأصبهاني في " جزء ما رواه الزبير عن غير جابر " (ص٤٣) رقم (٤٣) قال: قال: حدثنا الفريابي، حدثنا يزيد بن موهب، حدثنا المفضل بن فضالة، والليث بن سعد، عن هشام بن سعد، عن أبي الزبير، عن أبي الطفيل، به بمثله.

- وأخرجه أبو نعيم في " الحلية " (٣٢٢/٨) قال: حدثنا مخلد بن جعفر , ثنا جعفر الفريابي , ثنا قتيبة, ويزيد بن موهب الرمي, قالا: ثنا المفضل بن فضالة, عن الليث، عن هشام بن سعد, عن أبي الزبير, عن أبي الطفيل، به بمثله.

- وأخرجه البيهقي في " السنن الكبرى " كتاب الصلاة، باب الجمع بين الصلاتين في السفر (٢٣٢/٣) رقم (٥٥٢٧) قال: وأخبرنا أبو علي الروذباري، أنبأ أبو بكر بن داسة، ثنا أبو داود، ثنا يزيد بن خالد بن عبد الله بن موهب الرملي، ثنا المفضل بن فضالة، عن الليث بن سعد، عن هشام بن سعد، عن أبي الزبير، عن أبي الطفيل، به بمثله.

- وأخرجه الدارقطني في " السنن " كتاب الصلاة، باب الجمع بين الصلاتين في السفر (٢٤١/٢) رقم (١٤٦٣) قال: حدثنا محمد بن إسماعيل الفارسي, ثنا جعفر بن محمد القلانسي, ثنا يزيد بن موهب, ثنا الليث, عن هشام بن سعد, بهذا نحوه, ولم يذكر فيه: المفضل بن فضالة.

قال الدارقطني في " العلل " (٤٢/٦) رقم (٩٦٥): وحدث به قتيبة بن سعيد، عن الليث بن سعد، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الطفيل، عن معاذ أن النبي ﷺ كان إذا ارتحل قبل زيغ الشمس أخر الظهر حتى يجمعها إلى العصر، فيصليهما جميعا ... الحديث.

كذلك حدث به جماعة من الرفعاء، عن قتيبة.

ورواه المفضل بن فضالة، عن الليث، عن هشام بن سعد، عن أبي الزبير، عن أبي الطفيل، عن معاذ بهذه القصة بعينها، وهو أشبه بالصواب، والله أعلم.

وعند هشام بن سعد، عن أبي الزبير، عن أبي الطفيل عن معاذ الحديث الآخر في الجمع بين الصلاتين في السفر.

- وأخرجه أحمد (٣٦٤/٣٦) رقم (٢٢٠٣٦) قال: حدثنا حماد بن خالد، حدثنا هشام بن سعد، عن أبي الزبير، عن أبي الطفيل، عن معاذ بن جبل قال: " كان النبي ﷺ في غزوة تبوك لا يروح حتى يبرد يجمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء ".

- **وتابع هشام بن سعد مالك بن أنس وقرةُ بن خالد، وسفيانُ الثوري، وهشامُ بن سعد، وغيرهم.**

- أخرجه مالك في " الموطأ رواية أبي مصعب الزهري " وقوت الصلاة، الجمع بين الصلاتين (١٤٣/١) رقم (٣٦٥) عن أبي الزبير المكي، عن أبي الطفيل عامر بن واثلة، أن معاذ بن جبل أخبره، أنهم خرجوا مع رسول الله ﷺ عام غزوة تبوك، فكان رسول الله ﷺ يجمع بين الظهر والعصر، وبين والمغرب والعشاء، قال: فأخر الصلاة يوما، ثم خرج فصلى الظهر والعصر جميعا، ثم دخل، ثم خرج، فصلى المغرب والعشاء جميعا، ثم قال: إنكم ستأتون غدا إن شاء الله عين تبوك، وإنكم لن تأتوها حتى يضحى النهار، فمن جاءها فلا يمس من مائها شيئا حتى آتي، قال: فجئناها، وقد سبقنا إليها رجلان، والعين مثل الشراك تبض

بشيء من مائها، فسألهما رسول الله ﷺ هل مسستما من مائها شيئا؟ فقالا: نعم فسبهما، وقال لهما ما شـــاء الله أن يقول، ثم غرفوا من العين بأيديهم قليلا قليلا، حتى اجتمع في شـيء، ثم غســل رســول الله ﷺ فيه وجهه ويديه، ثم أعاده فيها، فجرت العين بماء كثير، فاســتقى الناس، ثم قال رســول الله ﷺ: يوشــك يا معاذ إن طالت بك حياة، أن ترى ما هاهنا قد ملئ جنانا.

- وأخرجه عبد الرزاق في " مصنفه " كتاب الصلاة باب من نسي صلاة الحضر، والجمع بين الصلاتين في السفر (٥٤٥/٢) رقم (٤٣٩٩) عن مالك، عن أبي الزبير، عن أبي الطفيل، أن معاذ بن جبل بمثله.

- وأخرجه النســائي في " الكبرى " كتاب قيام الليل وتطوع النهار، الوقت الذي يجمع فيه المســافر بين الظهر، والعصــر (٢٢١/٢) رقم (١٥٧٦) قال: أخبرنا محمد بن ســلمة، والحارث بن مسـكين، قراءة عليه واللفظ له وأنا أسـمع، عن ابن القاسـم، قال: حدثني مالك، عن أبي الزبير المكي، عن أبي الطفيل عامر بن واثلة، أن معاذ بن جبل، مثله.

- أخرجه ابن خزيمة في " صحيحه " كتاب الإمامة في الصلاة، باب الجمع بين الصلاتين في الجماعة في الســفر (١٠١/٣) رقم (١٧٠٤) قال: نا يونس بن عبد الأعلى، أخبرنا ابن وهب، أن مالكا، حدثه، عن أبي الزبير المكي، عن أبي الطفيل عامر بن واثلة، عن معاذ بن جبل، بمثله.

- وأخرجه الشاشي في " مسنده " (٢٤٠/٣) رقم (١٣٤٠) قال: حدثنا إسحاق بن إبراهيم، نا القعنبي، عن مالك، عن أبي الزبير المكي، عن أبي الطفيل عامر بن واثلة، أن معاذ بن جبل مثله.

- وأخرجه ابن حبان في " صحيحه " الإحسـان، كتاب الصلاة، باب الجمع بين الصلاتين (٤٦٩/٤) رقم (١٥٩٥) قال: أخبرنا عمر بن سعيد بن سنان، أخبرنا أحمد بن أبي بكر، عن مالك، عن أبي الزبير، عن أبي الطفيل، أن معاذ بن جبل مثله.

- وأخرجه أخرجه أبو داود الطيالسـي (٤٦٣/١) رقم (٥٧٠) قال: حدثنا قرة بن خالد، قال: حدثنا أبو الزبير، قال: حدثنا أبو الطفيل عامر بن واثلة الليثي، قال: حدثنا معاذ بن جبل،

قال: " جمع رسول الله ﷺ في غزوة غزاها، وذلك في غزوة تبوك، بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء" ، قال: قلت: ما أراد بذلك قال: أراد ألا يحرج أمته.

- وأخرجه أحمد (٣٢٢/٣٦) رقم (٢١٩٩٧) قال: حدثنا عبد الرحمن، حدثنا قرة بن خالد، عن أبي الزبير، حدثنا أبو الطفيل، حدثنا معاذ بن جبل، مثله.

- وأخرجه عبد الرزاق في " مصنفه "كتاب الصلاة باب من نسي صلاة الحضر، والجمع بين الصلاتين في السفر (٥٤٥/٢) رقم (٤٣٩٨) عن الثوري، عن أبي الزبير، عن أبي الطفيل، أن معاذ بن جبل مثله.

- وأخرجه أحمد (٣٣٨/٣٦) رقم (٢٢٠١٢) قال: حدثنا عبد الرزاق، أخبرنا سفيان، وأبو أحمد، حدثنا سفيان، عن أبي الزبير، عن أبي الطفيل، عن معاذ بن جبل، مثله.

- وأخرجه أحمد (٣٨٣/٣٦) رقم (٢٢٠٦٣)، وابن أبي شيبة في " مصنفه " كتاب الرد على أبي حنيفة، مسألة جمع وتقديم الصلوات المكتوبة (٢٨٣/٧) رقم (٣٦١٠٩) قالا: حدثنا وكيع، عن سفيان، عن أبي الزبير، عن أبي الطفيل، عن معاذ مثله.

- وأخرجه أحمد (٣٦٤/٣٦) رقم (٢٢٠٣٦) قال: حدثنا حماد بن خالد، حدثنا هشام بن سعد، عن أبي الزبير، عن أبي الطفيل، عن معاذ بن جبل مثله.

- وأخرجه عبد بن حميد كما في " المنتخب من مسنده " (ص٧١) رقم (١٢٢) قال: حدثنا أبو نعيم، حدثنا هشام بن سعد، عن أبي الزبير، عن أبي الطفيل، عن معاذ بن جبل مثله.

- وأخرجه البزار (٨٥/٧) رقم (٢٦٣٩) قال: أخبرناه زياد بن أيوب، قال: أخبرنا الفضل بن دكين، قال: أخبرنا هشام بن سعد، عن أبي الزبير، عن أبي الطفيل، عن معاذ بن جبل ﷺ قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ في غزوة تبوك فكان لا يروح حتى يبرد، ويجمع بين الظهر، والعصر، ثم ذكر نحوه

- وأخرجه البزار (٨٥/٧) رقم (٢٦٣٨) قال: أخبرناه زياد بن أيوب، قال: أخبرنا أبو عامر، قال: أخبرنا أبو خيثمة، عن أبي الزبير، عن أبي الطفيل، عن معاذ بن جبل ﷺ مثله.

الوجه الثالث: قتيبة، عن ابن لهيعة، عن أبي الزبير، عن أبي الطفيل، عن معاذ بن جبل، عن النبي ﷺ.

- أخرجه أبو الشيخ الأصبهاني في " أحاديث أبي الزبير" (ص٨٦) رقم (٤٢) قال: حدثنا الفريابي، حدثنا قتيبة، حدثنا ابن لهيعة، عن أبي الزبير، عن أبي الطفيل، عن معاذ بن جبل: " أن رسول الله ﷺ جمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء في غزوة تبوك ".

الوجه الرابع: قتيبة بن سعيد، عن المفضل بن فضالة، عن عقيل، عن ابن شهاب، عن أنس بن مالك.

- أخرجه البخاري، كتاب الجمعة، باب إذا ارتحل بعد ما زاغت الشمس صلى الظهر ثم ركب (٤٧/٢) رقم (١١١٢)، ومسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب جواز الجمع بين الصلاتين في السفر (٤٨٩/١) رقم (٧٠٤)، والنسائي في " الكبرى " كتاب قيام الليل وتطوع النهار، الوقت الذي يجمع فيه المسافر بين الظهر، والعصر (٢٢٠/٢) رقم (١٥٧٥) قالا: حدثنا قتيبة بن سعيد، قال: حدثنا المفضل بن فضالة، عن عقيل، عن ابن شهاب، عن أنس بن مالك، قال: " كان رسول الله ﷺ إذا ارتحل قبل أن تزيغ الشمس، أخر الظهر إلى وقت العصر، ثم نزل فجمع بينهما، فإن زاغت الشمس قبل أن يرتحل صلى الظهر ثم ركب ". واللفظ للبخاري.

- وأخرجه أبو داود، كتاب الصلاة، باب الجمع بين الصلاتين (٤١٢/٢) رقم (١٢١٨) قال: حدثنا قتيبة وابن موهب المعنى، قالا: حدثنا المفضل، عن عقيل، عن ابن شهاب به بمثله.

- وأخرجه أبو عوانة في " مستخرجه " كتاب الصلاة، باب ذكر الخبر المبين أن النبي ﷺ كان إذا ارتحل في السفر قبل دخول وقت الظهر أخرها حتى يصليها مع العصر في وقت العصر، (٣٧١/٦) رقم (٢٤٤٨) قال: حدثنا يعقوب بن سفيان أبو يوسف الفارسي، قال: ثنا يزيد بن موهب، وأبو زيد بن أبي الغمر، ح وحدثنا أبو أمية، قال: ثنا يحيى بن غيلان ، ح وحدثنا أبو داود السجزي، قال: ثنا قتيبة وابن موهب المعنى قالوا: ثنا المفضل بن فضالة، عن عقيل، عن ابن شهاب، به بمثله.

- وأخرجه الطبراني في " الأوسط " (٨/٨٠) رقم (٨٠٢٥) قال: حدثنا موسى بن هارون، ثنا قتيبة بن سعيد، نا مفضل بن فضالة، عن عقيل، عن ابن شهاب، به بمثله.

وقال: لم يرو هذا الحديث عن إلا عقيل.

- وأخرجه أبو نعيم في " الحلية " (٨/٣٢١) قال: حدثنا مخلد بن جعفر, وأبو محمد بن حيان, قالا: ثنا جعفر بن محمد الفريابي, ثنا قتيبة بن سعيد، ويزيد بن موهب، قالا: ثنا مفضل بن فضالة، عن عقيل, عن ابن شهاب، به بمثله.

وقال: صحيح متفق عليه ورواه عن عقيل الليث بن سعد، وجابر بن إسماعيل، ويونس بن يزيد .

- **وتابع قتيبةَ بن سعيد يحيى بن غيلان، و أبوزيد بن أبي الغمر.**

- أخرجه أحمد (٢١/٣١٢) رقم (١٣٧٩٩) قال: حدثنا يحيى بن غيلان، حدثنا المفضل بن فضالة، قال: حدثني عقيل، عن ابن شهاب، أنه حدثه، عن أنس بن مالك، قال: " كان رسول الله ﷺ إذا ارتحل قبل أن تزيغ الشمس، أخر الظهر إلى وقت العصر، ثم ينزل فيجمع بينهما، وإذا زاغت الشمس قبل أن يرتحل، صلى الظهر ثم ركب ".

- وأخرجه أبو عوانة في " مستخرجه " كتاب الصلاة، باب ذكر الخبر المبين أن النبي ﷺ كان إذا ارتحل في السفر قبل دخول وقت الظهر أخرها حتى يصليها مع العصر في وقت العصر، (٦/٣٧١) رقم (٢٤٤٨) قال: حدثنا يعقوب بن سفيان أبو يوسف الفارسي، قال: ثنا يزيد بن موهب، وأبو زيد بن أبي الغمر، ح وحدثنا أبو أمية، قال: ثنا يحيى بن غيلان، قالا: ثنا المفضل بن فضالة، عن عقيل، عن ابن شهاب، به بمثله.

- وأخرجه ابن حبان في " صحيحه " الإحسان، كتاب الصلاة، باب الجمع بين الصلاتين (٤/٤٦٣) رقم (١٥٩٢) قال: أخبرنا محمد بن الحسن بن قتيبة، قال: حدثنا يزيد بن موهب، قال: أخبرنا المفضل بن فضالة، عن عقيل، عن ابن شهاب، أنه حدثه عن أنس بن مالك، قال: "كان رسول الله ﷺ، إذا ارتحل قبل أن تزيغ الشمس أخر الظهر إلى وقت العصر، ثم نزل فجمع بينهما، وإذا زاغت قبل أن يرتحل صلى ثم رحل".

- وأخرجه أبو نعيم في " مستخرجه " كتاب الصلاة، باب الجمع بين الصلاتين في السفر (٢/٢٩٤) رقم (١٥٨٢) قال: حدثنا عبد الله بن محمد بن جعفر ومخلد بن جعفر قالا ثنا جعفر الفريابي، ثنا إسحاق بن راهويه، ثنا شبابة، ثنا ليث، عن عقيل، عن ابن شهاب، به بمثله.

- وأخرجه الدارقطني في " السنن " كتاب الصلاة، باب الجمع بين الصلاتين في السفر (٢/٢٣٧) رقم (١٤٥٦) قال: حدثنا علي بن محمد المصري , ثنا هاشم بن يونس العصار , ثنا عبد الله بن صالح , ثنا مفضل , والليث , وابن لهيعة , عن عقيل , عن ابن شهاب, عن أنس بن مالك , أن رسول الله ﷺ :" كان إذا أراد أن يجمع بين الظهر والعصر أخر الظهر حتى يدخل أول وقت العصر ثم يجمع بينهما ".

الخلاصة :

مما سبق يتبين أنه اختلف عن قتيبة في هذا الحديث على أربعة أوجه.

الوجه الأول: قتيبة بن سعيد، عن الليث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الطفيل عامر بن واثلة، عن معاذ ابن جبل.

الوجه الثاني: قتيبة، عن الليث، عن أبي الزبير، عن أبي الطفيل، عن معاذ بن جبل.

الوجه الثالث: قتيبة، عن ابن لهيعة، عن أبي الزبير، عن أبي الطفيل، عن معاذ بن جبل.

الوجه الرابع: قتيبة بن سعيد، عن المفضل بن فضالة، عن عقيل، عن ابن شهاب، عن أنس بن مالك.

وقد أنكر عليه بعض أهل العلم الوجه الأول؛ إذ فيه مخالفة في الإسناد والمتن، وشدد الإمام الحاكم فحكم عليه بأنه موضوع، وروى بسنده عن الإمام البخارى سببا لهذا الحكم، وهو أن خالدا المدائني أدخله على الإمام مالك، وحدث به عنه قتيبة، وهذه الرواية عن البخاري فيها نظر؛ فقد وصف الحاكم شيخه بأنه كان مغفلا، والإمام البخاري لا يخفى عليه حال الإمام الليث حتى يصفه بأنه يقبل التلقين.

قال الذهبي: هذا التقرير يؤدي إلى أن الليث كان يقبل التلقين، ويروي ما لم يسمع، وما كان كذلك، بل كان حجة، متثبتا، وإنما الغفلة وقعت فيه من قتيبة، وكان شيخ صدق، قد روى نحوا من مائة ألف، فيغتفر له الخطأ في حديث واحد(١).

وقال الحافظ ابن حجر: وما اعتمده الحاكم من الحكم على ذلك بأنه موضوع ليس بشيء، فإن مقتضى ما استأنس به من الحكاية التي عن البخاري أن خالدا أدخل هذا الحديث عن الليث، ففيه نسبة الليث مع إمامته وجلالته إلى الغفلة حتى يدخل عليه خالد ما ليس من حديثه، والصواب ما قاله أبو سعيد بن يونس: إن يزيدَ بن أبي حبيب غلطٌ من قتيبة، وإن الصحيح عن أبي الزبير، وكذلك رواه مالك وسفيان عن أبي الزبير عن أبي الطفيل، لكن في متن الحديث الذي رواه قتيبة التصريح بجمع التقديم في وقت الأولى، وليس ذلك في حديث مالك، وإذا جاز أن يغلط في رجل من الإسناد فجائز أن يغلط في لفظة من المتن، والحكم عليه مع ذلك بالوضع بعيد جدا، والله أعلم(٢).

قلت: والذي أميل إليه أن قتيبة بن سعد أخطأ في رو ايته هذا الحديث عن الليث عن يزيد بن أبي حبيب، و أنه دخل له حديث في حديث.

قال ابن أبي حاتم: وسمعت أبي يقول: كتبت عن قتيبة حديثا عن الليث بن سعد، لم أصبه بمصر عن الليث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الطفيل، عن معاذ، عن النبي ﷺ: أنه كان في سفر، فجمع بين الصلاتين.

قال أبي: لا أعرفه من حديث يزيد، والذي عندي: أنه دخل له حديث في حديث؛ حدثنا أبو صالح؛ قال: حدثنا الليث، عن هشام بن سعد، عن أبي الزبير، عن أبي الطفيل، عن معاذ بن جبل، عن النبي ﷺ ... بهذا الحديث (٣).

(١) سير أعلام النبلاء (١١/٢٤) رقم (٨).

(٢) تهذيب التهذيب (٨/٣٦٠) رقم (٦٤١).

(٣) علل الحديث لابن أبي حاتم (٢/١٠٤) رقم (٢٤٥).

الوجه الثالث

ومن ذلك الإعلال بالحمل على الخطأ، وإن لم يتبين وجهه، كإعلالهم حديث عبد الملك بن أبي سليمان في الشفعة.

الحديث المذكور: هو حديث عبد الملك بن أبي سليمان، عن عطاء، عن جابر بن عبد الله، قال: قال رسول الله ﷺ: " الجار أحق بشفعة جاره، ينتظر بها، وإن كان غائبا، إذا كان طريقهما واحدا".

ومعنى كلام المعلمي أن بعض أهل العلم استنكروا متن هذا الحديث، وحملوا الخطأ فيه على عبد الملك بن أبي سليمان، وعبد الملك ثقة ثبت.

تخريج الحديث:

- أخرجه عبد الرزاق في " مصنفه " كتاب البيوع، باب: الشفعة للغائب (٨/٨١) رقم (١٤٣٩٦) قال: أخبرنا عبد الملك بن أبي سليمان، عن عطاء، عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ : " الجار أحق بشفعته، ينتظر بها إذا كان غائبا، إذا كانت طريقهما واحدة ".

- وأخرجه ابن أبي شيبة في " مصنفه " كتاب البيوع والأقضية، في الشفعة تكون للغائب أم لا؟ (٤/٣٨٤) رقم (٢١٢٩٨) قال: حدثنا علي بن مسهر، عن عبد الملك، عن عطاء، عن جابر، قال: قال رسول الله ﷺ:" الشفيع أحق بشفعة جاره ينتظر بها، وإن كان غائبا إذا كانت طريقهما واحدة ".

- وأخرجه أبو داود الطيالسي (٣/٢٥٧) رقم (١٧٨٢)، وأحمد (٢٢/١٥٥) رقم (١٤٢٥٣)، وعنه أبو داود السجستاني، كتاب البيوع، باب في الشفعة (٥/٣٧٧) رقم (٣٥٤٨) قال: حدثنا هشيم، عن عبد الملك، عن عطاء، عن جابر، أن رسول الله ﷺ قال: " الجار أحق بشفعة جاره ينتظر بها، وإن كان غائبا، إذا كان طريقهما واحدا ".

- وأخرجه ابن ماجه، أبواب الشفعة، باب الشفعة بالجوار (٣/٥٤٤) رقم (٢٤٩٤) قال: حدثنا عثمان بن أبي شيبة، حدثنا هشيم، أخبرنا عبد الملك، عن عطاء عن جابر، قال: قال رسول الله ﷺ: "الجار أحق بشفعة جاره، ينتظر بها إن كان غائبا، إذا كان طريقهما واحدا".

- والطحاوي في " شرح معاني الآثار "كتاب الشفعة، باب: الشفعة بالجوار (١٢٠/٤) رقم (٥٩٨٥) قال: حدثنا صالح بن عبد الرحمن قال: ثنا سعيد بن منصور قال: ثنا هشيم قال: أخبرنا عبد الملك قال: ثنا عطاء عن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ فذكر مثله.

- وأخرجه الطحاوي في " شرح معاني الآثار "كتاب الشفعة، باب: الشفعة بالجوار (١٢٠/٤) رقم (٥٩٨٦) قال: حدثنا أحمد بن داود، قال: ثنا إسماعيل بن سالم، قال: ثنا هشيم، قال: أخبرنا عبد الملك، عن عطاء، عن جابر، عن النبي ﷺ مثله.

- وأخرجه الترمذي، أبواب البيوع، باب ما جاء في الشفعة للغائب (٤٤/٣) رقم (١٣٦٩) قال: حدثنا قتيبة، قال: حدثنا خالد بن عبد الله الواسطي، عن عبد الملك بن أبي سليمان، عن عطاء، عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: " الجار أحق بشفعته، ينتظر به وإن كان غائبا، إذا كان طريقهما واحدا ".

قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب، ولا نعلم أحدا روى هذا الحديث غير عبد الملك بن أبي سليمان، عن عطاء، عن جابر، وقد تكلم شعبة في عبد الملك بن أبي سليمان من أجل هذا الحديث، وعبد الملك هو ثقة مأمون عند أهل الحديث، لا نعلم أحدا تكلم فيه غير شعبة من أجل هذا الحديث، وقد روى وكيع، عن شعبة، عن عبد الملك بن أبي سليمان هذا الحديث، وروي عن ابن المبارك، عن سفيان الثوري قال: عبد الملك بن أبي سليمان ميزان، يعني: في العلم.

والعمل على هذا الحديث عند أهل العلم: أن الرجل أحق بشفعته وإن كان غائبا، فإذا قدم فله الشفعة وإن تطاول ذلك.

وروي من طرق أخرى عن عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء به.

- **وخالف عطاءَ أبو سلمة و أبو الزبير.**

- أخرجه عبد الرزاق في " مصنفه " كتاب البيوع، باب: الشفيع يأذن قبل البيع، وكم وقتها؟ (٨٢/٨) رقم (١٤٤٠٣) عن الثوري، وابن جريج، عن أبي الزبير، عن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: " من كانت له شركة في أرض أو رباع فليس له أن يبيع حتى يستأذن شريكه، فإن شاء أخذه، وإن شاء تركه ".

- وأخرجه مسلم، كتاب المساقاة، باب الشفعة (١٢٢٩/٣) رقم (١٦٠٨) قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، ومحمد بن عبد الله بن نمير، وإسحاق بن إبراهيم، واللفظ لابن نمير، قال إسحاق: أخبرنا، وقال الآخران: حدثنا عبد الله بن إدريس، حدثنا ابن جريج، عن أبي الزبير، عن جابر، قال: " قضى رسول الله ﷺ بالشفعة في كل شركة لم تقسم، ربعة أو حائط، لا يحل له أن يبيع حتى يؤذن شريكه، فإن شاء أخذ، وإن شاء ترك، فإذا باع ولم يؤذنه فهو أحق به ".

- وأخرجه مسلم، كتاب المساقاة، باب الشفعة (١٢٢٩/٣) رقم (١٦٠٨) قال: حدثني أبو الطاهر، أخبرنا ابن وهب، عن ابن جريج، أن أبا الزبير، به بنحوه.

- وأخرجه ابن الجعد في " مسنده " (ص٣٨١) رقم (٢٦٠٧) قال: أنا زهير، عن أبي الزبير، به بنحوه.

- وأخرجه مسلم، كتاب المساقاة، باب الشفعة (١٢٢٩/٣) رقم (١٦٠٨) قال: حدثنا أحمد بن يونس، حدثنا زهير، حدثنا أبو الزبير، به بنحوه.

- وأخرجه أحمد (٢٤٣/٢٢) رقم (١٤٣٣٩) قال: حدثنا هاشم، وحسن بن موسى، قالا: حدثنا زهير، قال هاشم في حديثه: حدثنا أبو الزبير، به بنحوه.

- وأخرجه الحميدي (٣٤٥/٢) رقم (١٣٠٩)، وأحمد (١٩٧/٢٢) رقم (١٤٢٩٢) قالا: ثنا سفيان، قال: ثنا أبو الزبير، غير مرة، ولا مرتين، أنه سمع جابر بن عبد الله، يقول: قال النبي ﷺ: " أيكم كانت له أرض أو نخل فلا يبعها حتى يعرضها على شريكه "، قال سفيان: وكان الكوفيون يأتون أبا الزبير يسألونه عن هذا الحديث، ويقولون: حدثنا به عنك ابن أبي ليلى. واللفظ للحميدي.

- وأخرجه النسائي في " الكبرى " كتاب البيوع، الشركة في النخيل (٩٢/٦) رقم (٦٢٥٣) قال: أخبرنا قتيبة بن سعيد، قال: حدثنا سفيان، عن أبي الزبير، عن جابر، به بمثله.

- وأخرجه ابن أبي شيبة في " مصنفه " كتاب البيوع والأقضية، من كان يقضي بالشفعة للجار (٥١٩/٤) رقم (٢٢٧٣٠) قال: حدثنا وكيع، قال: حدثنا سفيان، عن أبي الزبير، به بمثله.

- وأخرجه الطبراني في " الأوسط " (٦٨/٢) رقم (١٢٧٧) قال: حدثنا أحمد قال: نا محمد بن عمرو بن حنان الحمصي قال: نا بقية بن الوليد قال: حدثني إبراهيم بن ذي حماية، عن ابن أبي ليلى، عن أبي الزبير، عن جابر، عن النبي ﷺ قال: " الشفعة للشريك والجار حتى يتركاها ".

وقال: لم يرو هذا الحديث عن ابن أبي ليلى إلا ابن ذي حماية.

- وأخرجه مسلم، كتاب المساقاة، باب الشفعة (١٢٢٩/٣) رقم (١٦٠٨) قال: حدثنا يحيى بن يحيى، أخبرنا أبو خيثمة، عن أبي الزبير، عن جابر، قال: قال رسول الله ﷺ: " من كان له شريك في ربعة، أو نخل، فليس له أن يبيع حتى يؤذن شريكه، فإن رضي أخذ، وإن كره ترك ".

- وأخرجه النسائي في " الكبرى " كتاب البيوع، ذكر الشفع وأحكامها (٩٥/٦) رقم (٦٢٦٣) قال: أخبرنا محمد بن عبد العزيز المروزي ابن أبي رزمة، قال: حدثنا الفضل بن موسى، عن حسين، عن أبي الزبير، عن جابر، قال: قضى رسول الله ﷺ بالشفعة والجوار.

- **وروي من طرق أخرى عن أبي الزبير عن جابر.**

- وأخرجه أحمد (١٤٣/٢٣) رقم (١٤٨٥٤) قال: حدثنا عبد الوهاب بن عطاء، عن سعيد، عن قتادة، عن سليمان اليشكري، عن جابر بن عبد الله، عن رسول الله ﷺ أنه قال: " من كان له شريك في حائط، فلا يبعه حتى يعرضه عليه ".

- وأخرجه الترمذي، أبواب البيوع، باب ما جاء في أرض المشترك يريد بعضهم بيع نصيبه (٥٩٥/٢) رقم (١٣١٢) قال: حدثنا علي بن خشرم، قال: حدثنا عيسى بن يونس، عن سعيد، عن قتادة، عن سليمان اليشكري، به بمثله.

قال الترمذي: هذا حديث إسناده ليس بمتصل سمعت محمدا يقول: سليمان اليشكري يقال إنه مات في حياة جابر بن عبد الله. قال: ولم يسمع منه قتادة، ولا أبو بشر.

قال محمد: ولا نعرف لأحد منهم سماعا من سليمان اليشكري إلا أن يكون عمرو بن دينار فلعله سمع منه في حياة جابر بن عبد الله، وإنما يحدث قتادة عن صحيفة سليمان اليشكري وكان له كتاب عن جابر بن عبد الله.

حدثنا أبو بكر العطار عبد القدوس قال: قال علي بن المديني: قال يحيى بن سعيد: قال سليمان التيمي: ذهبوا بصحيفة جابر بن عبد الله إلى الحسن البصري فأخذها، أو قال فرواها، وذهبوا بها إلى قتادة فرواها، وأتوني بها فلم أروها، يقول: رددتها.

- وأخرجه الحاكم في " المستدرك " كتاب البيوع (٦٤/٢) رقم (٢٣٣٧) قال: أخبرنا أبو بكر بن إسحاق، أنبأ محمد بن شاذان الجوهري، ثنا معلى بن منصور، ثنا عيسى بن يونس، عن سعيد، عن قتادة، عن سليمان اليشكري، به بمثله.

قال الذهبي: صحيح.

- وأخرجه الخرائطي في " مكارم الأخلاق " باب ما جاء في حفظ الجار وحسن مجاورته من الفضل (ص٩٨) رقم (٢٥٨) قال: حدثنا شعيب بن أيوب الصريفيني، حدثنا أبو أسامة، عن سعيد بن أبي عروبة، حدثنا قتادة، عن سليمان اليشكري، به بمثله.

- **ورواه الزهري عن أبي سلمة عن جابر، واختلف عنه.**

- أخرجه عبد الرزاق في " مصنفه " كتاب البيوع، باب: إذا ضربت الحدود فلا شفعة (٧٩/٨) رقم (١٤٣٩١)، وعنه أحمد (٦٢/٢٢) رقم (١٤١٥٧)، ومن طريق عبد الرزاق البخاري، كتاب البيوع، باب بيع الشريك من شريكه (٧٩/٣) رقم (٢٢١٣)، وفي كتاب البيوع، باب بيع الشريك من شريكه (٧٩/٣) رقم (٢٢١٤)، وفي كتاب البيوع، باب: الشفعة فيما لم يقسم، فإذا وقعت الحدود فلا شفعة (٨٧/٣) رقم (٢٢٥٧)، والترمذي، أبواب البيوع، باب ما جاء إذا حدت الحدود ووقعت السهام فلا شفعة (٤٦/٣) رقم (١٣٧٠) قال: أخبرنا معمر، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن جابر بن عبد الله قال: " إنما جعل رسول الله ﷺ الشفعة في كل ما لم يقسم، فإذا وقعت الحدود، وصرفت الطرق، فلا شفعة ".

واللفظ لعبد الرزاق.

قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، وقد رواه بعضهم مرسلا، عن أبي سلمة، عن النبي ﷺ.

- وأخرجه أحمد (٤٢٨/٢٣) رقم (١٥٢٨٩) قال: حدثنا عفان، حدثنا عبد الواحد بن زياد، حدثنا معمر، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن جابر قال: " قضى رسول الله ﷺ بالشفعة في كل ما لم يقسم، فإذا وقعت الحدود، وصرفت الطرق، فلا شفعة ".

- وأخرجه أبو داود الطيالسي (٢٦٨/٣) رقم (١٧٩٧) قال: حدثنا صالح، عن الزهري، عن أبي سلمة، به بنحوه.

- وأخرجه أحمد (٢٤٦/٢٣) رقم (١٤٩٩٩) قال: حدثنا أزهر بن القاسم، حدثنا صالح بن أبي الأخضر، عن الزهري، عن أبي سلمة، به بنحوه.

- **وخالفهما مالك.**

- أخرجه النسائي في " الكبرى " كتاب البيوع، ذكر الشفع وأحكامها (٩٤/٦) رقم (٦٢٦١) عن سليمان بن داود، عن عبد الملك بن عبد العزيز الماجشون، عن مالك، عن الزهري، عن سعيد، وأبي سلمة، كلاهما عن أبي هريرة:" أن رسول الله ﷺ قضى بالشفعة فيما لم يقسم، فإذا وقعت الحدود، فلا شفعة ".

- وأخرجه مالك في الموطأ رواية يحيى بن يحيى الليثي " كتاب الشفعة، باب ما تقع فيه الشفعة (٧١٣/٢) رقم (١) عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، أن رسول الله ﷺ: " قضى بالشفعة، فيما لم يقسم بين الشركاء، فإذا وقعت الحدود بينهم فلا شفعة فيه".

قال مالك: وعلى ذلك السنة التي لا اختلاف فيها عندنا.

- وأخرجه الطحاوي في " شرح معاني الآثار" كتاب الشفعة، باب الشفعة بالجوار (١٢١/٤) رقم (٥٩٩١) قال: حدثنا إبراهيم بن مرزوق، قال: ثنا أبو عامر، والقعنبي، قالا: ثنا مالك بن أنس، عن ابن شهاب، عن ابن المسيب، قال: قضى رسول الله ﷺ بالشفعة فيما لم يقسم فإذا وقعت الحدود فلا شفعة.

- أخرجه الطحاوي في " شرح معاني الآثار" كتاب الشفعة، باب الشفعة بالجوار (١٢١/٤) رقم (٥٩٩٢) قال: حدثنا يونس، قال: أخبرنا ابن وهب، قال: أخبرني مالك، عن ابن شهاب، عن ابن المسيب، وأبي سلمة مثله.

- وأخرجه ابن أبي شيبة في " مصنفه " كتاب البيوع والأقضية، من قال: إذا صرفت الطرق والحدود فلا شفعة (٤/٥٢٠) رقم (٢٢٧٤٣) قال: حدثنا وكيع، قال: حدثنا مالك بن أنس، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، وأبي سلمة، قالا: " قضى رسول الله ﷺ بالشفعة ما لم يقسم، فإذا وقعت الحدود فلا شفعة ".

قال البيهقي: وقد تابع معمرا على وصل الحديث صالحُ بن أبي الأخضر، وعبد الرحمن بن إسحاق، ورواه عكرمة بن عمار، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن جابر، وأما حديث مالك، عن ابن شهاب الزهري، عن سعيد، وأبي سلمة، فقد رواه عبد الملك بن الماجشون، وأبو عاصم، ويحيى بن أبي قتيلة، عن مالك، موصولا بذكر أبي هريرة فيه، ورواه ابن جريج، وابن إسحاق، عن الزهري فقالا: عن سعيد، أو أبي سلمة، عن أبي هريرة، وكان ابن شهاب لا يشك في روايته عن أبي سلمة، عن جابر موصولا، ولا في روايته عن ابن المسيب، عن النبي ﷺ مرسلا، وإنما كان يشك في روايته عنهما، عن أبي هريرة، وقد قامت الحجة بروايته، عن أبي سلمة، عن جابر، وكذلك رواه أبو الزبير، عن جابر، وقال المزني رحمه الله، ورواه في المختصر بعد حديث مالك، ووصله من حديث غير مالك: أيوب، وأبو الزبير، عن جابر، عن النبي ﷺ مثل معنى حديث مالك، وإنما وصله الشافعي من حديث معمر، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن جابر، ومن حديث ابن جريج، عن أبي الزبير، عن جابر، فذكر أيوب خطأ وقع في كتاب المزني، والله أعلم.(١).

وقال ابن عبد البر في " التمهيد " (٧/٣٦): هكذا روى هذا الحديث عن مالك أكثر الرواة للموطأ وغيره مرسلا إلا عبد الملك بن عبد العزيز الماجشون وأبا عصام النبيل ويحيى بن إبرهيم بن داود بن أبي قبيلة المدني وأبا يوسف القاضي وسعيدا الزبيري، فإنهم رووه عن مالك بهذا الإسناد متصلا عن أبي هريرة مسندا، واختلف فيه عن ابن وهب عن مالك فروي عنه مرسلا كما في " الموطأ "، وروي عنه مسندا كرواية ابن الماجشون ومن تابعه، وكذلك اختلف فيه عن مطرف، عن مالك سواء، ورواه عبد الله بن محمد بن ربيعة القدامي، عن مالك عن ابن شهاب، عن سعيد، عن أبي هريرة، ولم يذكر أبا سلمة،

(١) ينظر: معرفة السنن والآثار، كتاب الصلح، باب الشفعة (٨/٣٠٩) رقم (١١٩٩٢).

والقدامي ضعيف منكر الحديث، فأما رواية ابن الماجشون لهذا الحديث، فأخبرنا خلف بن قاسم الحافظ، وأحمد بن فتح قالا: حدثنا أحمد بن الحسن بن عتبة الرازي، قال: حدثنا أبو بكر محمد بن أصبغ بن مليح المرادي، قال: حدثنا أبو الربيع سليمان بن داود بن حماد المهري، قال: حدثنا عبد الملك بن عبد العزيز الماجشون، قال: أخبرني مالك بن أنس، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، وأبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة،" أن رسول الله ﷺ قضى بالشفعة فيما لم يقسم فإذا وقعت الحدود فلا شفعة ... وأما رواية أبي عاصم فحدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن عبيد، قال: حدثنا إسماعيل بن إسحاق، قال: حدثنا علي بن عبد الله المديني، قال: حدثنا أبو عاصم الضحاك بن مخلد الشيباني، قال، حدثنا مالك، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة، قال قال رسول الله ﷺ الشفعة فيما لم يقسم فإذا وقعت الحدود فلا شفعة، قال إسماعيل بن إسحاق، قال علي بن المديني، قلت: لأبي عاصم من أين سمعت هذا من مالك، يعني حديث الشفعة مسندا؟ فقال: سمعت منه بمنى أيام أبي جعفر، وقال علي بن عمر: حدثنا عثمان بن أحمد وأبو سهل بن زياد وأبو بكر الشافعي، قالوا: حدثنا إسماعيل بن إسحاق، قال: حدثنا علي بن نصر، قالوا لأبي عاصم: إن الناس يخالفونك، في مالك في حديث الشفعة فلا يذكرون فيه أبا هريرة؟ فقال أبو عاصم: هاتوا من سمعه من مالك في الوقت الذي سمعته أنا فيه إنما كان قدم علينا أبو جعفر مكة، فاجتمع الناس إليه، وسألوه أن يأمر مالكا أن يحدثهم، فأمره، فسمعته من مالك في ذلك الوقت، قال علي بن نصر: وهذا في حياة ابن جريج؛ لأن أبا عاصم خرج من مكة إلى البصرة حين مات ابن جريج ولم يعد، وقد كان أبو عاصم يهيب إسناد هذا الحديث حتى بلغته رواية ابن إسحاق له عن الزهري فرجع إلى الحديث به، قال إسماعيل: حدثناه علي بن المديني، قال: حدثنا يحيى بن آدم، قال: حدثنا عبد الله بن إدريس، عن محمد بن إسحاق، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال:" الشفعة فيما لم يقسم فإذا وقعت الحدود فلا شفعة"، وأخبرنا أحمد بن عبد الله بن محمد، قال: حدثني أبي، قال: حدثنا محمد بن قاسم، قال:

حدثنا مالك بن عيسى، قال: حدثنا إبرهيم بن مرزوق ويزيد بن سنان، قالا: حدثنا أبو عاصم، عن مالك، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ :" قضى بالشفعة فيما لم يقسم فإذا وقعت الحدود فلا شفعة "، زاد يزيد بن سنان قال أبو عاصم: ثم لقيت مالكا بعد ثلاث سنين فحدثناه فلم يذكر أبا سلمة ولم يذكر أبا هريرة وجعله عن سعيد أن رسول الله ﷺ وأخبرنا محمد بن عمروس حدثنا علي بن عمر الحافظ حدثنا أبو بكر حدثنا عبد الله بن محمد بن زياد النيسابوري حدثنا يزيد بن سنان وبكار بن قتية وأبو أمية محمد بن إبراهيم بن مسلم ومحمد بن إسحاق الصاغاني قالوا حدثنا أبو عاصم النبيل الضحاك بن مخلد، عن مالك بن أنس، عن ابن شهاب، عن سعيد وأبي سلمة، عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ:" قضى بالشفعة فيما لم تقع الحدود فإذا وقعت الحدود فلا شفعة"، ورواه أبو قلابة الرقاشي وعبد الدوري ومحمد بن العوام الزيادي ومحمد بن سنان القزاز كلهم عن أبي عاصم بإسناده ومعناه، ولفظ أبي قلابة:" قضى رسول الله ﷺ بالشفعة فيما لم يقسم فإذا حدت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة "، ورواه إبراهيم بن هاني، عن أبي عاصم، عن مالك، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن النبي ﷺ مسندا، قال علي بن عمر: وحدثنا أبو علي الصفار، حدثنا أبو داود السجستاني، قال: سمعت أبا جعفر الدارمي أحمد بن سعيد قال: قال أبو عاصم: هكذا حدثنا به مالك سنة ست وأربعين، كأنه يقول عن سعيد مرسل، وعن أبي سلمة عن أبي هريرة، وأما رواية يحيى بن أبي قتيلة فحدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أبو بكر عبيد بن محمد العمري بمصر قال: حدثني أبو إبراهيم يحيى بن أبي قتيلة المدني، عن مالك عن الزهري، عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ : " الشفعة فيما لم يقسم، فإذا وقعت الحدود فلا شفعة "، وحدثنا أحمد بن فتح قال: حدثنا أحمد بن الحسن الرازي، قال: حدثنا أبو بكر عبيد الله بن محمد بن عبد العزيز العمري القاضي إملاء، قال: حدثنا أبو إبراهيم يحيى ابن أبي قتيلة المدني، قال: حدثنا مالك بن أنس عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، وأبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ فذكره، حدثنا خلف بن

قاسم، حدثنا عبد الله بن جعفر بن الورد وأحمد بن الحسن بن إسحاق، قالا: حدثنا عبيد الله بن محمد العمري، قال: حدثنا أبو إبراهيم يحيى ابن أبي قتيلة المدني، عن مالك بن أنس، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ :" الشفعة فيما لم يقسم فإذا وقعت الحدود فلا شفعة"، وأخبرنا محمد، حدثنا علي بن عمر، حدثنا أبو بكر الشافعي، حدثنا أبو إسماعيل الترمذي، قال: حدثنا يحيى بن أبي قتيلة، حدثنا مالك عن الزهري، عن سعيد وأبي سلمة، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ:" الشفعة فيما لم يقسم فإذا وقعت الحدود فلا شفعة "، وأما رواية ابن وهب على الاتصال؛ فحدثنا خلف بن القاسم وأحمد بن فتح قالا: حدثنا أبو أحمد عبد الله ابن محمد بن ناصح المفسر، قال: حدثنا أبو محمد عبد الرحمن بن إسماعيل الكوفي، قال: حدثنا يونس بن عبد الأعلى، قال: حدثنا ابن وهب، قال: أخبرني مالك بن أنس، عن ابن شهاب، عن سعيد ين المسيب وأبي سلمة ابن عبد الرحمن، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قضى بالشفعة فيما لم يقسم فإذا وقعت الحدود فلا شفعة "، وقد ذكر الطحاوي أن قتيبة المهري رواه عن مالك كما رواه ابن الماجشون وأبو عاصم، والله أعلم، وذكر الدارقطني من رواية أبي يوسف القاضي، ومطرف بن عبد الله المدني، وابن وهب وسعيد بن داود الزبيري بالأسانيد عنهم، عن مالك، عن الزهري، عن سعيد وأبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال أبو عمر – ابن عبد البر-: وأما سائر أصحاب ابن شهاب غير مالك فإنهم اختلفوا فيه عليه أيضا، فرواه عنه محمد بن إسحاق كما ذكرنا عن سعيد، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺلم يذكر أبا سلمة، ورواه ابن وهب، عن يونس بن يزيد، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب مرسلا، لم يذكر أبا سلمة وجعله مرسلا عن سعيد، رواه ابن جريج، عن ابن شهاب، عن أبي سلمة، أو عن سعيد بن المسيب، أو عنهما جميعا، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ :" إذا قسمت الأرض أو حدت فلا شفعة"، هكذا ذكره محمد بن يحيى، عن حسن بن الربيع، عن ابن إدريس، عن ابن جريج، ولم يروه عبد الرزاق عن ابن جريج، ورواه معمر، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن جابر، قال: إنما جعل رسول الله ﷺ الشفعة فيما لم يقسم، فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا

شـــفعة "،لم يذكر ســـعيدا، وجعله عن جابر، هكذا رواه عبد الرزاق ومحمد بن ثور وهشـــام بن يوســـف عن معمر، أخبرنا خلف بن القاســـم، قال: حدثنا أبو الميمون البجلي بدمشـــق، قال: حدثنا أبو زرعة، قال: قال لي: أحمد بن حنبل رواية معمر عن الزهري في حديث الشـفعة حسـنة، قال: وقال لي يحيى بن معين: رواية مالك أحب إلي وأصح في نفسـي مرســلا عن ســعيد وأبي ســلمة - قال أبو عمر - ابن عبد البر-: كان ابن شــهاب رحمه الله أكثر الناس بحثا على هذا الشـــأن فكان ربما اجتمع له في الحديث جماعة فحدث به مرة عنهم ومرة عن أحدهم ومرة عن بعضـــهم على قدر نشـــاطه في حين حديثه، وربما أدخل حديث بعضهم في حديث بعض كما صنع في حديث الإفك وغيره، وربما لحقه الكسل فلم يسنده، وربما انشـرح فوصـل وأسـند على حسـب ما تأتي به المذاكرة، فلهذا اختلف أصحابه عليه اختلافا كبيرا في أحاديثه، ويبين لك ما قلنا روايته لحديث ذي اليدين رواه عنه جماعة، فمرة يذكر فيه واحدا ومرة اثنين، ومرة جماعة، ومرة جماعة غيرها، ومرة يصـــل، ومرة يقطع، وحديثه هذا في الشـــفعة حديث صـــحيح معروف عند أهل العلم مســـتعمل عند جميعهم لا أعلم بينهم في ذلك اختلافا، كل فرقة من علماء الأمة يوجبون الشـفعة للشـريك في المشاع من الأصول الثابتة التي يمكن فيها صرف الحدود وتطريق الطرق.

قال ابن عبد البر في " التمهيد " (٤٧/٧): وهذا الحديث يرويه عبد الملك بن أبي ســـليمان، عن عطاء، عن جابر، قال: قال رســـول الله ﷺ :" الجار أحق بشـــفعة جاره ينتظر بها وإن كان غائبا إذا كان طريقهما واحدة"، حدثنا عبد الله بن محمد، حدثنا محمد بن بكر، حدثنا أبو داود، حدثنا أحمد بن حنبل، حدثنا هشـــيم، أنبأنا عبد الملك، عن عطاء، عن جابر بن عبد الله فذكره، ويحتمل أن يكون الجار المذكور في هذا الحديث هو الشـــريك في المشـــاع، والعرب قد تســـمي الشـــريك جارا والزوجة جارة، وإذا حمل على هذا لم تتعارض الأحاديث، على أني أقول: إن حديث عبد الملك هذا في ذكر الطريق قد أنكره يحيى القطان وغيره، وقالوا لو جاء بآخر مثله ترك حديثه، وليس عبد الملك هذا مما يعارض به أبو ســـلمة وأبو الزبير، وفيما ذكرنا من روايتهما عن جابر ما يدفع رواية عبد الملك هذه، وإيجاب الشـــفعة إيجاب حكم، والحكم إنما يجب بدليل لا معارض له، وليس في الشـــفعة أصـــل لا اعتراض

فيه، ولا خلاف إلا في الشـــريك المشـــاع فقف عليه، وفي قول جابر بن عبد الله إنما جعل رسـول الله ﷺ الشـفعة في كل شـرك ربع أو حائط"، ما ينفي الشـفعة في غير المشـاع من العقار، وفي قوله ﷺ :" إذا قسـمت الأرض وحدت فلا شـفعة "، ما ينفي شـفعة الجار، وبالله التوفيق ".

وقال ابن حجر: تنبيهان:

الأول: اختلف على الزهري في هذا الإسناد؛ فقال مالك عنه، عن أبي سلمة، وابن المسيب مرسـلا، كذا رواه الشـافعي وغيره، ورواه أبو عاصـم والماجشـون عنه فوصـله بذكر أبي هريرة، أخرجه البيهقي، ورواه ابن جريج عن الزهري كذلك، لكن قال عنهما أو عن أحدهما ، أخرجه أبو داود، والمحفوظ روايته عن أبي سلمة، عن جابر موصولا، وعن ابن المسيب عن النبي ﷺ مرسلا، وما سوى ذلك شذوذ ممن رواه، ويقوي طريقه عن أبي سلمة عن جابر، متابعة يحيى بن أبي كثير له عن أبي سلمة عن جابر ثم ساقه كذلك.

الثاني: حكى بن أبي حاتم عن أبيه أن قوله فإذا وقعت الحدود إلخ مدرج من كلام جابر، وفيه نظر؛ لأن الأصـل أن كل ما ذكر في الحديث فهو منه حتى يثبت الإدراج بدليل، وقد نقل صالح بن أحمد عن أبيه أنه رجح رفعها[1].

(١) فتح الباري، كتاب الشفعة، السلم في الشفعة (٤/٤٣٧).

الوجه الرابع

ومن ذلك: إعلالهم بظن أن الحديث أدخل على الـشيخ، كما ترى في "لـسان الميزان" في ترجمة الفضل بن الحباب وغيرها.

تخريج الحديث.

الحديث المذكور أورده ابن حجر في "لسان الميزان" قال: روى عنه ابن عبد البر في "الاستذكار" من طريقه حديثا منكرا جدا، ما أدري من الآفة فيه ؟ قال ابن عبد البر: أخبرنا أحمد بن قاسم ومحمد بن إبراهيم ومحمد بن الحكم، قالوا: حدثنا محمد بن معاوية، حدثنا الفضل بن الحباب، حدثنا هشام بن عبد الملك الطيالسي، حدثني شعبة، عن أبي الزبير، عن جابر ﷺ قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: "من وسع على نفسه وأهله يوم عاشوراء وسع الله عليه سائر سنته"، قال جابر: جربناه فوجدناه كذلك، وقال أبو الزبير مثله، وقال شعبة مثله، وشيوخ ابن عبد البر الثلاثة موثقون، وشيخهم محمد بن معاوية هو ابن الأحمر، راوي السنن عن النسائي، وثقه ابن حزم وغيره، فالظاهر أن الغلط فيه من أبي خليفة، فلعل ابن الأحمر سمعه منه بعد احتراق كتبه، والله أعلم [1].

- **ترجمة الفضل بن الحباب.**

هو الفضل بن الحباب بن محمد بن شعيب، أبو خليفة الجمحي البصري، اسم أبيه عمرو، ولقبه الحباب. ولد سنة ست ومائتين. روى عنه: مسلم بن إبراهيم، والوليد بن هشام القحذمي، وسليمان بن حرب، وغيرهم. روى عنه: أبو بكر الجعابي، وأبو بكر الإسماعيلي، وأبو أحمد الغطريفي، والطبراني، وابن عدي، وغيرهم. ذكره ابن حبان في "الثقات" [2]. وقال الخليلي: احترقت كتبه، منهم من وثقه ومنهم من تكلم فيه، وهو إلى التوثيق أقرب، والمتأخرون أخرجوه في الصحيح وآخر من أكثر عنه أبو أحمد الغطريفي

(١) ينظر: لسان الميزان (٤/٤٤٠) ترجمة (١٣٤٠). وينظر: الاستذكار لابن عبد البر، كتاب الصيام، باب صيام يوم عاشوراء (٣/٣٣٠).

(٢) (٩/٨) رقم (١٤٨٨٨).

الجرجاني[١]. وقال مسلمة بن قاسم: كان ثقة مشهورا كثير الحديث، وكان يقول بالوقف، وهو الذي نقم عليه[٢]. وقال الذهبي: كان ثقة عالما، ما علمت فيه لينا إلا ما قال السليماني: إنه من الرافضة، فهذا لم يصح عن أبي خليفة[٣].

وقال الشيخ أحمد بن الصديق الغماري: فإن قيل: قد قال الحافظ: لعل ابن الأحمر سمعه منه – يعني من أبي خليفة - بعد احتراق كتبه فغلط فيه.

فالجواب: أن هذا مجرد ظن لا يغني من الحق شيئا، بل هو أكذب الحديث كما قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وأيضا فإن احتراق كتبه ما أتى به إلا أبو يعلى الخليلي، ولم يبين مصدره ولا كيفيته، وهل احترق جميع كتبه أم بعضها؟ وهل بلغه خبر ذلك من مصدر صحيح أم لا؟ فإنه كان متأخرا عنه، ولعله ولد بعد وفاة أبي خليفة بنحو سبعين سنة، فإنه بين وفاتيهما مائة وإحدى وأربعين سنة، وأيضا فإن احتراق الكتب لا يؤثر في الثقة؛ لأنه مع ثقته لا يحدث بما لا يتيقنه، وإلا كان ضعيفا كابن لهيعة الذي كثرت المناكير في حديثه بعد احتراق كتبه، ولم يعرف شيء من ذلك في أحاديث أبي خليفة، ولا أمكن لكبار الحفاظ أئمة الجرح والتعديل أن يجدوا له غلطة، بل غاية ما ذكر له الدارقطني، وهو إمام أئمة الشأن في عصره، حديثا واحدا أخطأ في سنده لا في متنه، فقال عن مالك، عن الزهري، عن عروة، والمحفوظ عن مالك، عن صالح بن كيسان، عن عروة، أي أبدل صالح بن كيسان بالزهري، وهذا بعد تسليمه، لا شيء بالنسبة لكثرة ما روي، بل لم يسلم من مثله مخلوق لا مالك ولا أمثاله من أهل المرتبة العليا في الضبط والإتقان، ومنهم الدارقطني نفسه، فلو فرضنا أنه وهم في عشرين حديثا، وقد روى الآلاف، لما دل ذلك على ضعفه ولا ضعف هذا الحديث، فضلا عن نكارته لأنه لم ينفرد به حتى يظن وهمه فيه، بل توبع عليه من حديث جابر نفسه وهو الطريق المذكور بعده[٤].

---

(١) الإرشاد (٢/٥٢٦).

(٢) ينظر: لسان الميزان (٤/٤٤٠) ترجمة (١٣٤٠). وينظر: الاستذكار لابن عبد البر، كتاب الصيام،باب صيام يوم عاشوراء (٣/٣٣٠).

(٣) ميزان الاعتدال (٣/٣٥٠) رقم (٦٧١٧).

(٤) ينظر: هدية الصغراء بتصحيح حديث التوسعة يوم عاشوراء (ص١٩).

قلت: من المعلوم أن الأئمة المتقدمين كانوا يعتمدون في تعليل الروايات على ما يحفظونه من أحاديث الرواة وما يعرفونه من أحوالهم، وما يقررونه من قواعد الرواية وتعليل المرويات، وليس على ما يدون ويكتب في المصنفات فقط؛ وذلك لقرب عهدهم بالرواية ومعاصرتهم للرواة غالبا، ومعرفتهم التامة بأحوالهم، واستحضارهم لأحاديثهم وغير ذلك.

أما المتأخرون فبجانب أن الله رزقهم المعرفة والفهم إلا أن طول العهد بينهم وبين الرواة، وعدم مشاهدتهم لأحوالهم، واستحضارهم لأحاديثهم وغير ذلك، جعل نقدهم للروايات، ومعرفتهم أخطاء الرواة يعتمد غالبا على ما كتبه الأئمة المتقدمون وحرروه في مصنفاتهم، فتعليلهم الروايات وأحكامهم على الرواة غالبا ما تأتي عن طريق النظر في القرائن.

وقد أشار إلى ذلك الإمام الحاكم، فقال: إن الصحيح لا يعرف بروايته فقط، وإنما يعرف بالفهم والحفظ وكثرة السماع، وليس لهذا النوع من العلم عون أكثر من مذاكرة أهل الفهم والمعرفة ليظهر ما يخفى من علة الحديث، فإذا وجد مثل هذه الأحاديث بالأسانيد الصحيحة غير مخرجة في كتابي الإمامين البخاري ومسلم لزم صاحب الحديث التنقير، عن علته، ومذاكرة أهل المعرفة به لتظهر علته[1].

وقال الحافظ ابن رجب رحمه الله: حذاق النقاد من الحفاظ لكثرة ممارستهم للحديث، ومعرفتهم بالرجال وأحاديث كل واحد منهم، لهم فهم خاص يفهمون به أن هذا الحديث يشبه حديث فلان ولا يشبه حديث فلان فيعللون الأحاديث بذلك، وهذا مما لا يعبر عنه بعبارة تحصره، وإنما يرجع فيه أهله إلى مجرد الفهم والمعرفة، التي خصوا بها عن سائر أهل العلم[2].

وهذا ما قرره الحافظ ابن حجر هنا، فقد صرح في أول كلامه أنه لا يدري ممن الآفة في هذا الحديث، ونقل ما ذكره الخليلي عن أبي خليفة من احتراق كتبه، ثم قال: فالظاهر أن الغلط فيه من أبي خليفة، فلعل ابن الأحمر سمعه منه بعد احتراق كتبه، والله أعلم.

(١) علوم الحديث،ذكر النوع التاسع عشر من علوم الحديث وهو معرفة الصحيح والسقيم (ص٥٩).
(٢) شرح علل الترمذي لابن رجب (١٦٣/١).

فكأن الحافظ ابن حجر يريد أن يقول: إذا ثبت ما ذكره الخليلي عن أبي خليفة؛ فاحتمال أن يكون الخطأ منه.

فهذا التعليل من الحافظ ابن حجر إنما هو على سبيل الاحتمال وليس على جهة اليقين، والدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال.

ثانيا: أن هذا المثال الذي مثل به المعلمي اليماني رحمه الله لا يتطابق مع القاعدة التي ذكرها حيث إن الإسناد فيه أكثر من علة، والقاعدة مفروضة في أن الإسناد ظاهره الصحة، وبيان ذلك:

١- أن شعبة تكلم في أبي الزبير [1]، وترك الرواية عنه لأمور أخذها عليه، وهذا الحديث من رواية شعبة عن أبي الزبير.

---

(١) أبو الزبير: هو محمد بن مسلم بن تدرس القرشي الأسدي ، أبو الزبير المكي، مولى حكيم بن حزام. روى عن: ابن عباس، وعائشة، و ابن عمروغيرهم. روى عنه: أيوب السختياني، وشعبة، والسفيانان، وحماد بن سلمة، ومالك وغيرهم. قال رقاء: قلت لشعبة: ما لك تركت حديث أبي الزبير؟ قال: رأيته يزن ويسترجح في الميزان. وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث إلا أن شعبة تركه لشيء زعم أنه رآه فعله في معاملة، وقد روى عنه الناس وقال الدارمي عن ابن معين: ثقة، وقال العجلي: ثقة. وقال ابن أبي حاتم: حدثني أبي، نا نعيم بن حماد، قال سمعت بن عيينة يقول: حدثنا أبو الزبير وهو أبو الزبير أي كأنه يضعفه ... وقال يونس بن عبد الأعلى: سمعت الشافعي يقول: أبو الزبير يحتاج إلى دعامة ... وقال أبو حاتم فقال: يكتب حديثه ولا يحتج به، وهو أحب إلى من أبي سفيان طلحة بن نافع. وقال ابن أبي حاتم: سألت أبا زرعة عن أبي الزبير فقال: روى عنه الناس، قلت: يحتج بحديثه، قال: إنما يحتج بحديث الثقات، وقال يعقوب بن شيبة: ثقة صدوق وإلى الضعف ما هو، وقال النسائي: ثقة وذكره ابن حبان في " الثقات "، وقال: كان من الحفاظ، وكان عطاء يقدمه إلى جابر ليحفظ له... ولم ينصف من قدح فيه؛ لأن من استرجح في الوزن لنفسه لم يستحق الترك من أجله، وقال ابن عدي: وللثوري، عن أبي الزبير غير ما ذكرت من الحديث من المشاهير والغرائب، وقد حدث عنه شعبة أيضا أحاديث إفرادات، كل حديث ينفرد به رجل عن شعبة، ولزهير، عن أبي الزبير، عن جابر نسخة، ولحماد بن سلمة، عن أبي الزبير عن جابر أحاديث، وروى هشيم، عن أبي الزبير عن جابر أحاديث، وروى ابن عيينة عنه أحاديث، وروى ابن جريج، عن أبي الزبير نسخة وروى مالك، عن أبي الزبير أحاديث وكفى بأبي الزبير صدقا إن حدث عنه مالك، فإن مالكا لا يروي إلا عن ثقة، ولا أعلم أحدا من الثقات تخلف، عن أبي الزبير إلا قد كتب عنه، وهو في نفسه ثقة إلا أن يروي عنه بعض الضعفاء فيكون ذلك من جهة الضعيف، ولا يكون من قبله، و أبو الزبير يروي أحاديث صالحة ولم يتخلف عنه أحد، وهو

قال ورقاء: قلت لشعبة: ما لك تركت حديث أبي الزبير؟ قال: رأيته يزن ويسترجح في الميزان، وقال أبو داود الطيالسي: قال شعبة: لم يكن في الدنيا شيء أحب إلي من رجل يقدم من مكة, فأسأله عن أبى الزبير, فقدمت مكة فسمعت عن أبي الزبير, فبينا أنا جالس عنده ذات يوم , إذ جاءه رجل فسأله عن مسألة فرد عليه , فافترى عليه , فقلت له: يا أبا الزبير تفتري على رجل مسلم؟ قال: إنه أغضبني , قلت: من يغضبك تفتري عليه لا رويت عنك حديثا أبدا , قال: وكان يقول: في صدري أربعمائة لأبي الزبير عن جابر , والله لا أحدث عنك حديثا أبدا، وقال حفص بن عمر الحوضي: قيل لشعبة: لم تركت أبا الزبير؟ قال: رأيته يسيء الصلاة فتركت الرواية عنه[1].

وقال الإمام ابن حبان: ولم يسمع شعبة من أبي الزبير إلا حديثا واحدا أن النبي ﷺ صلى على النجاشي، أخبرنا أبو يعلى وجماعة، ثنا عبيد الله بن معاذ، ثنا أبي عن شعبة، عن أبي الزبير، عن جابر:" أن النبي ﷺ صلى على النجاشي"[2].

صدوق وثقة لا بأس به، وقال العلائي: مشهور بالتدليس. وقال الذهبي: حافظ ثقة ... وكان مدلسا واسع العلم. وقال في موضع آخر: صدوق مشهور، اعتمده مسلم وروى له البخاري متابعة، تكلم فيه شعبة لكونه استرجح في وزنه، قلت: لعله ما أبصر، وقيل: تركه؛ لأنه رآه يسيء صلاته، وقيل: لأنه رآه خاصم ففجر، وقيل: كان بزي الشرط. وقال ابن حجر: صدوق إلا أنه يدلس، من الرابعة، مات سنة ست وعشرين – ومائة.

قلت: قد ذكره ابن حجر في الطبقة الثالثة من المدلسين، وقال: من التابعين مشهور بالتدليس، ووهم الحاكم في كتاب علوم الحديث فقال: في سنده وفيه رجال غير معروفين بالتدليس، وقد وصفه النسائي وغيره بالتدليس.

ينظر: الضعفاء للعقيلي (١٣٠/٤) رقم (١٦٩٠)، والطبقات لابن سعد (٣٠/٦) رقم (١٥٧٥)، وتاريخ ابن معين رواية الدارمي (ص١٩٧) رقم (٧٢١)، والثقات للعجلي (٢٥٣/٣) رقم (١٦٤٧)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٧٤/٨) رقم (٣١٩)، وتهذيب الكمال (٤٠٢/٢٦) رقم (٥٦٠٢)، والثقات لابن حبان (٣٥١/٥) رقم (٥١٦٥)، والكامل لابن عدي (٢٩٣/٧) رقم (١٦٢٩)، وجامع التحصيل للعلائي (ص١١٠) رقم (٥٠)، والكاشف للذهبي (٢١٦/٢) رقم (٥١٤٩)، والمغني في الضعفاء للذهبي (٢٦٤/٢) رقم (٥٩٨٠)، وتقريب التهذيب (ص٥٠٦) رقم (٦٢٩١) وطبقات المدلسين لابن حجر، المرتبة الثالثة (ص٤٥) رقم (١٠١).

(١) ينظر: الضعفاء للعقيلي (١٣٠/٤) رقم (١٦٩٠).

(٢) ينظر: المجروحين لابن حبان (١٥١/١) رقم (٨٤).

وقال الخليلي: شعبة لا يروي عن أبي الزبير شيئا[١].

وقال ابن عدي: وللثوري، عن أبي الزبير غير ما ذكرت من الحديث من المشاهير والغرائب، وقد حدث عنه شعبة أيضا أحاديث إفرادات، كل حديث ينفرد به رجل عن شعبة، ولزهير، عن أبي الزبير، عن جابر نسخة، ولحماد بن سلمة، عن أبي الزبير عن جابر أحاديث، وروى هشيم، عن أبي الزبير عن جابر أحاديث، وروى ابن عيينة عنه أحاديث، وروى ابن جريج، عن أبي الزبير نسخة وروى مالك، عن أبي الزبير أحاديث وكفى بأبي الزبير صدقا إن حدث عنه مالك، فإن مالكا لا يروي إلا عن ثقة، ولا أعلم أحدا من الثقات تخلف، عن أبي الزبير إلا قد كتب عنه، وهو في نفسه ثقة إلا أن يروي عنه بعض الضعفاء فيكون ذلك من جهة الضعيف، ولا يكون من قبله، وأبو الزبير يروي أحاديث صالحة ولم يتخلف عنه أحد، وهو صدوق وثقة لا بأس به[٢].

٢- أن أبا الوليد الطيالسي ثقة مشهور مكثر عن شعبة[٣]، وأصحاب أبي الوليد معروفون،

---

(١) ينظر: الإرشاد (٤٩٥/٢)

(٢) الكامل (٢٩٣/٧) رقم (١٦٢٩).

(٣) هو: هشام بن عبد الملك الباهلي، مولاهم، أبو الوليد الطيالسي البصري. روى عن: شعبة وسليمان بن المغيرة وزائدة وزهير بن معاوية. روى عنه: البخاري، و أبو داود، و إبراهيم بن خالد اليشكري. قال ابن سعد: كان ثقة حجة ثبتا. وقال عبد الله بن أحمد: قلت له – يعني لأبيه -: كان أبو الوليد ثبتا؟ قال: لا؛ ما كان كتابه منقوطا ولا مشكولا ولكنه في حديث شعبة متقن، وقال مرة: أتقن حديث شعبة. وقال المروذي: قلت له: أيما أحب إليك الحوضي أو أبو الوليد؟ فقال: الحوضي أكيس من أبي الوليد و أثبت، كان متيقظا, وإن كان أبو الوليد حسن الحديث عن شعبة. وقال محمد بن مسلم: قلت لأحمد بن حنبل أبو الوليد أحب إليك في شعبة أو أبو النضر؟ قال: إن كان أبو الوليد يكتب عند شعبة فأبو الوليد، قلت لأحمد: فإني سمعت أبا الوليد يقول: بينا أنا أكتب عند شعبة إذ بصر، فقال وتكتب؟ فوضعت الألواح من يدى وجعلت أنظر إليه، وقال محمد بن مسلم: قال لي على ابن المدينى اكتب عن أبى الوليد الأصول، فإن غير الأصول تصيب، وقال أبو طالب: قال أحمد بن حنبل: أبو الوليد متقن، وقال أحمد بن سنان الواسطي: نا أبو الوليد أمير المحدثين، وقال ابن أبي حاتم: سئل أبي عن أبى الوليد؟ فقال: ثقة، سمعت أبى يقول: أبو الوليد إمام فقيه عاقل ثقة وما رأيت في يده كتابا قط، وسئل أبى عن أبى الوليد وحجاج بن المنهال؟ فقال: أبو الوليد عند الناس أكثر، كان يقال: سماعه من حماد بن سلمة فيه شئ كأنه سمع منه بأخرة، وكان حماد ساء حفظه في آخر عمره، وسمعت أبا زرعة وذكر أبا الوليد الطيالسي؟ فقال: أدرك نصف الإسلام وكان إماما في زمانه

وكذا حديث شـعبة معروف جمعه الأئمة، فلو كان هذا منه لأخرجه الأئمة في مصـنفاتهم، ولم أقف على أحد أخرجه بهذا الإسناد إلا ابن عبد البر.

٣- أن أبا الزبير مدلس، ولم يصـرح بالسـماع من جابر ﷺ هنا، ورواية شـعبة عنه لا تنفي احتمال تدليسه؛ لأن شعبة تكلم فيه كما تقدم.

قال العلائي: مشـهور بالتدليس، قال سـعيد بن أبي مريم ثنا الليث بن سـعد قال: جئت أبا الزبير فدفع لي كتابين، فانقلبت بهما، ثم قلت في نفسـي: لو أني عاودته فسـألته أسـمع هذا كله من جابر؟ قال: سـألته؟ فقال: منه ما سـمعت ومنه ما حدثت عنه، فقلت له: أعلم لي على ما سـمعت منه، فأعلم لي على هذا الذي عندي، ولهذا توقف جماعة من الأئمة عن الاحتجاج بما لم يروه الليث عن أبي الزبير عن جابر، وفي " صـحيح مسـلم " عدة أحاديث مما قال فيه أبو الزبير عن جابر، وليست من طريق الليث، وكأن مسلما رحمه الله اطلع على أنها مما رواه الليث عنه وإن لم يروها من طريقه، والله أعلم[١]. وقال الذهبي: حافظ ثقة ... وكان مدلسـا واسـع العلم[٢]. وقال في موضـع آخر: صـدوق مشـهور، اعتمده مسـلم وروى له البخاري متابعة، تكلم فيه شعبة لكونه استرجح في وزنه، قلت: لعله ما أبصر، وقيل: تركه؛ لأنه رآه يسـيء صـلاته، وقيل: لأنه رآه خاصـم ففجر، وقيل: كان بزي الشـرط[٣]. وقال ابن

جليلا عند الناس. وقال العجلي: بصري، ثقة ثبت في الحديث، وكان يروي عن سبعين امرأة، وكانت الرحلة بعد أبي داود إليه. وقال أبو محمد ابن الأخضر: كان ثقة متقنا، وقال ابن قانع: ثقة مأمون ثبت. وذكره ابن حبان في " الثقات"، وقال: كان من عقلاء الناس. وقال ابن حجر: ثقة ثبت، من التاسعة، مات سنة سبع وعشرين – ومائتين- وله أربع وتسعون. ينظر في ترجمته: الطبقات لابن سعد (٢١٩/٧) رقم (٣٣٥٨)، والعلل لأحمد رواية ابنه عبد الله (٣٦٩/٢) رقم (٢٦٤١)، والعلل لأحمد رواية المروذي (ص١٣٦) رقم (٣٤٠)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٦٦/٩) رقم (٢٥٣)، والثقات للعجلي (٣٣٠/٢) رقم (١٩٠٤)، وإكمال تهذيب الكمال (١٤٨/١٢) رقم (٤٩٥١)، والثقات لابن حبان (٥٧١/٧) رقم (١١٥٢١)، والتقريب لابن حجر (ص٥٧٣) رقم (٧٣٠).

(١) جامع التحصيل (ص١١٠) رقم (٥٠).

(٢) الكاشف (٢١٦/٢) رقم (٥١٤٩).

(٣) المغني في الضعفاء (٢٦٤/٢) رقم (٥٩٨٠)..

حجر: صدوق إلا أنه يدلس، من الرابعة، مات سنة ست وعشرين – ومائة[١].

قلت: قد ذكره ابن حجر في الطبقة الثالثة من المدلسين، وقال: من التابعين مشهور بالتدليس، ووهم الحاكم في كتاب علوم الحديث فقال: في سنده وفيه رجال غير معروفين بالتدليس، وقد وصفه النسائي وغيره بالتدليس[٢].

وقال في " هدي الساري ": أحد التابعين مشهور، وثقه الجمهور، وضعفه بعضهم لكثرة التدليس وغيره، ولم يرو له البخاري سوى حديث واحد في البيوع، قرنه بعطاء عن جابر، وعلق له عدة أحاديث، واحتج به مسلم والباقون[٣].

الخلاصة:

مما سبق يتبين أن هذا المتن مستنكر وأن الإسناد فيه أكثر من علة، وعلل ذلك الحافظ ابن حجر باحتمال أن يكون أبو خليفة الفضل بن الحباب حدث به بعد احتراق كتبه، والقواعد لا تبنى

على قول إمام ذكره على سبيل الاحتمال.

ثانيا: أما بالنسبة للحديث فقد رُوي حديث التَّوسعة على العيال يوم عاشوراء مرفوعًا من حديث جابر بن عبد الله وأبي هريرة، وعبد الله بن مسعود، وأبي سعيد الخدري، وعبد الله بن عمر ﷺ، وموقوفًا: على عمر بن الخطاب ﷺ، وبلاغًا: من قول التَّابعي إبراهيم بن محمد بن المنتشر رحمه الله.

١- أما حديث جابر بن عبد الله ﷺ، فقد روي عنه من طريقين.

- **الطريق الأول: طريق ابن عبد البر المتقدم.**

وأخرجه العراقي من طريق ابن عبد البر، ثم قال: ورجاله كما ترى رجال الصحيح، ليس فيه محل نظر غير أنه من رواية أبي الزبير، عن جابر معنعنا، وقد أخرج مسلم في " صحيحه " أكثر من مائة وأربعين حديثا، رواية أبي الزبير، عن جابر بعضها معنعن، وبعضها يحدثنا،

(١) طبقات المدلسين، المرتبة الثالثة (ص٤٥) رقم (١٠١).

(٢) تقريب التهذيب (ص٥٠٦) رقم (٦٢٩١) بتصرف.

(٣) هدي الساري، الفصل التاسع في سياق أسماء من طعن فيه من رجال هذا الكتاب (٤٤٢/١).

أو أخبرنا.

وأما البخاري فلم يخرج من رواية أبي الزبير عن جابر إلا حديثين: حديث في المخابرة، وحديث في النهي عن بيع الثمر قبل بدو الصلاح.

وكل من الحديثين فيه أبو الزبير مقرون بغيره، وقد ذكر له البخاري حديثا آخر لم يقرن معه غيره، ولكنه ذكره تعليقا مجزوما به، وهو حديث يعني جابرا.

وقد اختلف في أبي الزبير، فضعفه قوم مطلقا، ووثقه ابن معين والنسائي، واحتج به مسلم والترمذي وابن خزيمة وابن حبان.

وقال أبو أحمد بن عدي: لا أعلم أحدا من الناس يخلف عن الرواية عن أبي الزبير.

وأما أبو محمد بن حزم فإنه إنما يقبل من حديثه عن جابر ما صرح فيه بالتحديث، أو ما كان من رواية الليث بن سعد عنه، وإن كان معنعنا، فإن الليث لم يسمع منه إلا ما سمعه من جابر، وكذلك فعل أبو الحسن القطان أيضا.

وما لنا وتعنت ابن حزم في حديث فضائل الأعمال، وهو على شرط مسلم، وجماعة من الأئمة في الأحكام، فضلا عن الفضائل، وأقل أحوال هذا الطريق أن يكون حسنا، وحكمه حكم الصحيح في الاحتجاج به.

وأما بقية إسناد ابن عبد البر: فشيخه الأول هو: أحمد بن قاسم بن عبد الرحمن التميمي.

قال ابن عبد البر: كان ثقة فاضلا.

وشيخه الثاني: محمد بن إبراهيم بن سعيد بن أبي القراهند. قال الحميدي في " تاريخ الأندلس": كان من أضبط الناس لكتبه وأفهمهم لمعاني الرواية، ولي القضاء بمدينة سالم.

وشيخه الثالث: محمد بن عبد الله بن حكم الأموي القرطبي، وثقه ابن حزم فيما نقله الحميدي.

وأما محمد بن معاوية فهو ابن الأحمر أحد رواة السنن للنسائي عنه، وثقه ابن حزم وغيره.

وأما الفضل بن الحباب أبو خليفة، فوثقه ابن حبان وغيره، واحتج به هو والحاكم في " المستدرك "، وقال أبو يعلى الخليلي: احترقت كتبه، منهم من وثقه، ومنهم من تكلم فيه، وهو إلى التوثيق أقرب، قال: والمتأخرون أخرجوه في الصحيح، ونسبه السليماني إلى الرفض وهو غير صحيح، أنكره الذهبي في " الميزان ".

وهشام بن عبد الملك الطيالسي احتج به الشيخان، ووثقه أبو حاتم وغيره ... ومع هذا فلم ينفرد به أبو الزبير بل قد روي من طريق ابن المنكدر عن جابر[١].

- **والطريق الثاني:**

- أخرجه البيهقي في " شعب الإيمان " الثالث والعشرون من الشعب، الصيام (٣٣١/٥) رقم (٣٥١٢)، ومن طريقه العراقي في " التوسعة على العيال " رقم (٣) قال: أخبرنا علي بن أحمد بن عبدان، أخبرنا أحمد بن عبيد، حدثنا محمد بن يونس، حدثنا عبد الله بن إبراهيم الغفاري، حدثنا عبد الله بن أبي بكر ابن أخي محمد بن المنكدر، عن محمد بن المنكدر عن جابر، قال: قال رسول الله ﷺ: " من وسع على أهله يوم عاشوراء وسع الله على أهله طول سنته ". هذا إسناد ضعيف وروي من وجه آخر كما.

قال المعلمي اليماني: سنده ساقط جداً، هو من رواية الكديمي الكذاب، عن الغفاري التالف[٢].

وقال الشيخ الألباني: فهذا إسناد موضوع من أجل محمد بن يونس، وهو الكديمي، فإنه كذاب، قال ابن عدي: قد اتهم الكديمي بالوضع، وقال ابن حبان: لعله قد وضع أكثر من ألف حديث.

وشيخه عبد الله بن إبراهيم الغفاري قال الذهبي: وهو عبد الله بن أبي عمرو المدني يدلسونه لوهنه نسبه ابن حبان إلى أنه يضع الحديث وذكر له ابن عدي في فضل أبي بكر وعمر حديثين وهما باطلان، قال الحاكم: يروي عن جماعة من الضعفاء أحاديث موضوعة.

قلت: وهذا منها فإن شيخه عبد الله بن أبي بكر ابن أخي محمد بن المنكدر ضعيف كما في " الميزان ".

وأما الطريق الثاني: فأخرجه ابن عبد البر في " الاستذكار" من طريق أبي الزبير عنه وهذه الطريق مع أنها أصح طرق الحديث، كما قال السيوطي في " اللآلئ " (٦٣/٢)، فقد قال فيها

---

(١) التوسعة على العيال، حديث رقم (٢).

(٢) هامش الفوائد المجموعة (ص١٠٠) حديث رقم (٣٧).

الحافظ ابن حجر: هذا حديث منكر جدا.

كما نقله السيوطي نفسه عنه ولم يتعقبه بشيء، وقد حمل فيه الحافظ على الفضل بن الحباب وقال: لعله حدث به بعد احتراق كتبه.

قلت: وفيه علة أخرى وهي عنعنة أبي الزبير فإنه مدلس وقد أورده في "المدلسين" الحافظ وسبط ابن العجمي وقالا: إنه مشهور بالتدليس.

وهكذا سائر طرق الحديث مدارها على متروكين أو مجهولين ومن الممكن أن يكونوا من أعداء الحسين ﷺ الذين وضعوا الأحاديث في فضل الإطعام والاكتحال وغير ذلك يوم عاشوراء معارضة منهم للشيعة الذين جعلوا هذا اليوم يوم حزن على الحسين ¢ لأن قتله كان فيه...[1].

- وأخرجه العراقي في " التوسعة على العيال " رقم (٣) قال: أخبرني به أبو الفرج عبد الرحمن بن محمد بن عبد الهادي فيما أذن لي مشافهة أن أرويه عنه، قال: أنا أحمد بن عبد الدائم، أنا . . . ابن محمود الثقفي، أنا إسماعيل بن محمد بن الفضل، أنا محمد بن علي بن عمرو بن إبراهيم بن علي الهجمي، ثنا محمد بن يونس السامي، ثنا عبد الله بن إبراهيم بن أبي عمرو الغفاري، ثنا عبد الله بن أبي بكر، عن ابن المنكدر، عن جابر بن عبد الله ¢ قال: قال رسول الله ﷺ: " من وسع على عياله يوم عاشوراء، وسع الله عليه سائر سنته ".

ومحمد بن يونس السامي بالمهملة هو الكديمي أحد الضعفاء، وكذلك عبد الله بن إبراهيم الغفاري ضعفهما أبو داود والدارقطني، نعم إسماعيل الخطبي وثق الكديمي.

وقد توسع الحافظ العراقي في جزء له، والشيخ الغماري في " هدية الصغراء "، في تخريج هذه الروايات والكلام عليها وحسناه بمجموع طرقه[2].

(١) ينظر: تمام المنة في التعليق على فقه السنة، من صيام التطوع (٤١٢).

(٢) ينظر: التوسعة على العيال للإمام العراقي، وهدية الصغراء بتصحيح حديث التوسعة يوم عاشوراء للشيخ الغماري.

الخاتمة

الحمد الله الذي بنعمته تتم الصالحات ومن بحر جوده تُقضى الحاجات، وصلاة وسلاما على من نطق بجوامع الكلم وأفصح اللغات سيدنا محمد ﷺما بقيت الفلك في البحر جاريات.

وبعد؛

فمن خلال ما ذكره المعلمي اليماني ودراسة الأمثلة التي استدل بها بشيء من التفصيل والنظر التطبيقي في كلام الأئمة توصلت لعدة نتائج من أهمها:

١- أن أئمة الحديث وحذاق النقاد من الحفاظ لكثرة ممارستهم للحديث، ومعرفتهم بالرجال وأحاديث كل واحد منهم، لهم فهم خاص يفهمون به أن هذا الحديث يشبه حديث فلان ولا يشبه حديث فلان فيعللون الأحاديث بذلك، وهذا مما لا يعبر عنه بعبارة تحصره، وإنما يرجع فيه أهله إلى مجرد الفهم والمعرفة التي خصوا بها عن سائر أهل العلم، كما قال الحافظ ابن رجب.

٢- أنه لابد من مراعاة الجانب النظري والتطبيقي للأئمة عند دراسة أي قاعدة ، فبعض القواعد التي يتعلق بها الباحثون - وخاصة المعاصرون – قواعد نظرية لا تتوافق مع الواقع العملي لصنيع الأئمة المتقدمين.

٣- أن كثيرا من الأمثلة التي استدل بها المعلمي اليماني ¬ لا تتوافق مع ما ذكره على أنه قاعدة.

٤- أن الكلام في علل الحديث نقلا فقط بدون دراسة تطبيقية ضرره على الباحثين والدارسين أكثر من فائدته.

٥- أن القواعد لا تبنى على أقوال ذكرها بعض العلماء على سبيل الظن أو الاحتمال ، ولا تثبت بمثال أو مثالين وإنما لابد فيها من استقراء تام حتى نحكم باعتبار الأعم الأغلب.

٦- أن العلة قد تخفى على بعض العلماء أو الباحثين لكن من المستبعد أن تخفى على جمهور النقاد وحذاق المحدثين.

٧- أن المحدثين اهتموا بنقد المتن وكانت لهم أصــول وقواعد في ذلك، وليس كما يزعم البعض من أنهم اهتموا بنقد الإسناد وأغفلوا المتن .

٨- أنه لا تلازم بين صحة الإسناد وصحة المتن؛ إذ قد يصح الإسناد ولا يصح المتن والعكس.

فهرس المصادر والمراجع

١- آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، الناشر: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، ١٤٣٤ هـ

٢- آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، لمجموعة من الباحثين بإشراف الشيخ/ علي العمران، الناشر: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٣٤ هـ

٣- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، مؤلف الأصل: محمد بن حبان، أبو حاتم البُستي ،(ت٣٥٤هـ)، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، (ت٧٣٩ هـ)، ت:الشيخ/ شعيب الأرنؤوط ، وآخرين، الناشر: مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م، عدد الأجزاء: ١٨.

٤- أحوال الرجال، المؤلف: إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني (ت ٢٥٩ هـ)، ت: عبد العليم عبد العظيم البَستوي، دار النشر: حديث اكادمي - فيصل آباد، باكستان، عدد الأجزاء: ١.

٥- إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق للنووي، ت: عبد الباري فتح الله السلفي، الناشر: مكتبة الإيمان، المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م.

٦- الاستذكار المؤلف: يوسف بن عبد الله ابن عبد البر القرطبي (ت ٤٦٣هـ)، ت: سالم محمد عطا، وآخر، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١ – ٢٠٠٠، عدد الأجزاء: ٩.

٧- الأسماء والصفات للبيهقي، ت: عبد الله بن محمد الحاشدي، ط . دار السوادي – السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .

٨- أعلام المكيين من القرن التاسع إلى القرن الرابع عشر الهجري، لعبد الله بن بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم المعلمي، الناشر: مؤسسة الفرقان – السعودية، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.

٩- الأعلام، المؤلف: خير الدين بن محمود، الزركلي الدمشقي (ت ١٣٩٦هـــ)، الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر، مايو ٢٠٠٢ م.

١٠-إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المؤلف: مغلطاي بن قليج بن عبد الله (ت ٧٦٢هـــ)، ت: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد - أبو محمد أسامة بن إبراهيم، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م، عدد الأجزاء: ١٢ .

١١-الإمام عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني حياته وآثاره لأحمد غانم الأسدي، طبعة دار الرضوان – مصر، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

١٢-تاريخ ابن معين رواية الدوري، المؤلف: يحيى بن معين (ت ٢٣٣هـ)، ت: أحمد محمد نور سيف، الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٣٩٩ – ١٩٧٩، عدد الأجزاء: ٤.

١٣-تاريخ ابن معين رواية عثمان الدارمي، المؤلف: يحيى بن معين (ت ٢٣٣هـــ)، ت: د. أحمد محمد نور سيف، الناشر: دار المأمون للتراث – دمشق، عدد الأجزاء: ١ .

١٤-التاريخ الكبير، المؤلف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري، (ت٢٥٦هـ)، ت: محمد عبد المعيد خان، الناشر: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد– الدكن ،عدد الأجزاء: ٨.

١٥-تاريخ بغداد ، لأحمد بن علي بن ثابت، الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـــ)، ت: بشار عواد معروف ،الناشر: دارالغرب الإسلامي – بيروت ،الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢ م ، عدد الأجزاء: ١٦.

١٦-تاريخ دمشق ،المؤلف: أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر،(ت٥٧١هـ) ،ت: عمرو بن غرامة العمروي ،الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، عام النشر: ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م، عدد الأجزاء: ٨٠.

١٧-تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس ،المؤلف: أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني ،(ت٨٥٢هـــ)،ت: عاصم بن عبدالله القريوتي ،الناشر: مكتبة المنار – عمان ،الطبعة الأولى، ١٤٠٣ – ١٩٨٣ م ،عدد الأجزاء: ١.

١٨-تقريب التهذيب ،المؤلف: أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، (ت٨٥٢هـ)،ت: محمد عوامة ،الناشر: دار الرشيد – سوريا، الطبعة الثالثة ،١٤١١هـ- ١٩٩١م ، عدد الأجزاء: ١.

١٩-التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، المؤلف: محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، ت: محمد عثمان الخشت، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ- ١٩٨٥ م، عدد الأجزاء: ١.

٢٠-تمام المنة في التعليق على فقه السنة، المؤلف : محمد ناصر الدين الألباني، الناشر : المكتبة الإسلامية ، دار الراية للنشر، الطبعة الثالثة – ١٤٠٩، عدد الأجزاء : ١.

٢١-تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لجمال الدين المزي (ت٧٤٢هـ)، ت: بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ – ١٩٨٠م.

٢٢-التوسعة على العيال للإمام العراقي (ت ٨٠٦هـ)، ت: مسعد عبد الحميد السعدني، مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٤م.

٢٣-الثقات، المؤلف: محمد بن حبان البُستي (ت ٣٥٤هـ)، طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية، الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، الطبعة الأولى، ١٣٩٣ هـ- ١٩٧٣، عدد الأجزاء: ٩.

٢٤-جامع التحصيل في أحكام المراسيل ،المؤلف: خليل بن كيكلدي العلائي (ت٧٦١هـ) ، ت: حمدي عبد المجيد السلفي ،الناشر: عالم الكتب – بيروت ،الطبعة الثانية، ١٤٠٧ – ١٩٨٦ ،عدد الأجزاء:١ .

٢٥-جامع الترمذي المؤلف: محمد بن عيسى بن سَوْرة، الترمذي (ت ٢٧٩هـ)، ت: بشار عواد، ط. دار الغرب الإسلامي - بيروت – لبنان، سنة النشر: ١٩٩٦ : ١٩٩٨م.

٢٦-الجامع في العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل، المؤلف: أحمد بن محمد بن حنبل (ت ٢٤١هـــ)، رواية: المروذي وغيره، ت: الدكتور وصى الله بن محمد عباس، الناشـر: الدار السلفية، بومباى – الهند، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م، عدد الأجزاء: ١.

٢٧-الجرح والتعديل ،المؤلف: عبد الرحمن بن محمد بن إدريس ، ابن أبي حاتم الرازي ،(ت٣٢٧هـــ)، الناشـر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن – الهند، ودار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الأولى، ١٢٧١ هـ ١٩٥٢ م، عدد الأجزاء :٩.

٢٨-السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، لمصطفى بن حسني السباعي (ت ١٣٨٤هـ)، الناشر: المكتب الإسلامي: دمشق - سوريا، بيروت – لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

٢٩-السنن الكبرى، المؤلف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (ت ٣٠٣هـــ)، ت: حسن عبد المنعم شلبي، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.

٣٠-سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، المؤلف: يحيى بن معين (ت ٢٣٣ هـــ)، ت: أحمد محمد نور سيف، دار النشـــر: مكتبة الدار - المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م، عدد الأجزاء: ١ .

٣١-سير أعلام النبلاء ،المؤلف : محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، (ت٧٤٨هـ) ، ت : الشيخ شعيب الأرناؤوط وآخرين، الناشر : مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٥ هـــ - ١٩٨٥ م،عدد الأجزاء : ٢٥ .

٣٢-شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، المؤلف: هبة الله بن الحسن اللالكائي (ت ٤١٨هـــ)، ت: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، الناشـر: دار طيبة – السعودية، الطبعة الثامنة، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م، عدد الأجزاء: ٩ أجزاء (٤ مجلدات) .

٣٣-شرح السنة لأبي محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي، ت: شعيب الأرنؤوط- محمد زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي - دمشق، بيروت الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـــ - ١٩٨٣م.

٣٤-شرح علل الترمذي لابن رجب شرح علل الترمذي، لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب السَلامي، الحنبلي (ت ٧٩٥هـ)، المحقق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، الناشر: مكتبة المنار - الزرقاء – الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٣٥-شعب الإيمان ،المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي أبو بكر البيهقي (ث٤٥٨هـ) ، ت: عبد العلي عبد الحميد حامد ،الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع - الرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند ،الطبعة الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م ،عدد الأجزاء: ١٤.

٣٦-الشيخ عبد الرحمن المعلمي وجهوده في السنة ورجالها، تأليف: منصور بن عبد العزيز السماري، رسالة ماجستير بالجامعة الإسلامية، السعودية عام ١٤١٢هـ، الناشر: دار ابن عفان - السعودية، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م. .

٣٧-صحيح ابن خزيمة، لمحمد بن إسحاق ابن خزيمة (ت٣١١هـ)، المحقق:محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: المكتب الإسلامي – بيروت.

٣٨-الضعفاء الكبير، المؤلف: محمد بن عمرو أبو جعفر العقيلي (ت ٣٢٢هـ)، ت: عبد المعطي أمين قلعجي،الناشر: دار المكتبة العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، عدد الأجزاء: ٤.

٣٩-الطبقات الكبرى ،المؤلف: محمد بن سعد بن منيع (ت ٢٣٠ هـ)، ت: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠م، عدد الأجزاء: ٨.

٤٠-علل الترمذي الكبير، ترتيب أبي طالب القاضي، ت: صبحي السامرائي , أبي المعاطي النوري , محمود خليل الصعيدي، الناشر: عالم الكتب , مكتبة النهضة العربية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

٤١-العلل الواردة في الأحاديث النبوية ، المؤلف: علي بن عمر الدارقطني (ت٣٨٥هـ)، المجلدات من الأول، إلى الحادي عشر،ت وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي ،الناشر: دار طيبة – الرياض ،الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م،والمجلدات من الثاني

عشـر، إلى الخامس عشـر ،علق عليه: محمد بن صـالح بن محمد الدباسي ،الناشـر: دار ابن الجوزي – الدمام ،الطبعة الأولى، ١٤٢٧ هـ، عدد الأجزاء :١٦.

٤٢-العلل لابن أبي حـاتم، المؤلف: أبو محمـد عبـد الرحمن بن محمـد بن إدريس، ابن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـــ) ،ت: فريق من الباحثين بإشــراف د/ ســعد بن عبد الله الحميد ود/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي، الناشـر: مطابع الحميضي، الطبعة الأولى، ١٤٢٧ هـــ - ٢٠٠٦ م ،عدد الأجزاء: ٧.

٤٣-العلل ومعرفة الرجال، لأبي عبد الله أحمد بن حنبل رواية ابنه عبد الله، المحقق: وصـي الله بن محمد عباس، الناشـر: دار الخاني , الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٢ هـ - ٢٠١ م.

٤٤-فتح الباري شرح صحيح البخاري، المؤلف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، الناشـر: دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصـححه وأشــرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات الشــيخ: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، عدد الأجزاء: ١٣.

٤٥-الفروسية، لابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ)، ت: مشهور بن حسن آل سلمان، الناشـر: دار الأندلس – السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣م.

٤٦-الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضـوعة للشـوكاني، تحقيق المعلمي اليماني، طبعة دار الكتب العلمية - بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م.

٤٧-الكافي في علوم الحديث للتبريزي (ت٧٤٦هـ)، ت: مشـهور بن حسـن آل سـلمان، الناشـر: الدار الأثرية – عمان – الأردن، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م.

٤٨-الكامل في ضعفاء الرجال ،المؤلف: أبو أحمد بن عدي الجرجاني ، (ت٣٦٥هـ)، ت: عادل أحمد عبد الموجود ،علي محمد معوض ، وشـارك في ته: عبد الفتاح أبو سـنة، الناشـر: الكتب العلمية ، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ١٩٩٧م،عدد الأجزاء :٩.

٤٩-كتاب الضــعفاء: لأبي زرعة الرازي، الرســالة العلمية: لســعدي بن مهدي الهاشــمي، الناشــر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإســلامية، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، الطبعة ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م، عدد الأجزاء: ٣.

٥٠-لسان الميزان لابن حجر، ت: دائرة المعرف النظامية – الهند، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت – لبنان، الطبعة الثانية، ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م.

٥١-المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين ،المؤلف: محمد بن حبان البُستي (ت٣٥٤هـ)، ت: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي – حلب،الطبعة الأولى ، ١٣٩٦هـ ،عدد الأجزاء: ٣.

٥٢-مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، لمحمد بن محمد بن عبد الكريم بن رضوان البعلي شمس الدين، ابن الموصلي (ت ٧٧٤هـ)، المحقق: سيد إبراهيم، الناشر: دار الحديث، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٥٣-المدخل إلى السنن الكبرى، المؤلف: أحمد بن الحسين ، أبو بكر البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، ت: د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي، الناشر: دار الخلفاء للكتاب الإسلامي – الكويت، عدد الأجزاء: ١.

٥٤-المستدرك على الصحيحين ،المؤلف: محمد بن عبد الله، أبو عبد الله الحاكم (ت٤٠٥هـ) ، ت : مقبل بن هادى الوادعى ، الناشر:دار الحرمين ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م ،عدد الأجزاء : ٥.

٥٥-مسند الإمام أحمد بن حنبل، المحقق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.

٥٦-المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلمم، المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري (ت ٢٦١هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، عدد الأجزاء: ٥.

٥٧-معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم، المؤلف: أحمد بن عبد الله بن صالح العجلى (ت ٢٦١هـ)، ت: عبد العليم عبد العظيم البستوي، الناشر: مكتبة الدار - المدينة المنورة – السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ – ١٩٨٥.

٥٨-معرفة أنواع علم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصـلاح، ت: نور الدين عتر ،الناشـر: دار الفكر- سـوريا، دار الفكر المعاصـر ، بيروت – لبنان ،الطبعة الخامسـة عشـرة، ١٤٣٠ هـ- ٢٠٠٩م ،عدد الأجزاء: ١.

٥٩-معرفة علوم الحديث للحاكم، المحقق: السـيد معظم حسـين، الناشـر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٧هـ- ١٩٧٧م.

٦٠-المعلمي اليماني (ت١٣٨٦هـ) وجهوده في الحديث وعلومه، تأليف: إبراهيم سـعيد الصبيحي، رسالة ماجستير، جامعة أم درمان بالسودان، عام ١٤٣٧هـ – ٢٠١٦م.

٦١-المغني في الضـعفاء ،المؤلف: محمد بن أحمد بن عثمان ،الذهبي (ت٧٤٨هـ) ،ت: نور الدين عتر، طبعة : دار إحياء التراث – قطر ، بدون ذكر الطبعة والتاريخ، عدد الأجزاء :٢.

٦٢-من تكلم فيه وهو موثوق أو صالح الحديث، المؤلف: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، ت: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، الطبعة الأولي ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥ م، عدد الأجزاء: ١.

٦٣-المنهج المقترح في أجوبة بعض أسئلة المصطلح، للشيخ/ مقبل بن هادي الوادعي، الناشر: دَارُ الآثَار للنشر وَالتوزيع، صَنعاء – اليمن، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٥ هـ- ٢٠٠٤ م، عدد الأجزاء: ١.

٦٤-ميزان الاعتدال في نقد الرجال ،المؤلف: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، ت: علي محمد البجاوي ،الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان ،الطبعة الأولى، ١٣٨٢ هـ- ١٩٦٣ م ،عدد الأجزاء: ٤.

٦٥-نصب الراية لأحاديث الهداية، المؤلف : عبد الله بن يوسف أبو محمد الحنفي الزيلعي، تحقيق: محمد يوسف البنوري، الناشر : دار الحديث - مصر ، عام ١٣٥٧هـ.

٦٦-النكت على ابن الصلاح ، المؤلف : محمد بن عبدالله بن بهادر الزركشي الشافعي،(ت٧٩٤هـ) ، ت : زين العابدين بن محمد بلا فريح ،الناشر: دار أضواء السلف - الرياض ، الطبعة الأولى ، سنة ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨ م ، عدد الأجزاء :٣.

٦٧-النكت على كتاب ابن الصلاح، المؤلف: أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، ت: ربيع بن هادي عمير المدخلي ، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، عدد المجلدات: ٢ ، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

٦٨-هدية الصغراء بتصحيح حديث التوسعة يوم عاشوراء، للغماري، اعتنى به: أحمد بن منصور قرطام، الناشر: واحة آل البيت لإحياء التراث والعلوم – فلسطين، الطبعة الأولى ١٤٤١هـ – ٢٠١٩م.

والله أعلى وأعلم

فهرس الموضوعات

المحتويات

الملخص ٢٥٣
مقدمة ٢٥٥
التمهيد: ملامح منهجية في نقد المتن ٢٦٢
المبحث الأول: ترجمة الشيخ المعلمي اليماني ٢٧٠
المبحث الثاني: نقد المتن وعلاقته بالإسناد ٢٧٤
المبحث الثالث: دراسة الأمثلة التي استدل بها المعلمي اليماني على القاعدة التي ذكرها ٢٨٠
الوجه الأول ٢٨٠
الوجه الثاني ٣٠٠
الوجه الثالث ٣١٤
الوجه الرابع ٣٢٦
الخاتمة ٣٣٧
فهرس المصادر والمراجع ٣٣٩
فهرس الموضوعات ٣٤٨